سلسلة العلوم الاجتماعية

المفكرون والسياسة في مصر المعاصرة

دراسة في مواقف:

عباس محمود العقاد السياسية

دكتور محمد صابر عرب

القراءة للجميع
مكتبة الأسرة
٢٠٠٨



المفكرون والسياسة

في مصر المعاصرة



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د . ناصر الأنصارى

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الاقتصادية

تصميم الغلاف

د . إيناس حسنى

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المفكرون والسياسة

في مصر المعاصرة

دراسة في مواقف :

عباس محمود العقاد السياسية

دكتور محمد صابر عرب

المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : زكريا سليمان

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

عرب ، محمد صابر .

المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة / دراسة فى مواقف عباس محمود العقاد السياسية/ محمد صابر عرب.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

٣٠٤ ص ؛ ٢٠ سم. (مكتبة الأسرة ٢٠٠٨ – سلسلة علوم اجتماعية).

تدمك : ٦ – ٥٤٦ – ٤٢٠ – ٩٧٧ – ٩٧٨.

١ ـ السياسة – مقالات ومحاضرات .

٢ – المقالات العربية – تاريخ ونقد .

٣ – العقاد ، عباس محمود، ١٨٨٩ – ١٩٦٤

أ – العنوان . ب–السلسلة

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٠٥٣ / ٢٠٠٨

I.S.B.N 978 - 977- 420 -546 - 6

ديوى ٣٢٠,٠٤

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها.. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع. ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى

يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد يطور القوى الاجتماعية، ويقوم على منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش، ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

سيظل عباس محمود العقاد (١٨٨٩ - ١٩٦٤) أحد عمالقة الفكر العربى المصرى، الذين حملوا على كاهلهم مهمة التجديد الفكرى والأدبى، وواحدًا من كبار الموسوعيين الذين تميز بهم عصر المثقف الموسوعى، فقد كان العقاد بارزًا فى الشعر ونقده، والأدب وتاريخه، والفكر الإسلامى والفلسفة، والفكر العالمى والتراجم، وكان فى كل ذلك نابغًا لا مقلدًا، أستاذًا لا تابعًا، مما يجعل من هذه الشخصية الفذة حقل دراسة خصبة لعلماء الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والأدب.

وفى هذا الكتاب يحلق بنا أستاذ التاريخ الحديث د. محمد صابر عرب فى دراسة وتحليل كثير من التراث السياسى للعقاد، والذى انشغل عنه العديد من الباحثين وهم يتناولون دور العقاد فى مجال الأدب والفكر والثقافة، كما يحاول المؤلف أن يفسر ويحلل بعض المواقف (المعارك) السياسية، التى اقتحمها العقاد بكل ما عرف عنه من صرامة ووضوح، برغم ما شابها - ظاهريًا - من تناقضات وغموض.

وإذا كان المؤلف قد اعتمد فى دراسته على استخدام منهج البحث التاريخى فإنه يؤكد على الدور الكبير الذى لعبه العقاد فى حياتنا الثقافية والفكرية والسياسية مشيرًا إلى أن ذلك الرجل قد انصهر فى تراث أمته قارئًا ومحللاً ومضيفًا فى كل فرع من فروع المعرفة الإنسانية مؤثرًا ومتأثرًا فى السياسة والأدب والفن بنفس صافية ورغبة مستميتة فى العطاء والتأثير، معبرًا عن آرائه ومبادئه بكل وضوح ورسوخ، ومُعرضًا قلبًا وقالبًا عن المساومة أو أنصاف الحلول.

وتستعرض هذه الدراسة المواقف السياسية للعقاد بداية من انحيازه بدافع الوطنية الخالصة إلى صف عرابى فى الثورة العرابية، وما تلا ذلك من الإعلان الصريح عن الاستقلال فى الرأى، والتمسك بعدم الانتماء لحزب سياسى أو تيار فكرى بذاته قبل ثورة ١٩١٩، وتغير الموقف إلى انخراط قام فى خضم ثورة ١٩١٩م بعد أن وجد العقاد فى زعيمها سعد زغلول ضالته المنشودة، وهى الحقبة التى كان فيها العقاد القلم المعبر عن هذه الثورة، وتعرج بنا الدراسة إلى فترة أخرى فى حياة العقاد وتحديدًا بعد ثورة ١٩١٩، والتى شهدت دخوله السجن، بسبب مواقفه مع الملك فؤاد، وننتقل بعد ذلك إلى مرحلة أخرى فى حياته إثر خروجه عن الوفد لأسباب وصفها المؤلف بأنها موضوعية، مؤكدًا على أن أقطاب الوفد لم يقدروا طبيعة شخصية العقاد المتمردة، الرافضة لفكرة الالتزام الحزبى، الذى لا يتفق وشخصية الرجل وسعة ثقافته، وهذا ما أطلق عليه المؤلف، «التحول الكبير».

وتختتم الدراسة بانضمام العقاد إلى الهيئة السعدية، التى ألفها أحمد ماهر والنقراشى، خروجًا عن الوفد، حين رأوا تصرفات قاداته فى هذه المرحلة تتعارض مع المبادئ الأساسية التى أرساها سعد، ويشير د. صابر عرب إلى انضمام العقاد إلى هذه الهيئة بأن ذلك كان بمثابة طوق النجاة، حيث أخذ يمارس حرفته فى الكتابة السياسية، وعاد إلى أدبه وشعره، وسطَّر عبقرياته الخالدة، وغيرها من المؤلفات التى أثرت مكتبتنا العربية.

ومن ثم تثير هذه الدراسة قضية فى غاية الأهمية، وهى دور المفكرين فى السياسة، إذ أنه من الصعوبة بمكان انسلاخ هؤلاء المفكرين عن قضايا وطنهم فى الحقب الزمنية التى عاينوها وتأثروا بها.

ومكتبة الأسرة تقدم هذا الكتاب ضمن إصداراتها هذا العام عن طبعته الأولى الصادرة عام ١٩٩٣.

المقدمة

ينفرد العقاد فى وجدان الشعب المصرى بمكانة خاصة، حيث استوعب تراث أمته وهضم ثقافتها وعايش كل همومها لدرجة أنه أصبح ظاهرة فريدة فى عالم السياسة والأدب والفكر الإنسانى بشكل عام، حيث بدت كل ملامح النبوغ والتفرد فى شخصيته التى اتسمت بعصامية شديدة.

إنها بكل صدق ظاهرة لافتة، حيث عاش حياته بطريقة عجيبة فلقد توحدت فى شخصيته كل مظاهر العبقرية الإنسانية فلا يذكره الناس إلا مقترنًا برأى جديد أو فكرة نادرة أو موقف ينم عن صلابة لا تلين ضاربًا عرض الحائط بما يشغل الكثيرين من مصالح شخصية تدفع بأصحابها إلى التريث وإعادة النظر بما يحقق التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة أما العقاد فقد رفض فكرة التوازن هذه لا يعرف أنصاف الحلول ولا يقيس المسائل وفق رؤية كثير من الناس الألوان لديه غير متداخلة والصورة أمامه دقيقة الملامح والفكرة لديه واضحة كالشمس.

لعل النشأة العصامية قد شكلت رؤية العقاد وحددت ملامح فلسفته فى الأدب والسياسة والحياة فلقد علم نفسه وخطا خطواته بثبات وعبقرية دون أن يستند إلى «واسطة» أو جاه.. عبقريته فقط هى التى دفعت به إلى مقدمة الصفوف ومنذ أن عرف طريقه إلى عالم الصحافة والسياسة بدءًا من ١٩٠٧ لم يهادن ولم يجامل ولم يساوم بل مضى وبثبات عجيب يختار موقفه وموقعه بعناية وتفرد رافضًا كل العروض التى لا تتفق واختياره العقلى والمنطقى وفق رؤيته الثاقبة. أعترف أن شخصية العقاد قد بهرتنى، هذا التفرد العجيب، هذا المتوحد المتشامخ الذى انشغل بكل الناس وشغل كل الناس وصار حالة مصرية متفردة.

ووسط الصخب والتطاحن والتدافع والجلبة نشأ عباس العقاد مدركًا منذ الوهلة الأولى قضية وطنه مستوعبًا تاريخه وجغرافيته ملمًا بشكل دقيق بكل الخيوط والتفاصيل. ولعل أسوان بملامحها المصرية الدقيقة قد شكلت وجدان هذا الفتى الأسوانى فهى المدينة التى تتجسد فى ملامح أهلها كل مقومات الشخصية المصرية فهى بيئة مصرية خالصة، حيث يبدو نبض الحياة المصرية أكثر صدقًا وملامح الشخصية المصرية أكثر نقاء وارتباط أهلها بالنيل والشمس وتطلع أهلها إلى الشمال فى حالة من الترقب والتحفز الدائمين فالحاكم يأتى من الشمال والقرارات التى تنظم أمور الحياة رهن بالشمال والكتاب والصحيفة والأخبار تأتى أيضًا من الشمال.

فى تلك البيئة الصافية النقية نشأ العقاد وجمع تفاصيل قضية وطنه واستوعبها بوعى وإدراك شديدين.

واللافت للنظر أن ما كتبه العقاد فى مجال الأدب والفكر والثقافة قد شغل الناس لدرجة أن التراث السياسى للعقاد قد أصبح وكأنه شىء هامشى لا يستحق الالتفات وصنف العقاد كرائد فى مجال الأدب والشعر والثقافة الإنسانية عمومًا ولم يلتفت المؤرخون إلى أن الرجل كان له باع فى السياسة وكانت له معاركه التى شغلت مساحة كبيرة فى تاريخ مصر السياسى وكانت من الأهمية لدرجة أن عددًا من الباحثين فى مجال الأدب قد شغلتهم هذه القضية وراحوا يدلون بدلائهم باعتبار العقاد رائدًا من روادهم فجاءت معظم كتاباتهم تتسم بمنهج الدراسات الأدبية اعتمادًا على رصد الظواهر دون تحليلها أو تفسيرها مما ضاعف من قناعتى بإفراد دراسة مستقلة تعتمد فى طريقتها على منهج الدراسات التاريخية.

وأعترف أن ما قدمته فى هذه الدراسة لم يتناول كل تراث العقاد السياسى فتراث الرجل خلال ما يقرب من نصف قرن جدير بأن يُعنى به الباحثون فى حقل الدراسات التاريخية والسياسية، تلك الحياة العريضة الخصبة بصراعاتها وتدافعها تصلح لكى تكون مجالاً لدراسات جادة ولعل ما كتبه العقاد فى السياسة والمتناثر فى العديد من الدوريات جدير بأن يجمع لكى يكون مصدرًا أساسيًا من مصادر تاريخ مصر السياسى خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وبصراحة شديدة فلقد حاولت وبرؤية المؤرخ أن أرصد ما يمكن أن يكون تاريخًا سياسيًا إلا أنه من الصعب انسلاخ العقاد الأديب

والمفكر عن العقاد السياسى سواء فيما كتبه العقاد فى الفكر السياسى أو حتى فى مواقفه التى اتخذها من خلال مواقعه السياسية، التى بدت وكأنها تتسم بقدر من التناقض إلا أن الدراسة الموضوعية لكل قضية على حدة تفسر كل ما يمكن أن يفهم على أنه تناقض.

إن اختيار الكتابة عن العقاد سياسيًا تقضى بتحديد ثلاث مراحل أساسية يبدو وكأن كل مرحلة قد اختلفت عن الأخرى بشكل واضح.

الفترة من ١٩٠٧ وحتى ١٩١٩، حيث اتسمت بقدر من الحيرة والقلق فالثورة العرابية وما ترتب عليها من نتائج خطيرة كانت صورة حية فى فكر العقاد الذى ارتبط وجدانيًا بعرابى لدرجة أنه رفعه إلى ما يشبه الأساطير وأخذ يبرر كل مواقفه ويتهم منتقديه بالضعف والتخاذل، ولعل ذلك كان من أهم العوامل التى باعدت بين العقاد ومصطفى كامل.

وعلى الرغم من أن الحياة السياسية المصرية فى بداية القرن العشرين قد اتسمت بالصخب والتدافع بسبب حركة مصطفى كامل الذى استطاع أن يميل إليه معظم الشباب إلا أن العقاد بقى متفردًا فى موقفه رافضًا الانضمام إلى أى من الأحزاب السياسية القائمة وقتئذ، إلى أن قامت ثورة ١٩١٩ وما أعقبها من ظهور حزب الوفد وظهور العقاد كأحد فلاسفته الكبار، لكن قبل ذلك ظل يرصد تفاصيل الحياة المصرية بأسلوب المفكر والفيلسوف مؤيدًا لمصطفى

كامل أحيانًا ومنتقدًا إياه بمرارة شديدة فى أحيان أخرى وخصوصًا فيما يتعلق بموقفه من الدولة العثمانية أو فى موقفه من فرنسا، التى كان يعول عليها كثيرًا. وتبدو مواقف العقاد، التى يفسرها البعض على أنها تحمل قدرًا من التناقض، حيث يتعاطف مع الحزب الوطنى أحيانًا ويهاجمه فى أحيان أخرى يقرأ ما كتبه النديم بنهم شديد ويعترف بأنه تأثر به كثيرًا إلا أنه لا يتراجع عن السخرية منه فى مواقف كثيرة، لعل هذه الدراسة تفسر هذا التناقض بقدر الإمكان.

ثم تقع الحرب العالمية الأولى ولايزال العقاد يرصد الأشياء بأسلوب الفلاسفة ويعبر عن انطباعه بطريقة الحكماء وتمضى القضية المصرية إلى طريق مجهول وتقع أحداث ثورة ١٩١٩ التى هزت وجدان العقاد لكى يخرج من تردده ويذوب بكل مشاعره فى أتون الثورة.

لعل الفترة من ١٩١٩ وحتى ١٩٣٥ تمثل مرحلة أخرى فى حياة العقاد فالثورة وقد قطعت عليه كل تردده ومقالاته النارية وقد أصبحت بمثابة منشورات ثورية تعبر عن القضية المصرية والمتتبع لما كتبه العقاد خلال تلك الفترة يشعر وكأنه قد تجاوز مرحلة الشباب حيث الرؤية السياسية العميقة الحجج التاريخية والقانونية التى تعبر عن ثقافة سياسية واعية لدرجة أهلته لكى يكون معبرًا عن الثورة وأهدافها وتوطدت علاقاته بسعد زغلول الذى أدرك إمكانات العقاد وطبيعة شخصيته المتمردة وحسه الوطنى الرفيع فأنزله

مكانة خاصة أهلته لكى يكون أحد المقربين لدى زعامة الوفد، حيث اطلع على تفاصيل السياسة المصرية واستوعب أسرارها مما عمق من رؤيته السياسية وطبع كتاباته بطابع الدقة والموضوعية وتجاوز العقاد خلال تلك الفترة مرحلة الكتابة فقط حيث أصبح واحداً من الذين يعول على رأيهم مما ضاعف من ارتباطه بسعد زغلول.

وتبقى الفترة من ١٩٣٥ وحتى ١٩٥٢ مرحلة يبدو فيها وكأن العقاد قد تخلى عن دوره الوطنى والشعبى، حيث لم يدرك مصطفى النحاس طبيعة شخصية العقاد الذى يرفض ما يعرف باسم الالتزام الحزبى، وتتناول هذه الدراسة تفاصيل التصادم من خلال رصد الأحداث وتحليلها مع الوضع فى الاعتبار عامل الزمن حيث تعرضت القضية المصرية لكثير من المساومات التى بددت كثيراً من نضال الشعب المصرى، ولعل معاهدة ١٩٣٦ تمثل ترجمة عملية للواقع المصرى الذى اختلف كثيراً عن سنة ١٩١٩، لقد كانت سلسلة الانقسامات التى تعرض لها الوفد بدءاً من خروج الأحرار الدستوريين وانتهاء بالهيئة السعدية ثم الكتلة الوفدية كل ذلك يمثل واقع السياسة المصرية، التى كان العقاد جزءاً منها.

اقتراباً من العقاد السياسى وليس رصداً وتحليلاً لكل أدواره التى نحتاج إلى مشروع علمى كبير يتناسب وحجم هذا الرجل الذى يعد ظاهرة فى الحياة الثقافية والسياسية المصرية خلال ما يقرب من ستين عاماً.

د. محمد صابر عرب

الفصل الأول
ابن الثورة العرابية

لقد كان العقد التاسع من القرن التاسع عشر نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة فى تاريخ مصر بسبب ما تمخضت عنه أحداث الثورة العرابية، التى كان الشعب المصرى قد علق عليها آمالاً كبارًا، ولعل الحلم الذى تعلق به المصريون ما لبث أن تبدد أمام الواقع المرير الذى لازم الثورة العرابية وتحولت المشاعر المتأججة إلى تراجع بل إلى حالة من اليأس توارت أمامها كل الطموحات.

لقد كان يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ كما يعبر العقاد: «من أحلك الأيام التى مرت على مدينة الإسكندرية، بل على الأمة المصرية كلها.. فهو اليوم الذى أطلق الأسطول البريطانى فيه قذائفه على تلك المدينة الهادئة الوادعة، فكان العابر للطريق بها بعد ذلك اليوم الحالك السواد، يمر بأحيائها المختلفة العامرة فلا يقع ناظريه إلا على الأطلال والأنقاض ولا تقع عيناه على بيت قائم بين عشرات البيوت المتداعية أو التى هدمتها طلقات المدافع البريطانية الغاشمة بلا هوادة أو رحمة»(١).

وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ انتهت المقاومة المصرية فى موقعة التل الكبير وانتهت معها الثورة العرابية التى لم يعايشها العقاد، حيث ولد بعدها بسبع سنوات (١٨٨٩) إلا أنه قد أدرك آثارها وانفعل معها بحسه وبمشاعره ولمس سريان روح اليأس والاستسلام فى النفوس. لقد كانت هزيمة العرابيين نهاية مرحلة حرجة فى تاريخ مصر الحديث وبداية مرحلة تنذر بكل الخطر، حيث اختلطت الأمور، فبينما أبدى قليل من الأوروبيين عطفًا على القضية المصرية إذا بمعظم الرأى العام الأوروبى وقد تأثر باعتبارات أخرى»[٢].

لعل اختلاط الحقائق وتضاربها كان راجعًا إلى الساسة المحترفين وحملة أسهم الديون المصرية والاستعمارية من كل لون وطالبى التعويضات، وهكذا لم يستطع الرأى العام الأوروبى أن يتبين حقيقة آمال المصريين وتعطشهم إلى العدل والحرية.

ووسط كل هذه التيارات والاتجاهات نشأ عباس محمود العقاد مدركًا منذ نشأته الأولى قضية وطنه، حيث جمع خيوطها بدقة متناهية فقد ولد فى أسوان، المدينة التى يعتصم بها أبناء البيوتات الكبيرة حينما تتعرض مصر للغزو سواء من الشرق عبر سيناء أو من الشمال وهى المدينة التى تتجسد فى ملامح أهلها كل مقومات الشخصية المصرية الأصيلة.

وعلى الرغم من بعدها المكانى إلا أنها كانت بيئة مصرية أكثر صدقًا، وملامح الشخصية المصرية أكثر نقاء وارتباط أهلها بالنيل والشمس وتطلع أهلها إلى الشمال فى حالة من الترقب الدائم

فالحاكم يأتى من الشمال وكل القوانين والقرارات التى تنظم أمور الحياة رهن بالشمال والصحف والأخبار تأتى أيضًا من الشمال. فى هذا الجو الشديد الواقعية نشأ العقاد وجمع تفاصيل قضية وطنه واستوعبها بوعى وإدراك شديدين.

لقد أدرك العقاد جذور الصراع بين الشرق والغرب واعتقد أن احتلال مصر ما هو إلا صفحة من صفحات هذا السجل الواسع، الذى عرف باسم المسألة الشرقية وامتد من الشرق الأدنى إلى الشرق الأقصى فى حقبة من حقب التاريخ بدأت بالحروب الصليبية[٣].

وفى إطار هذا المعنى استوعب العقاد تجربة الثورة العرابية وانحاز بدوافع وطنية خالصة إلى وصف عرابى بصرف النظر عن أخطائه الفنية والإدارية، التى جسدها البعض وبسببها راحوا يهيلون عليه التراب متهمين إياه بقصر النظر وجهله بالتعليم العسكرى المتطور وعدم معرفته بحسن سياسة الأمور لدرجة أنه لم يكن يفرق بين ما يستطاع وما لا يستطاع ثم تطلعه إلى الزعامة التى سيطرت على فكره وعقله»[٤]. بينما رآه العقاد «عبقريًا بل مخلوق من طينة العبقرية، التى يمتحن صاحبها بشقاوتها كما يمتحن بنعمتها وفضلها»[٥].

وكعادة العقاد فى حبه، حيث أخذ يدلل على عبقرية عرابى فى موقف لا يقيم دليلاً على أية عبقرية حيث قال عن حادثة تفتيشه عقب القبض عليه: «وصار يفتشنى حتى أخرج الجزمة من قدمى

وفتشها أيضًا فلم يجد معى شيئًا إلا جملة أحجبة كانت تحت ملابسى وهى ليست بشىء وإنما كان حملها بسبب أن الأولاد كانت تموت بداء التشنج فى حال الصغر ولم تجدهم نفعًا أدوية الحكماء ففزعنا وعلى حسب اعتقاد الناس فى التحفظ على الأولاد بحمل تلك الأحجبة ولقد حفظهم الله بسبب ذلك»[٦]. يعلق العقاد على تلك الحكاية: «بأن المدرسة النفسانية التى عنيت بدراسة الممتازين والنوابغ توصلت إلى أن العبقرية تمتزج بالأمراض العصبية وقد رأى «لمبروزو» من دراسة «نابليون» نفسه أنه مثل لهذه الطبيعة ورأى من دراسة القادة والزعماء أن عقولهم تتقبل البدوات والأعاجيب وتولع بالأسرار والخفايا»[٧].

ثم يضيف العقاد بأن ما قرأه من أقوال عرابى فى الحكم النيابى والمبادئ الديمقراطية والحقوق العامة وقواعد الإدارة والنظام ما يؤكد بأن الرجل كان على حظ وافر من الفهم والمعرفة»[٨].

وبصرف النظر عن العبقرية وملامحها ومدى تطابقها على عرابى فإن العقاد كان مدركًا حجم التضحية التى قدمها عرابى وهول الفاجعة التى أصابته بسبب تنكر الكثيرين له وتنصلهم من التصاقهم به وتراجعهم عن الحركة الوطنية، بل وإلقاء كل التبعات على عرابى، واتهامه فى أعظم قيمة خرج من أجلها وهى وطنيته، لعل تلك التهم كانت أشد إيلامًا على عرابى من الهزيمة نفسها مما دفع بالعقاد إلى التحمس وتبديد كل ما علق بالثورة العرابية من أقاويل روج لها البعض لأغراض شخصية خالصة ودفاع العقاد فى

هذا الجانب اتسم بالحماس، الذى قد يبدو مقبولاً فى الدراسات الأدبية إلا أنه لا يتفق وطبيعة الدراسات التاريخية.

وعمومًا فإن عرابى لم يكن خائنًا ولا متواطئًا وإنما كان مصريًا خالصًا خذلته الحوادث وانقلبت عليه المآرب السياسية والدسائس الأجنبية ففشل فى ثورته فشلاً لا حيلة له فيه. وإذا كانت الثورة العرابية قد منيت بالفشل وتمخض عنها وقوع مصر تحت الاحتلال المباشر إلا أن حركة التاريخ لم تتوقف وكعادة الشعب المصرى فى مقدرته الفائقة على الاستمرار والتكيف لكن اللافت للنظر هو سلاح الخيانة الذى يشهره البعض دائمًا فى وجه قادة الإصلاح حتى فى أشد الحالات الوطنية تطرفًا كان سلاح الخيانة هو العطاء الذى يقدمه البعض كنوع من التعبير عن رداءة الواقع.

لقد كان العقاد شغوفًا بفكرة الزعيم ويبدو أن معظم ما كتبه فى هذا الإطار هو تجسيد لتلك الفكرة التى آمن بها وترجمها عمليًا بدءًا من علاقته الوجدانية بعرابى وثورته وانتهاء بعلاقته بالنقراشى، حيث إن فكرة الزعامة وكل ما كتبه فى هذا المعنى كان إعجابًا شديدًا بتلك الشخصيات لدرجة تجردها من الخطأ أو الضعف وهذا المعنى يتجاوز الحقيقة التاريخية والمنهج العلمى يتعامل مع الزعامات على أنهم بشر يصيبون ويخطئون.

فى خضم هذا الواقع المصرى نشأ العقاد ليجد نفسه مدفوعًا بقدر هائل من الرغبة فى المعرفة لعل أخطرها أثرًا فى حياته مجلة «الأستاذ» لعبد الله النديم(٩).

ويلاحظ أن اهتمامات العقاد السياسية فى تلك الفترة المبكرة من حياته فاقت اهتماماته الأدبية ولعل ذلك راجع إلى اهتمامه بقضية وطنه، حيث أخذ يحاور النديم من خلال مجلته التى راح يقطع الورق قطعًا على قدر المجلة ويعمد إلى مكان العنوان «الأستاذ» فيستبدل به عنوان «التلميذ» ويعمد إلى تغيير عنوان المقال الرئيس: «لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا» إلى: «لو كنا مثلكم ما فعلنا فعلكم».

وكان فحوى مقال النديم أننا نطلب الاستقلال وندعى أننا والأوروبيين أشباه وأمثال، ولكن الأوروبيين ينكرون هذه الدعوة ولا يكلفون أنفسهم غير دليل واحد يثبتون به الفارق البعيد بيننا وبينهم فإذا قلنا لهم نحن مثلكم قالوا لنا تلك دعواكم ولو كنتم مثلنا.. إلخ...

ثم يضيف العقاد: «وتناولت فى مقالى فقرات النديم واحدة واحدة.. وفحواه أنما ـ نحن الشرقيين ـ لو كنا مثلكم ـ أيها الغربيون ـ فاتحين منتصرين لما فعلنا فعلكم من نهب الأموال واستباحة الحقوق وافتراء الأكاذيب، ولكننا لسنا مثلكم ولا نريد أن نفعل فعلكم[١٠].

وعلى الرغم من أن العقاد كان بعيدًا فى أسوان، حيث المولد والنشأة إلا أنه كان مشدودًا لقضايا وطنه منفعلاً بكل مشاعره، لم يكتف بالوقوف متفرجًا، بل كان ـ دومًا ـ قادرًا على تكوين رأى فى كل الأشياء، على درجة كبيرة من الاستنفار دائمًا. وعلى حد تعبير

أحد المهتمين بمعارك العقاد السياسية: «ليس مبالغة أن قلنا إن موقف العقاد من هذه الأحداث الوطنية قد لا نجد له مثيلاً لدى الكثيرين من حملة الأقلام ورجال الفكر»[١١].

وإذا كانت مجلة «الأستاذ» تمثل واحدة من مصادر المعرفة السياسية لدى العقاد إلا أنه يعترف بأن صاحبها «النديم» لم يكن قدوته المختارة، التى يود الانتماء إليها وأرجع ذلك إلى سببين:

أولهما: الأحوال العامة والتى يلخصها العقاد بقوله: «إن الأحوال العامة فى عصرنا تخالف الأحوال العامة قبيل الاحتلال، فقد كان دخول الإنجليز مصر مسألة دولية.. وهذا فيما أظن أحد الأسباب التى تحولت بأنظار النديم وتلاميذه إلى الدولة العثمانية. أما فى عصرنا - نحن الذين ولدنا بعد الاحتلال - فقد أصبحت مسألة الاحتلال من أعبائنا الوطنية التى لا عمل فيها للدولة العثمانية ولا للمناورات الدولية وإنما يقع العبء الأكبر فيها على عواتقنا نحن المصريين.

ثانيهما: وهو يتعلق بالمزاج الشخصى وعلى حد تعبير العقاد: «فلقد كان الرجل «النديم» ينزع كثيرًا أو قليلاً إلى شىء من التهريج وإننى نشأت فى بيئتى اليتيمة بين أبوين محافظين أشد المحافظة على سمت الوقار و «اللياقة» ونقلت هذا الخلق منها بالوراثة كما نقلته بالقدرة»[١٢].

لقد كان المزاج الشخصى يلعب دورًا كبيرًا فى توجهات العقاد وكان من أهم العوامل التى حددت علاقته بكثير من عناصر الحياة

ولعل هذا المعنى يفسره العقاد نفسه وهو يتحدث عن علاقته بالإمام محمد عبده: «وأحسبنى لم أفضل الإمام محمد عبده على صاحبنا النديم إلا لسبب من جملة أسباب ترجع إلى هذا المزاج، فإن وقار محمد عبده هو القدوة التى أرتضيها، حين أنظر إلى النديم فيظفر منى بالثناء ولا يظفر منى بالاقتداء وكلاهما على هذا الخلق صنوان ينتميان إلى الثورة العرابية وإلى مدرسة جمال الدين وإلى العمامة والبيئة الأزهرية»(١٣).

يتميز العقاد بأنه لا ينتمى إلى الجيل الذى هزمته الثورة العرابية تلك الهزيمة النفسية التى دفعت الكثيرين إلى إعادة النظر فى كثير من قضايا العمل الوطنى ويبدو أن حالة اليأس قد دفعت بالكثيرين إلى إعادة مواقفهم من كل مفردات السياسة بما فى ذلك النديم، الذى اتسمت معظم كتاباته عقب عودته من منفاه بقدر من الاعتدال يتناسب وشرط الإفراج عنه، فهو لا يفضل التجمهر ويحبذ الاهتمام بالعلوم والصنائع ولعل تجربة الهزيمة قد دفعته إلى أن يتساءل:

هل ينجح ثائر تجردت جماهيره من المعارف وبعدت عن الصنائع والتفنن فى الآلات واندفعت خلف الأهواء يسوق بعضهم بعضًا لغاية شخص أو تعصب رجل؟(١٤).

لقد كان تراجع المعتدلين عن مناصرة الثورة العرابية وتبرؤهم من عرابى أشد إيلامًا على العقاد ويبدو أن عدم اقتداء العقاد برجل كالنديم راجع إلى هذه المواقف التى اتسمت بالضعف الذى يتناسب وشرط الإفراج عنه.

لقد عبرت مجلة «الأستاذ» عن تلك السياسة الجديدة بما يتناسب وطبيعة المرحلة التى اتسمت بالهزيمة النفسية بينما عيون الاحتلال ترقب تفاصيل الحياة المصرية ومن خلال عدة قوانين تمكنت بمقتضاها من مضاعفة الإحساس بالمرارة لدى معظم المصريين.

لقد أدرك النديم ومحمد عبده وسعد زغلول وغيرهم أن مهادنة المحتل أمر يتناسب وطبيعة الظروف الراهنة وبالغ بعضهم فى سياسة المهادنة بشكل لا يتناسب والقضية المصرية. وعلى الرغم من ذلك فلا يخفى العقاد إعجابه الشديد بمدرسة النديم الصحفية، التى كانت تحمل علم الدعوة أمام الصحافة المستخدمة للدعاية الأجنبية وكل من نشأ بعده إما تلميذ يقتدى به وإما خصم يبغضه وينحى عليه(١٥).

فى هذا الجو العام، الذى سيطرت عليه كل عوامل القنوط والهزائم، حيث مصر وقد أصبحت تحت السيطرة البريطانية الفعلية تفتحت عينا العقاد على الحياة المصرية وهى تتشح بكل مظاهر الهزيمة والعدو يحاول أن يبدد ملامح الشخصية المصرية من خلال سلسلة من الإجراءات التى شملت التعليم والصحافة وكل مناحى الحياة المصرية والحكومة البريطانية أشد حرصًا على تنفيذ سياستها بطريقة تتعارض وأى مظهر من مظاهر الاستقلال حيث يصرح وزير خارجيتها.

«بأنه من الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقًا لهذه السياسة.. وإذا اقتضى الأمر استبدال أحد الوزراء

فهناك من المصريين من هم على استعداد لتنفيذ هذه الأوامر، التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة».

لقد تميز العقاد - منذ صغره - بأنه نوع من الناس الذين بدت فى سلوكهم كل ملامح العبقرية المصرية إضافة إلى درجة كبيرة من الوقار الذى لازمه وهو فى سن مبكر لدرجة أنه رفض أن يلبس البنطلون القصير كأقرانه من تلاميذ الابتدائى(١٦).

كما تأصلت فى نفسه نزعة الترفع والاعتزاز بالذات والإحساس بالشموخ لدرجة أنه إذا شتمه بعض الأطفال بأبيه عمد إلى الضرب كوسيلة لرد اعتباره فإذا قيل له: ولماذا لا تشتمه كما شتمك قال: وهل أبوه كأبى»(١٧).

لقد تجسدت فى شخصية العقاد منذ طفولته كل ملامح الرجولة المبكرة، ولعل هذه الظاهرة تصلح لكى تكون مجالاً خصباً للمهتمين بالدراسات النفسية.

إن البيئة الأسوانية التى نشأ فيها العقاد كانت ملامح الحياة المصرية فيها أكثر وضوحًا إضافة إلى والده الذى كان يصحبه فى زياراته لمجالس الأدب والسياسة وخصوصًا مجلس الأستاذ الأديب القاضى الشيخ حمد الجداوى (أحد علماء الأزهر» الذى لازم دروس جمال الدين الأفغانى. وكان الحديث يتطرق إلى الثورة العرابية وعبد الله النديم والشيخ محمد عبده، الذى كان من عادته أن يزور أسوان كل شتاء.

ويرتب القدر لعباس العقاد لقاء سريعًا معه. فلقد زار مدرسته ودخل صفه وتصادف أن كان الدرس فى الإنشاء، وكان الموضوع «الحرب والسلام».

واختار عباس الحرب وأخذ منه المدرس كراسته وعرضها على الشيخ محمد عبده فعجب حين رآه يفضل الحرب باعتبارها مجالاً لإظهار التضحية والبطولة وأنها تنقى المجتمع من عناصره الضعيفة.

وابتسم الشيخ محمد عبده وقال لعباس: كيف تفضل الحرب؟ وأخذ يوضح له أضرارها ولم يلبث أن ربت بيده على كتفه، هاشًا له، قائلاً: ما أجدر هذا أن يكون كاتبًا بعد»[١٨].

وكأنما كانت كلمة سحرية قد استقرت فى نفس عباس ورسمت له مستقبله، على الرغم من أنه لم يحصل على أكثر من الشهادة الابتدائية إلا أنه قد هيأ نفسه للتعمق فى كل فروع المعرفة الإنسانية معتمدًا على ذكاء فطرى حاد متسلحًا برغبة شديدة فى العلم وإصرار على المعرفة لا حدود له فى وقت كانت فيه مصر تموج بتيارات فكرية وسياسية ودينية كما يعبر العقاد نفسه: «لقد كانت القاهرة مركزًا لكل دعوة تهتم بها دول العالم ذوات المطامع فى الشرقين الأدنى والأقصى ومركزًا لكل دعوة يديرها دعاة الجامعة الإسلامية ودعاة الوحدة العربية ودعاة الإصلاح فى إيران وأواسط آسيا ودعاة الحركات الوطنية فى مصر وسائر الأقطار الإفريقية من شمالها فى بلاد المغرب إلى جنوبها فى بلاد السواحل وزنجبار[١٩].

وبينما كان لكلمات الإمام محمد عبده أثر هائل فى مسيرة العقاد العلمية مما جعله يرتبط وجدانيًا بالإمام فقد شاءت الظروف أيضًا أن يلتقى العقاد، وقد أصبح مدرسًا فى إحدى مدارس أسوان بمصطفى كامل الذى زار هذه المدرسة ومعه الكاتبة الفرنسية «جولييت آدم» وكاتبة إنجليزية تدعى «مسز يونج».

وكان العقاد هو المدرس الذى وقع عليه الاختيار ليستقبل الضيوف فى حجرة السنة الرابعة وتصادف أن كان التلاميذ يأخذون درسًا فى اللغة العربية وأملى عليهم مصطفى كامل قول أبى العلاء:

والمرء ما لم تفد نفعا إقامته

غيم حمى الشمس لم يمطر ولم يسر

ثم طلب إلى التلاميذ أن يشرحوه فاضطربوا ولم يحسنوا الشرح.

وحينئذ تدخل العقاد قائلاً: إن الغيم الذى يحجب الشمس المحرقة فى أسوان ولا يمطر ولا يسير يعد نعمة محبوبة، ولكن مصطفى كامل تجهم وزوى وجهه وكأنما خدش فى الفتى الأسوانى كرامته(٢٠).

وعلى الرغم من أن اللقاء كان عابرًا والحوار كان خاطفًا إلا أن العقاد تصور الموقف وكأن كرامته قد أهينت مع أن ما حدث من مصطفى كامل قد يكون مجرد رد فعل لا يعبر بالضرورة عن أية

إساءة أو أن هذا التداخل من العقاد لم يكن يتناسب ورغبة مصطفى كامل فى معرفة مستوى التلاميذ وتدخل الأستاذ يفسد الهدف من رغبة مصطفى كامل فى الوقوف على مستوى التلاميذ.

هذا اللقاء السريع، الخاطف قد ترك انطباعًا لدى العقاد أثر بشكل لافت على هويته السياسية، حيث ابتعد عن الحزب الوطنى فى الوقت الذى كان فيه غالبية الشباب يتخذون من مصطفى كامل قدوتهم ومن الحزب الوطنى وسيلتهم فى التخلص من الاحتلال، فى الوقت الذى ازداد العقاد قربًا من مدرسة محمد عبده بقدر ابتعاده عن مصطفى كامل.

لقد اعتقد العقاد أن حسن التخلص الذى أقدم عليه سيحظى بالاستحسان والارتياح، ولكن على حد تعبير العقاد فإن مصطفى كامل «تجهم وزوى وجهه» واعتقد العقاد أنها لم تكن فلتة عارضة فى زيارة عاجلة لأن حياة الرجل «لا تعرض لنا لمحة واحدة فيها شىء من سماحة الفكاهة أو سماحة التوفيق بين الآراء»(٢١).

والمتبع لعلاقة العقاد بالحزب الوطنى ومصطفى كامل يلاحظ كم كان لهذا الموقف الخاطف أكبر الأثر لدرجة أن العقاد يستحسن مثلاً قول سعد زغلول عن الإنجليز: «بأنهم خصوم شرفاء معقولون» بينما يستنكف موقف مصطفى كامل أمام تمثال الحرية وهو ينادى فرنسا قائلاً:

يا فرنسا يا من رفعت البلايا
عن شعوب تهزها ذكراك
انقذى مصر إن مصر بسوء
وارفعى النيل من مهاوى الهلاك

هذه الرومانسية الشديدة التى تميز بها الخطاب السياسى لمصطفى كامل يعتبرها العقاد شكلاً من أشكال التوسل لفرنسا التى لم يكن أدبها ولا ثورتها داعيًا للثقة بنجدتها واستعدادها لإنقاذ مصر ويربط العقاد بين طبيعته الشخصية التى تأبى طلب المعونة من القادرين وبين القضية المصرية التى يجب عدم التعويل فيها على معونة دولة قط[٢٢].

ويبدو أن صورة مصطفى كامل وقد تجهم وزوى وجهه ظلت تلازم العقاد الذى يعترف:

«لقد كانت صورة مصطفى كامل التى بقيت فى خلدى مدى الحياة هى الصورة التى انطبعت فى نفسى من أثر هذه الرؤية الأولى، حركاته كلها كانت تنم على إحساسه بدقة تكوينه، ويبدو ذلك من شموخه وزهوه كما يبدو من طول طربوشه وارتفاع كعبه ومن سترة «البنجور»، التى كانت لا تلائم سنه وهو دون الثلاثين.. وربما شغلته دقة تكوينه بسمة الوقار فلم تسمح له بمجاراة روح الفكاهة.. وقد كان من شأن المواقف الأخرى التى اقتربت فيها من شخص مصطفى كامل أن تؤكد هذه الصورة ولا تمحو عندى ظلاً من ظلالها»[٢٣].

ومن أجل ذلك فقد رفض العقاد حتى مجرد العمل حينما أتيحت له وظيفة «مترجم» فى صحيفة اللواء وأرجع ذلك إلى سببين:

أولهما: تفضيله مهنة الصحافة والكتابة على الترجمة.

ثانيهما: شخصية مصطفى كامل التى لا تسمح للفكاهة أو «للقافية» أن تفتح عليه بابًا(٢٤).

ويضيف العقاد أسبابًا أخرى باعدت بينه وبين مصطفى كامل الذى كان من أصحاب الطبيعة الخطابية الشعورية وكان العقاد بطبيعته أقرب إلى الأدب والفكر فضلاً عن نفوره من التقيد بالحزبية فى الرأى، ولذا فقد اختلفت الوسائل التى استخدمها العقاد عن مصطفى كامل(٢٥).

لقد كان موقف العقاد من مصطفى كامل منذ البداية موقفًا شخصيًا بحتًا، وعلى الرغم من ذلك فقد انعكس بشكل ملحوظ على رؤية العقاد السياسية وتوجهاته الحزبية فبينما كانت الحركة الوطنية المصرية من شمال مصر إلى جنوبها تعمل بتوجيه من مصطفى كامل وحزبه فإن العقاد وهو الشاب المتأجج حماسًا ووطنية قد ارتضى التريث وإعادة النظر فى كثير من سياسات الحزب الوطنى وعلى الرغم من أنه يعترف أحيانًا بأن مصطفى كامل كان من أحب المجاهدين إليه وكان يتشيع له إذا نشبت المعركة بينه وبين خصومه(٢٦).

إلا أنه اعتقد أن دعوة مصطفى كامل لا تحقق كل الطموحات الوطنية بعكس الشيخ محمد عبده الذى لا يدخر العقاد وسعًا فى الاعتراف بتأثره به حيث يذكر أن الشيخ الإمام أعظم رجل ظهر فى مصر وما جاورها منذ خمسة قرون.

ويكرر العقاد كثيرًا تأثره بالشيخ الإمام وخصوصًا فى غيرته على الحق ونجدته للضعيف وقلة اكتراثه للقيل والقال وكان إعجابه أكثر بخلقه وبخطه السياسى والوطنى[٢٧].

ويعترف العقاد بأنه من القلائل الذين كان إعجابهم بالإمام محمد عبده سببًا فى إعجابهم بسعد زغلول فى الوقت الذى كان فيه الأخير موضع انتقاد الكثيرين.

إذا كان العقاد قد حدد موقفه من الحزب الوطنى فإنه قد اختار موقفه الجديد بعناية شديدة حيث رفض أن يكون فكرة مسبقة عن سعد زغلول دون أن يناقشه، ولذا فقد قرر أن يذهب إليه حيث كان وزيرًا للمعارف (٢١ مايو ١٩٠٨) واستقبله سعد وسأله: أعرفت الشيخ محمد عبده؟ قال العقاد: نعم قرأت رسائله وتفسيراته وترجمة حياته قال سعد: أين؟ أفى الأزهر؟

وأجابه العقاد: لا.. بل فى أسوان قدمنى إليه أستاذى فناقشنى فى علومى المدرسية ثم سمعت منه بشرى طيبة.

قال سعد: ماذا سمعت؟

أضاف العقاد:

لقد التفت إلى الأستاذ وقال وهو يربت على كتفى: ما أجدر هذا أن يكون كاتبًا بعد.

فابتسم الباشا (سعد) وقال: أرى أن نبوءة الإمام تتحقق(٢٨).

ولعلها كانت الشرارة التى ربطت بين سعد والعقاد، حيث لم يفترقا طوال ما يقرب من خمسة عشر عامًا إلى أن توفى سعد.

الهوامش

(١) عباس محمود العقاد، ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو، القاهرة ١٩٨٣، دار المعارف الطبعة الثانية، ص ١٢.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢، القاهرة، دار المعارف ص ٢٩٣.

(٣) عباس العقاد، ضرب الإسكندرية، مرجع سبق ذكره ص ١٧.

(٤) د. محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة ١٨٧٩ - ١٩٢٨ (ضمن كتاب المجمل فى تاريخ مصر» ص ٢٩٦.

(٥) العقاد، ضرب الإسكندرية ص ١٢٦.

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) نفس المرجع السابق.

(٨) نفس المرجع السابق ص ١٢٧.

(٩) عباس العقاد، حياة قلم ص ١٣.

(١٠) نفس المرجع السابق.

(١١) سامح كريم، العقاد فى معركة السياسة بيروت ١٩٧٩ ص ١٠٢.

(١٢) نفس المرجع السابق ص ١٥ - ٢١.

(١٣) عباس العقاد، حياة قلم ص ٢٢.

(١٤) عبد الله النديم، مجلة الأستاذ، ٣٠ أغسطس ١٨٩٢.

(١٥) عباس العقاد، حياة قلم، ص ١٨.

(١٦) د. شوقى ضيف، مع العقاد، القاهرة، دار المعارف الطبعة الخامسة ص ١٢.

(١٧) كان والد العقاد يعمل أمينًا للمحفوظات بمدينة أسوان، وكان جده لوالده يعمل بمصنع حرير بدمياط فلقب بالعقاد.

(١٨) د. شوقى ضيف، مرجع سبق ذكره ص ١٤، ١٥.

(١٩) عباس العقاد، حياة قلم ، ص ٣٨.

(٢٠) د. شوقى ضيف، مع العقاد، ص ١٨.

(٢١)عباس العقاد، حياة قلم ص ٤٧.

(٢٢) عباس العقاد، المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ جـ ٢ ص ٤٢٩.

(٢٣) نفس المرجع السابق ص ٤٢٧.

(٢٤) العقاد، حياة قلم ص ٤٦.

(٢٥) عباس العقاد، المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ جـ ٢ ص ٤٢٨.

(٢٦) نفس المرجع السابق ص ٤٢٨.

(٢٧) سامح كريم، العقاد فى معاركه السياسية، بيروت ١٩٧٩ ص ٣٨، ٣٩.

(٢٨) نفس المرجع السابق ص ٣٩.

الفصل الثانى
تحديد الموقع

مع نهاية العقد الأول من القرن الحالى كان العقاد قد حدد موقفه السياسى فالجامعة الإسلاميه لديه هى جامعة شعوب متيقظة متعاونة لا جامعة ملوك وعروش تساق لخدمة هذا الخليفة أو ذلك السلطان، والدولة العثمانية يود بقاءها وصلاحها، لكنه يستنكر سيادتها وسلطانها، والدول الأجنبية لاتفيدنا إلا بقدر إفادتنا لأنفسنا وسياسة «مصر للمصريين» هى أقوم سياسة يتبعها المصريون، والحزب الوطنى حزب مخلص ومجتهد، لكنه مفرط فى مجاملة «يلدز» «وعابدين» وقصر فى مساعيه نحو «مصر للمصريين»(1).

وهكذا اختار العقاد موقفه بعناية شديدة، حيث رفض أن يكون واحدًا من الكثرة. وبصرف النظر عن اعتزازه بذاته والتى كانت سببًا أساسيًا فى تحديد كثير من مواقفه، ولكن الذاتية لديه هى لذاتية الواعية المدركة لكل التيارات والعواصف، الذاتية الضاربة جذورها فى أعماق الوطن الكبير.

لقد كان العقاد قادرًا على تحليل موقفه وتبرير ما قد يبدو من تناقض وبشكل معقول فهو يحدد موقفه مثلاً من الدولة العثمانية على اعتبار أنه لا يليق بمصر أن تظل تابعة للدولة العثمانية وأن تلك التبعية ستبقى دومًا عامل هدم يحول دون أن تحظى مصر بحقها فى الحرية والاستقلال، على الرغم مما يبدية أحيانًا من عطف على الدولة العثمانية وخصوصًا فى موقفها من التعنت الأوروبى.

لقد كانت هذه الرؤية الواضحة فى مقدمة المثالب التى أخذها العقاد على مصطفى كامل، الذى كان ـ على حد تعبير العقاد ـ يمزج كثيرًا بين المصرية والعثمانية (٢).

لقد كانت رؤية العقاد السياسية فى تلك القضية على درجة كبيرة من الوعى بطبيعة القضية المصرية ولم يعول على المبررات التى تجعل من هذه العلاقة وثيقة قانونية تحرج بريطانيا باعتبارها قد انتهكت القوانين والمواثيق الدولية.

وعلى الرغم من أن تمسك مصطفى كامل بتلك التبعية القانونية لم يخدم القضية المصرية كثيرًا إلا أننا نعترف أن دوافعه كانت وطنية خالصة بصرف النظر عن النتائج.

ثم يمتد هجوم العقاد على مصطفى كامل بسبب اقتصار حركته على الاحتلال دون النظر إلى النظم السياسية الأخرى، وكذا افتقار حركته إلى البعد الاجتماعى ويضيف العقاد: «لم يختلف مصطفى كامل فى كثير ولا قليل عن أبناء عصره فى تعظيم الألقاب الرسمية واعتبارها «إنعامات» لمن يتلقاها بل كان على صلة بالقصر فى

التوسط بين طلابها وبين الأمير لتوزيعها على من يتطلع إليها .. ثم يقرر العقاد حقيقة تنم عن موضوعية شديدة: لقد كان مصطفى كامل أنظف الساسة الذين كانوا يؤمئذ يتوسطون فى مثل هذه الوساطة؛ لأنه كان ينفق منافعها على الدعوة الوطنية»(٣).

وفيما اعتبره العقاد سقطات لمصطفى كامل وحركته يمكن توضيح عدة قضايا:

أولا: من البدهيات التى يجب مراعاتها عند الحكم على شخص أو موقف أو قضية ما أن يراعى عامل الزمن بدلالاته السياسية والاجتماعية وعلى ضوء ذلك فمن الضرورى أن ينظر إلى علاقات القوى الوطنية بالقصر أو الإنجليز أو حتى بالعثمانيين بمقاييس تلك الفترة.

ثانيا: أن ما يعتبره العقاد مأخذًا على مصطفى كامل بسبب عدم ثورته على الخديو عباس باعتباره أساس كل بلاء هو قول لايتناسب وطبيعة المرحلة، حيث سيطرت بريطانيا على كل الشئون المصرية تقريبًا، ولعل تجربة عرابى كانت ماثلة أمام أعين الجميع، إضافة إلى أن عباس حلمى - فى بداية عهده - كان يساعد مصطفى كامل ماديًا وأدبيًا حتى إذا ما افترضنا أن هذه المساعدات لم تكن خدمة للقضية المصرية بقدر ما كانت خدمة للخديو شخصيًا، حتى إذا افترضنا أن ذلك صحيحًا فكيف يمكن لمصطفى كامل أن يعلن الثورة على الإنجليز والخديو معًا إضافة إلى أن حركة مصطفى كامل كانت تعتمد فى أساسها على الشرعية الدولية ولم يكن العنف وسيلة واردة فى حركته.

ثالثا: أما افتقاد دعوة مصطفى كامل إلى البعد الاجتماعى - كما يقول العقاد -.

لقد كانت قضية الاحتلال هى محور الحركة الوطنية كلها فى تلك الفترة أما القضايا الاجتماعية فعلى الرغم من أهميتها إلا أنها تأتى فى مرحلة لاحقة ثم إن مصطفى كامل لم يكن صاحب نظرية سياسية أو اجتماعية وإنما كان مناضلاً سياسيًا وعمومًا فلا نستطيع أن نقول إن دعوته قد افتقدت تمامًا إلى البعد الاجتماعى وإنما كان التعليم مثلاً موضع عناية مصطفى كامل الشخصية وسلسلة المدارس التى أسهم الحزب فى إنشائها وتمويلها كانت أكبر دليل على ذلك.

رابعا: أما قضية الرتب والنياشين التى اعتبرها العقاد مأخذًا على مصطفى كامل فقد كانت شكلاً من الأشكال الاجتماعية التى كانت سائدة وإلا فما هو موقف العقاد من الإنعام برتبة الباشوية على سعد زغول؟ بل إن العقاد نفسه قد أظهر امتعاضًا شديدًا ١٩٣٨ حينما تخطاه فاروق وأنعم على عبدالقادر حمزة صاحب جريدة البلاغ بالباشوية (٤).

ويعلق أحد المعاصرين قائلاً: لم يبذل العقاد جهدًا فى إخفاء غضبه، بل إنه أسرف فى إظهاره إلى حد بلغ معه صوته آخر الدار ولست أنسى منظر العقاد وهو يقول: قد تقولون إن الأديب غنى عن الألقاب أما وقد منحت الدولة للأدباء ألقابًا ففيم حرمان العقاد وحده؟ إذا كان اللقب قد منح للمكانة فمن هو الذى يفضلنى مكانة

وإذا كان للمساهمة فى محاربة الطغيان الوفدى فأى قلم حارب الطغيان محاربتى له»(٥).

وعموماً فإن رتبة الباشوية أو البكوية من المسائل التى اهتم بها كثير من الساسة واتسع الاهتمام بها إلى الصحفيين والأدباء والشعراء وأصحاب الرأى والفكر والتطلع إليها أو الحصول عليها لا يقلل من أهمية الشخص، وإنما التكالب عليها والتنازل عن القيم الثابتة والمبادئ الوطنية من أجلها يعد من المثالب التى بددت من شعبية كثير من الشخصيات الوطنية.

ويعترف العقاد نفسه: بأنها لم تقلل من قدر مصطفى كامل ولم تشكك فى إخلاصه لدعوته وغيرته على قضية بلاده وبلوغه بالشعور الوطنى مبلغ الهوى الذى يملك على العاشق لبه»(٦).

واللافت للنظر فى بدايات العقاد الأولى تباين موقفه فى كثير من قضايا السياسة فهو أحيانًا يقدر تضحيات مصطفى كامل ويصفه بأعظم الصفات وفى بعض الأحيان تطفى عليه انطباعات من جراء اللقاء الأول فى أسوان.

ولعل هذا التناقض يبدو طبيعيًا، حيث اتسمت هذه الفترة بقدر كبير من القلق وتضارب الاتجاهات، التى كانت كفيلة بإرباك الذهن والقلب.

فهل تكمن مصلحة مصر بربط قضيتها بالعثمانيين كوسيلة التحرر من الإنجليز؟

هل من الأفضل الأخذ بسياسة التدرج والتعاون مع الإنجليز بهدف الأخذ بأساليب الحضارة الغربية حتى يمكن التخلص من الإنجليز والعثمانيين مستقبلاً؟

هل يتفرغ العقاد للعمل السياسى باعتباره قضية مصر الأولى؟ هل يأخذ الأدب كوسيلة لخدمة السياسة؟

لعل كل هذه الأفكار قد راودت العقاد بينما كانت القاهرة: «مركزًا لكل دعوة تهتم بها دول العالم ذوات المطامع فى الشرقين الأدنى والأقصى ومركزًا لكل دعوة يديرها دعاة الجامعة الإسلامية ودعاة الوحدة العربية ودعاة تركيا الفتاة ودعاة الإصلاح فى إيران وأواسط آسيا ودعاة الحركات الوطنية فى مصر» (٧).

لقد كان من الطبيعى أن تتسم آراء العقاد بقدر من التردد، حيث يتعاطف مع العثمانيين أحيانًا ويعبر عن سخطه عليهم فى أحيان كثيرة، يبدى تقديرًا لمصطفى كامل بينما يصفه بصفات خطيرة فى أحيان أخرى، ويبدو أن هذا التباين كان من ملامح القاهرة وقد تهيأت لها من بداية هذا القرن كل عوامل التباين والامتياز فهى قبلة الدعاة لكل رأى ومذهب بمركزها التاريخى وسماحة أهلها وتنوع ثقافتهم ومقدرتهم العجيبة على التكيف مع الواقع مهما كان قاسيًا وعلى حد تعبير العقاد نفسه: «لقد كان السلطان عبدالحميد ينام فى «يلدز» وعيناه على شارع محمد على بالقاهرة (٨).

وبقدر هذا التباين الذى شهدته القاهرة مع بدايات هذا القرن بقدر ما كانت النتائج هائلة، حيث تمخض عنها جيل العقاد

فالاختيار كان متاحًا والساحة متسعة ومصادر الثقافة هائلة وحرية الرأى والتعبير متاحة للجميع ومن الضرورى أن يكون التباين والاختلاف واردًا بل نتاجًا طبيعيًا ولذلك فقد اختار العقاد موقفه من كل قضايا الحياة بعقلانية شديدة فهو لايكره العثمانيين مثلاً وإنما يكره سيادتهم ويحبذ استقلال مصر قبل استقلال الدولة العثمانية (٩).

و يتوصل العقاد إلى أن تشبث العثمانيين بسيادتهم على الأمم الأخرى يضيع الجهود فى غير طائل وهو نفس الرأى الذى أخذ به «مصطفى كمال أتاتورك» بعد ذلك بأقل من عشر سنوات ويحبذ اعتماد الدولة العثمانية على بلادها الآسيوية وإعفاء نفسها من المشكلات والجهود التى يسوقها إليها الاحتفاظ بالسيادة على أمم البلقان ويخلص العقاد إلى نتائج محددة: لقد زلزلت الصدمة قلوب العثمانيين فيئسوا من الدنيا كأن أوروبا هى كل الدنيا، ولو كانت الدولة العثمانية شجرة لا تنبت إلا فى أوروبا لحق لهم ألا يرجوا منها بعد الآن ثمرًا ولكنها شرقية المنبت وهذه أروقتها لاتزال فى الشرق وما هذه الولايات الأوروبية إلا فروع منها لايمتها انفصالها منها(١٠).

وعلى الرغم من أن العقاد لم ينخرط فى حزب بذاته قبل قيام الوفد إلا أن التيارات السياسية العنيفة التى شهدتها مصر طوال العقدين الأول والثانى من هذا القرن كانت كفيلة بتشكيل وجدان رجل كالعقاد، فالاحتلال فى أعنف أشكاله والحركة الوطنية

المصرية فى أشد عنفوانها ثم إذا بها تتعرض لضربات قاسية أجهزت عليها والخديو عباس ينقلب من مناصر لمصطفى كامل إلى رجل قد استوثق من أن مستقبله فى الحكم رهن برضاء الإنجليز.

ثم تأتى الحرب العالمية الأولى لتجهز على البقية الباقية من الحركة الوطنية. لم يكن العقاد مجرد مراقب للأحداث وإنما كان جزءًا منها وبقدر عنف التيار وشدته بقدر ما كان العقاد قادرًا على الاستنفار والتأهب.

لعل هذه الفترة بكل عنفوانها وجبروتها تمثل المقدمات الحقيقية لثورة ١٩١٩ وهى الثورة التى برز فيها العقاد وعبر عن واقعها الفكرى والقومى واستمد منها كثيرًا من كبريائه ومواقفه.

وعمومًا فإن تباين المدارس واختلاف وجهات نظرها حول الأدب والسياسة والحضارة.. إلخ. قد أفاد العقاد كثيرًا، فقد تبلورت الآراء والمواقف عن عدة تيارات بعضها. يعتمد على فكرة بعث الحياة بما يتناسب والحضارة الحديثة. ولعل الشيخ الإمام محمد عبده هو أبرز فرسان هذا الميدان، حيث ذاق الرجل مرارة الثورة العرابية وبعد أن تأكد من فشلها اختار وسيلة جديدة، حيث أراد تبديد ما قد يبدو من تناقض بين الإسلام والحضارة الحديثة نجح الرجل فى تلك التجربة نجاحًا أهله لكى يكون واحدًا من قادة التجديد الذين أسهموا بدور بارز فى حركة التجديد الفكرى.

إضافة إلى تيار مصطفى كامل، الذى يمثل حركة سياسية بالدرجة الأولى، حيث نجح فى تبديد حالة اليأس التى نجمت عن الثورة العرابية ووقوع الاحتلال.

أما التيار الثالث فقد مثله أبناء الأعيان ممن درسوا فى أوروبا وتصوروا أن القضية ليست دينًا ولاعنصرًا، ولكنها بالتحديد مشكلة حضارة ومصالح مشتركة، التى هى الأساس فى فكرة الوطن ورفعوا شعار «مصر للمصريين» وتزعم هذا التيار لطفى السيد، الذى قنع بفكرة التدرج والاعتدال فهو لايؤمن بالثورة ولابالعنف ولكنه يطالب بالإصلاح الهادئ المتدرج (١١).

ولانستطيع أن نذكر أن العقاد قد تأثر بكل هذه التيارات فقد تأثر بمحمد عبده ومدرسته وخصوصًا فيما يتعلق بنظرته العميقة إلى التراث العربى الإسلامى، حيث امتلأ شموخاً وعظمة على اعتبار أنه مفكر له جذور وهو الإحساس الذى عمق فى نفسه كل معانى الانتماء ودفعه إلى الزهو والفخر بماضى أمته وبتراثها الضارب فى أعماق التاريخ. وإذا كان الإمام محمد عبده قد أعاد النظر فى دوافع الثورة العرابية وبعض قادتها معتقداً بأن الشعب بسبب القهر والتخلف ليس مؤهلاً للثورة الشاملة، ولذا يجب إعداده بصبر وروية وهذه الرؤية الواقعية قد قبل العقاد بعضها ورفض البعض الآخر، فقد رفض التنكر للثورة وزعامتها ورفض مهادنة المحتل مهما كانت المبررات التى ساقها أنصار هذه السياسة، إلا أنه آمن بقضية العلم والحضارة وبعث التراث على اعتبار أنه لامكانة لأمة لا تأخذ بوسائل العلم كطريق إلى التقدم ولا تقدم لأمة لا تدرك أهمية تراثها.

أما اتجاه مصطفى كامل فعلى الرغم مما بينه وبين العقاد من تباين فى الرؤية السياسية إلا أن أهدافهما كانت واحدة فالاحتلال هو أساس كل بلاء ولاينكر العقاد فضل مصطفى كامل فى بعث الحياة فى القضية المصرية وتحديد ملامحها إضافة إلى أن مدرسة الحزب الوطنى الصحفية كانت فى مقدمة المدارس التى شكلت ثقافة العقاد.

أما تيار لطفى السيد وحزب الأمة فعلى الرغم من أن فكرة الخلط بين الوطن وبين المصالح قد استنكرها العقاد إلا أنه اعتنق شعار «مصر للمصريين» الذى رفعه العلماء والمثقفون من أبناء هذه الطبقة، التى كانت تطلق على نفسها «أصحاب المصالح الحقيقية» وهو الشعار الذى باعد بين العقاد وبين هذه الطبقة بسبب التكوين الاجتماعى وظروف النشأة والبيئة التى خرج منها العقاد، الذى كان على قناعة بأن لطفى السيد ومدرسته بعيدون عنه وعن الطبقات الفقيرة، لقد كانت هذه النقطة كفيلة بأن تباعد بين العقاد وهذا الحزب حتى ولو كان كل أعضائه من الفلاسفة والعلماء أمثال لطفى السيد (١٢).

وهكذا تشكلت رؤية العقاد فى السياسة والوطنية بوعى وإدراك شديدين.

فهو يرفض الانتماء لشخص أو حزب بذاته وإنما أخذ لنفسه خطًا مميزًا عبر عنه بواقعية شديدة: «لم يكن لى حزب أتعصب له وأنتمى إليه، ولم تكن لى صحيفة أتشيع لسياستها ومنهجها، ولكننى

كنت أفضل «الجريدة» فى جانب الثقافة وأفضل «اللواء» فى شدته على الاحتلال والوزارة وأقرأ «المؤيد » لمقالاته الشرقية والإسلامية وأعتقد أن الخطة المثلى هى خطة «مصر للمصريين» (١٣).

لعل نشأة العقاد والظروف التى أحاطت به، حتى ثورة ١٩١٩ جعلته يتميز باستقلال فى الرأى فى وقت كان من الصعب أن تجد شابًا فى مثل سنه دون أن يكون منتميًا لحزب سياسى أو تيار فكرى بذاته بينما اختار العقاد أن يكون مستقلاً برأيه أمام شتى الدوافع والمغريات.

ويعترف العقاد صراحة: بأن خير ما يصنعه الشاب فى فترة تكوين الرأى أن يروض نفسه سنوات على النظر إلى ما حوله مستقلاً عن طغيان الجماعات فإذا دخل فى جماعة منها بعد ذلك عرفها بمحاسنها وعيوبها معرفة تمييز وتقدير ولم يعمل فيها كآلة من الآلات (١٤).

ولعل هذا الترقب والنظر قد أهلا العقاد لكى يختار موقفه ويحدد فكرته من كل عناصر الحياة فإذا ما اختار فإنه لايعرف التوسط فى الأمور ولا فى المشاعر ولا فى الصداقة فلا يعرف إنسانًا نصفه صديق ونصفه عدو والعداوة عند العقاد لا توسط فيها إما كاسر أو مكسور (١٥).

واللافت للنظر فى معارك العقاد السياسية أنه لايضع حسابًا للنتائج وإنما يمضى فى معاركة دون تقدير لما قد يصيبه شخصيًا من أضرار، وبرغم تأثيرها عليه إلا أنه لم يتراجع عن معركة خاضها.

هوامش

(١) عباس العقاد، حياة قلم ص ٢٦، ٢٧.
(٢) المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد، حـ٣ ص٤٢٩.
(٣) العقاد، المرجع السابق ص٤٣٠.
(٤) فتحى رضوان، عصر ورجال ص٢٢٦، ٢٢٧.
(٥) نفس المرجع السابق.
(٦) المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ حـ٢ ص٤٣٠.
(٧) العقاد، حياة قلم ص٣٨.
(٨) نفس المرجع السابق ص٣٩.
(٩) المجموعة الكاملة لمولفات الأستاذ حـ٣ ص٤٣٦.
(١٠) مجلة البيان، الأول من أغسطس ١٩١٢.
(١١) رجاء النقاش، العقاد بين اليمين واليسار مرجع سبق ذكره ص١٣.
(١٢) نفس المرجع السابق ص٢٢، سامح كريم، العقاد ومعاركه السياسية ص٥٨.
(١٣) العقاد، المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ حـ٢ ص٤١٠.
(١٤) العقاد، حياة قلم، ص٣٠.
(١٥) سامح كريم مرجع سبق ذكره ص٣١.

الفصل الثالث

العقاد وثورة ١٩١٩

يعترف العقاد بأنه كان ينفر من الأحزاب، ولذا فلم يكن له حزب ينتمى إليه أو يتعصب له بل اعتنق الحرية بكل أبعادها دون التقيد بسياسة حزب أو الانتماء لفكرة بذاتها أو شخص معين، بل ظل مترددًا بين كل التيارات دون أن يرتبط بتيار بذاته.

لقد التزم طوال مرحلة النشأة والتكوين بهذه الخطوط الأساسية، على الرغم مما أصابه من مرض وفاقة وصلت إلى درجة أن باع كتبه وفاء لمصاريف العلاج والغذاء فى الوقت الذى عرض عليه «سمارت» «السكرتير الشرقى بقصر الدوبارة» أن يعمل مع الإنجليز فى حملتهم على الخديو عباس إلا أن الرجل لم يقبل مجرد التفكير فى هذا العرض على الرغم من قناعته بفساد الخديو، الذى كانت يده مطلقة فى أموال الأوقاف ولا يترفع عن الاختلاس من أموال الصدقات(١).

ذلك أنه من المبادئ التى حكمت سلوك العقاد خلال تلك الفترة عدم التعاون مع الإنجليز أو القصر أو الأرستقراطية المصرية بينما

شخص آخر كطه حسين لم يجد مانعًا من الارتباط بلطفى السيد وحزب الأمة، حيث البيئة الفكرية المتحررة، التى يمكن أن تتقبل آراءه الجديدة المتمردة وبقى كذلك حتى ما بعد ثورة ١٩١٩ بفترة ظل العقاد متنقلاً ما بين كل الأفكار والاتجاهات معتمداً على تفكيره المنطقى، الذى لازمه منذ نشأته، يعتنق الكثير من أفكار ومبادئ محمد عبده وينتفى الصالح من أفكار لطفى السيد وحزب «الأمة» ولا يتردد فى الأخذ بكثير من مبادئ مصطفى كامل ومحمد فريد «الحزب الوطنى» إلا أنه بقى متفرداً عن كل هذه الجماعات مما عمق فى نفسه الإحساس بالتميز.

لعل هذا التميز دفع العقاد إلى أن يكون رأيًا فى سعد زغلول يختلف عن رأى الكثيرين من أبناء جيله - ١٩٠٨ - ولعل عمله محرراً فى صحيفة الدستور قد أتاح له أن يقوم بأول تحقيق صحفى مع سعد زغلول باعتباره وزيرًا للمعارف نظرًا لما نشرته صحيفة «اللواء» من مآخذ تتعلق بسياسة الوزارة تصل أحيانًا إلى درجة العمالة وينفرد العقاد برأى مغاير: «لا يسيغ طبعى أن يكون مثل هذا الرجل ممن يخون عهده وينسى واجبه وينقاد على غيره بصيرة.. وزادنى ثقة به أنه كان من أصحاب «الأستاذ الإمام» فلما اشتدت الحملة عليه.. لم أجد أفضل من إجراء حديث معه مدعوم بالوثائق والبراهين التى تدفع اللبس وترفع الغشاوة.. إلخ.. (٣)

يشعر المتتبع لحياة العقاد أن أول لقاء له مع سعد زغلول (٢١ مايو ١٩٠٨) قد أحدث فى نفسه قدرًا هائلاً من الغبطة والسرور

وكأنه كان يبحث عن شيء اهتدى إليه أخيراً إنها الزعامة التى ظل يتخيلها ويحلم بها ويعبر العقاد عن ذلك صراحة:

«خرجت ذلك اليوم وفى نفسى صورة وافية للمصلح الذى كنت أعجب به على غير رؤية فعرفت سعداً رجلاً مهيب الطلعة قوى العارضة فصيح العبارة يملأ الناظرين والسامعين قوة وتوكيدا.. تسمع حجته الدامغة فى صوته الشجى فتجد للمنطق عذوبة الفن وسلاسة التلحين، بل تسمع سليقة الرجل كلها تتحدث إليك عن يقين لا ينتهى عندك إلا إلى يقين (٤).

يبدو من كتابات العقاد منذ بداية عهده بالكتابة ١٩٠٧ وحتى لقائه بسعد زغلول سنة ١٩٠٨، وكأنه كان يبحث عن زعيم وبمجرد أن التقى بسعد شعر أن ذلك الرجل هو الذى تنتظره الأمة وحينما نشرت تلك المقابلة فى صحيفة «الدستور» كان لها وقع كبير حيث تناول اللقاء كثيراً من المواقف التى التصقت بسعد والتى روجت لها كثيراً صحف الحزب الوطنى مثل موقفه من الجامعة وما أشيع عن محاربته للغة العربية فى التعليم وما قيل من أنه يوافق الإنجليز فى سياستهم نحو تقييد التعليم.

ولعلها كانت فرصة مناسبة لكى يفند سعد كل دعاوى خصومه مما ضاعف من قناعة العقاد فى الرجل لدرجة أنه يعترف: بأنه قد وجد ضالته أخيراً حيث التقى بهذا المصلح الذى أعجب به قبل أن يراه (٥).

وإذا كان ثمة تفسير لاندفاع العقاد نحو سعد زغلول وانبهاره به حيث اجتذبه الأخير بقوة شخصيته ومعاملته الودودة بعكس لقائه

بمصطفى كامل إلا أننا لا نجد تفسيرًا لكثير من المواقف التى هاجم فيها العقاد مصطفى كامل وحركته للدرجة التى شبهه فيها: «برجل أطلق صوته بالغناء فوجد أناسًا يسمعونه فاستمر فى غنائه وصار يزيد من الصياح كلما زاد الناس إصغاء» (٦).

لقد تأثر العقاد كثيرًا بسعد زغلول وخصوصًا فى عداوته لمصطفى كامل والحزب الوطنى أو فى مبرراته وحججه، التى ساقها دفاعًا عن سعد زغلول والتى تجاوزت الموضوعية أحيانًا وخصوصًا فى بعض المواقف، التى راجع فيها سعد نفسه واعترف بخطئه مثل قانون المطبوعات «مارس ١٩٠٩» والذى كان قد صدر سنة ١٨٨١ وأهمل تطبيقه منذ تولية عباس حلمى ١٨٩٢، حيث رأى كرومر محاربة الصحافة بالصحافة. لا بالتهديد والإنذار ولهذا أنشأ وعاون على إصدار صحف عربية وفرنسية إلى أن نظارة بطرس غالى أصدرت فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ قانونًا مشفوعًا بمذكرة تبرر إصدارها لهذا القانون وعلى حد تعبير سعد زغلول نفسه: «أعترف أنى - وأنا وزير - قد عملت بحسن نية وإخلاص عملاً لو عرض على اليوم لكنت أول المعارضين فيه.

فقد عرض على قانون المطبوعات فعارضت فيه أولاً ثم لم ألبث أن وافقت عليه واشتركت فى تطبيقه لظروف بررتها فى ذلك الوقت أمام نفسى، وها أنا اليوم نادم على ما فعلت بالأمس» (٧).

وعلى الرغم من أن إعادة العمل بهذا القانون كان يهدف بشكل أساسى إلى تعطيل صحف الحزب الوطنى إلا أن الضرر قد لحق بحرية الصحافة عمومًا.

وبصدق شديد يعترف سعد زغلول فى مذكراته: «بأن الوزراء قد ذهبوا جميعاً إلى الخديو وأعلنوا قبولهم - وظل سعد ساكنًا - ثم قال: إن هذا الأمر غير مريح لضميرى وأنا لما كنت محاميًا وأدافع عن قضاياى وأخسر بعضها كنت أتكدر، ولكن كنت أقبل الحكم وضميرى مرتاح أما فى هذه المسألة فضميرى غير مرتاح مع قبولى لهذه اللائحة (٨).

وعلى الرغم من الصراحة الشديدة، التى تضمنتها شهادة سعد زغلول نفسه إلى أن العقاد انبرى مبررًا موقف سعد الذى كان وزيرًا للمعارف ولم يكن وزيرًا للحقانية على حد تعبير العقاد ثم إن سعدًا رفض الموافقة على القانون عندما علم بنية إصداره ولم يعدل عن رفضه إلا بشرط تعديل القانون وتلطيف بعض قيوده وأحكامه..

ثم يضيف العقاد: أن الصحف كانت تكتب بعد صدور القانون بحرية أوسع (٩).

ويمكن الرد على ما قاله العقاد من عدة جوانب:

أولاً: القول بأن سعدًا لم يكن وزيرًا للحقانية بل كان وزيرًا للمعارف لا ينفى المسئولية عن سعد، الذى كان يعول على رأيه كثيرًا فى هذا الموضوع بالذات ثم إن المسئولية الوزارة تضامنية مشتركة.

ثانيًا: القول بأن سعد رفض المشروع فى البداية ثم عاد ووافق عليه بعد التعديل قول لا يستقيم ومذكرات سعد شخصيًا، ولا نعتقد بأن ثمة تعديل قد أدخل على المشروع، وهل القانون كان فى صورته النهائية مناسبًا للمصالح المصرية؟

لقد كان إنذار «اللواء» ـ ٢٥ أغسطس ١٩٠٩ ـ بحجة أنه نشر مقالاً عن شاب هندى يدعى «دنجرا» اعتبر وفقًا للقانون تحريضا على ارتكاب الجرائم (١٠).

ثم أعقب ذلك سلسلة من الإنذارات ترتب عليها تعطيل صحيفة اللواء نهائيًا.

ثالثًا: لقد اعتبر سعد زغلول أن إعادة العمل بهذا القانون يعد عقابًا لسفاهة بعض الجرائد لتعمدها تغيير الحقائق وتصديها للحط من الكرامة من كانوا أشد الناس دفاعًا عنها مما أخرج سعد عن تردده واستحسن العمل بالقانون: «لأنه لا معنى لحماية السفهاء الذين يتاجرون بالحقائق ويضللون عقول العامة» (١١).

وتعلق صحيفة «لينوفيل» LA NOUVELLE الفرنسية بقولها: إذا لم يستطع أحد أن يكتب ما يريد وإذا كان الوزراء يجعلون من أنفسهم رقباء على أفكار السياسة والصحافة يمكن القول: إنه ليست حرية الصحافة هى التى تضيع، بل حرية الشعب أيضًا (١٢).

وعلى الرغم من اعتراض بعض الدول الأوروبية إلا أن الحكومة البريطانية نجحت فى إقناعهم بالعدول عن موقفهم وخصوصًا ألمانيا، التى كان يملك أحد رعاياها حق إصدار «اللواء» ونجحت الدبلوماسية البريطانية فى الضغط عليه لقطع علاقته بالصحيفة ومغادرة البلاد نهائيًا بعد أن عوضته ماديًا (١٣).

لقد دافع العقاد طوال حياته عن الحرية كقيمة وقدر له أن يدخل السجن بسبب بعض القيود التى كبلت حرية الكلمة وعلى

الرغم من ذلك فقد ظل يدافع عن سعد معتقدًا أنه كان على صواب على اعتبار أنه لا حماية «للسفهاء» وهو قول يتناقض مع ثقافة العقاد وتاريخه الحافل دفاعًا عن الحرية بمعناها الواسع.

وإذا كان قانون المطبوعات من القضايا التى اختلفت حولها وجهات النظر إلا أن مشروع مد امتياز قناة السويس يعد من أخطر الموضوعات وأكثرها تعارضًا مع المصالح الوطنية وهى فكرة إنجليزية أعدها المعتمد البريطانى «جورست» وأقنع بها رئيس الوزراء المصرى - بطرس باشا غالى - بهدف مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى بعد امتيازها الذى كان سينتهى أمده سنة ١٩٦٨ مقابل اقتسام الأرباح مناصفة بين الحكومة المصرية والشركة على أن تدفع الشركة أربعة ملايين جنيه للحكومة المصرية مقسمة على أربعة أقسام سنوية بدءًا من ١٩١٠ وحتى ١٩١٣ وقيل إن الخديو عباس وبطرس باشا قد خصصت لهما سمسرة كبيرة فيما لو نجح المشروع (١٤).

وعلى الرغم من أن كثيرًا من الوزراء قد أبدوا اعتراضهم على المشروع إلا أن بطرس باشا والخديو عباس أصرا على تمرير المشروع أمام الجمعية العمومية كشرط لموافقة الحكومة البريطانية.

لقد أشار سعد زغلول فى أكثر من موضع من مذكراته إلى أنه لم يكن من مؤيدى المشروع إلى أنه يعترف أن ضغوطًا كثيرة قد وضعت عليه وخصوصًا من الخديو لدرجة التهديد بإقالته من الحكومة (١٥).

ونزولاً على رغبة الخديو فقد تحول سعد إلى مدافع عن المشروع لدرجة البحث عن مبررات تحبّذ أهميته لمصر من بينها أن عودة القناة لمصر فى نهاية الأمر مسألة مشكوك فيها (١٦).

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية دافع سعد دفاعًا مستميتًا وعلى الرغم من ذلك فقد رفض المشروع بإجماع الأعضاء ما عدا مرقص سميكة والوزراء (١٧).

ومما يستلفت النظر دفاع العقاد عن سعد فى تلك القضية، بل يعتبرها من أجلّ مآثر إن لم تكن أهمها على الإطلاق فى حسن الإيثار وبراعة الحيلة (١٨).

ولا أدرى أين الإيثار وما هى براعة الحيلة فى قضية تتعارض بشكل واضح مع حقوق مصر وسيادتها على قطعة عزيزة من أرضها.

يعتقد العقاد بأن سعدًا قد اشترط أن يكون رأى الجمعية العمومية قاطعًا تجسيدًا للممارسة الدستورية الصحيحة (١٩).

ولا أعتقد أن الدفاع عن قضية باطلة تتعارض مع حق السيادة الوطنية من الممكن أن تجسد قيمًا دستورية أو نيابية.

واللافت للنظر تردد سعد ما بين الرفض أولاً ثم التأييد الذى صاحبه دفاع مستميت من أجل قضية تطيل النهب الاستعمارى لمواردنا طيلة أربعين عامًا أخرى ودفاع العقاد هنا لا يحكمه إلا الولاء المطلق لسعد.

لقد ارتبط العقاد بسعد ارتباطا وجدانيًا ملك عليه كل حواسه ودفعه إلى قبول أية فكرة يقول بها سعد مهما كانت متواضعة والتشيع لكل رأى مهما كان فيه قدر من الشطط لدرجة أن أفرد العقاد كتابًا خاصًا عن سعد وهو شىء مطلوب لكن لم يتناول فيه أى موقف تجاوز فيه سعد المصلحة القومية وجاء الكتاب على الرغم من أهميته لكى يخرج صاحبه من مصاف البشر إلى مصاف الملائكة، حيث برز سعد من خلال الكتاب كهرم كبير وكل من حوله أقزام لدرجة يبدو وكأن نضال الشعب المصرى وثورته قد تجسدت فى شخص سعد ولم يصرح العقاد بأن سعد زغلول هو ثورة ١٩١٩ ولكن كل ثنايا الكتاب وما بين سطوره تقول بهذا المعنى.

يصعب تحديد بداية للعوامل التى تمخضت عنها ثورة ١٩١٩ وإن كانت تمتد بكل تأكيد إلى العقد الأول من هذا القرن، حيث نجحت الحركة الوطنية المصرية فى أن تستنفر همم المصريين وأن تحفزهم نحو التضحية فى سبيل القضية المصرية الكبرى فى الوقت الذى أقدم فيه الاحتلال على العديد من الممارسات التى أهاجت المصريين ودفعتهم فى مراحل كثيرة إلى ما يشبه الثورة.

ولعل الحرب العالمية الأولى كانت فرصة مواتية للإجهاز على ما تبقى من رموز الحزب الوطنى بينما أرادها بعض المصريين من أقطاب حزب الأمة؛ لكى تكون فرصة مناسبة لإثبات حسن نوايا المصريين نحو بريطانيا لعلها تعيد النظر فى سياستها نحو مصر.

وبدءاً بعزل الخديو عباس حلمى وإعلان الحماية البريطانية وانتهاء بمؤتمر الصلح فإن مصر قد أرهقها حجم التضحيات الباهظة على كل المستويات .

ونهاية الحرب تعد دليلاً عمليًا على أن بريطانيا لم تغير من سياستها نحو مصر فى الوقت الذى كانت فيه عوامل الثورة قد اختمرت..

وفى الثامن من مارس ١٩١٩ ألقت السلطات البريطانيين القبض على سعد زغلول رئيس الوفد المصرى وثلاثة من أعضائه، حيث تم ترحيلهم إلى بور سعيد ومنها إلى مالطة (٢٠).

لقد كان هذا الإجراء الذى أقدمت عليه بريطانيا بمثابة الشرارة التى فجرت كل الطاقات المكبوتة، والتى شملت مصر كلها لدرجة عجزت معها السلطات البريطانية عن التصدى لتلك الجموع التى راحت تصعد من ثورتها.

لقد كان العقاد واحدًا من طلائع المثقفين المصريين الذين انخرطوا فى خضم الثورة، التى تفجرت بلا ترتيب أو تنظيم.

لعلها كانت الفرصة المواتية لهذا الشاب الذى لم يكن قد تجاوز الثلاثين عامًا من عمره فى الوقت الذى سيطرت عليه قضايا وطنه بحماس ووعى شديدين وأصبح كاتبًا له قراؤه ومما يذكر للعقاد أنه كان يكتب منشورات جماعة « اليد السوداء» وهى واحدة من الجماعات الثورية السرية، التى كانت تعمل أثناء الثورة (٢١).

وبحكم ارتباط العقاد بسعد زغلول فإنه كان أكثر الكتاب المصريين مساهمة فى ثورة ١٩١٩، بل وتعتبر فترة الثورة وحتى ١٩٣٥ من أهم الفترات التى برز فيها العقاد ككاتب سياسى حظى بشهرة فاقت شهرته الأدبية.

وعلى الرغم من تنوع ثقافة العقاد وتمكنه من الأدب العربى والآداب العالمية خلال تلك الفترة إلا أن موقعه فى خضم الأحداث السياسية المتلاحقة قد أهله لكىَ يكون كاتبًا سياسيًا، وكان قربه من سعد ومعرفته بدقائق الثورة وتفاصيلها كل ذلك وفر له مادة غنية جعلته كاتباً سياسيًا متميزًا وخصوصًا وقد أدرك سعد إمكانات الرجل ومواهبه وخصوصية شخصيته باعتباره طرازًا من الرجال لا تصلح معه الأوامر والتعامل معه يقتضى مراعاة درجة كبريائه وكرامته والانتفاع به كعقلية جبارة تخدم أهداف الثورة كل ذلك دفع بسعد إلى أن يتعامل معه بخصوصية شديدة، وهكذا التقى الرجلان وكلاهما يقدر إمكانات صاحبه.

وبقدر ما كانت الثورة تحقق من نجاحات بقدر ما كانت نجاحات العقاد تتضاعف باعتباره القلم المعبر عن الثورة حتى ارتبط اسمه بثورة ١٩١٩ وبتجربتها الرائعة.

وقد انفرد العقاد بكشف نوايا لجنة ملنر (٢٩ ديسمبر ١٩١٩) التى تفاءل بها البعض لدرجة الاعتقاد بأنها تحقق الطموحات الوطنية وخصوصًا فيما يتعلق بالحكم الذاتى ونشرت الصحف عبارة:"Under self- governing Institutions"، التى ترجمتها كل الصحف

على أنها تعنى «تحت أنظمة دستورية وانفرد العقاد بترجمتها: «تحت أنظمة حكم ذاتى» ولما كانت ترجمة االعقاد أكثر دقة فقد حظيت باهتمام كبير [٢٢].

لقد أحدثت تلك الترجمة الدقيقة اهتمامًا كبيرًا لدى كافة الدوائر السياسية على الرغم من أن كلمة «تحت أنظمة دستورية» لا تختلف كثيرًا عن: «تحت أنظمة حكم ذاتى» [٢٣].

لقد أخذ الوفد بترجمة العقاد بينما أصر لورد ملنر بأن التفسير الحقيقى هو «الحكومة الدستورية» وأن الحكومة البريطانية لا تريد أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستورى [٢٤].

لقد جاءت هذه الصياغة الملتوية، التى ربطت بين مبدأ الاستقلال ومبدأ الحكم الذاتى بهدف أن تبقى العملية كلها داخل إطار نظرى[٢٥] أو نظام الحكم الذاتى وليس له علاقة بالوضع الدستورى، الذى يتيح فرصة اتخاذ الشكل السياسى المناسب.

لقد كان لإظهار العقاد هذا التدليس فى الترجمة دوى شديد فى كافة الدوائر السياسية مما كان له أثر كبير فى بلورة الخلاف بين خطة سعد زغلول (عقب عودته من منفاه) وخطة عدلى فى موقفها من لجنة ملنر [٢٦].

لقد عبر العقاد عن واقع مصر السياسى من خلال كم هائل من المقالات التى عنى فيها بقضية الاستقلال عناية شديدة.

لقد اتسمت كتابات العقاد السياسية بالطابع الشعبى سواء من حيث طبيعة القضايا التى كان يتناولها أو من حيث طريقة عرضها لكى تكون فى متناول عامة الناس، بطريقة أهلته لكى يكون كاتب الشعب الأول، بينما اتسم مذهبه الأدبى بطابع الأرستقراطية وتمكن بمهارة شديدة من أن يضع حدًا فاصلاً بين الاثنين (٢٧).

فحينما يخاطب الخاصة من المثقفين فهو على أعلى درجة من العمق والتمكن لدرجة أهلته لكى يكون ظاهرة أدبية وسياسية خاصة وحينما يخاطب العامة فهو يعرف كيف يخاطبهم دون أن يهبط بأسلوبه إلى لغة الكتابة الشعبية وإنما استطاع مع تمسكه بلغة فصيحة سهلة أن يكون مقاله اليومى موضوع تعليق الناس بكل مستوياتهم على الرغم مما يبدو للبعض وكأنه يعيش بمعزل عن الجماهير.

وعلى حد تعبير كامل الشناوى: كان يثير الإعجاب والحقد عليه فقد كان يستهوى الشعب بمبادئه وآرائه ومواقفه، يستهويه بمقالاته وعباراته، بأسلوبه الجاد القائم على منطق قوى ووطنية أشد قوة فى الوقت الذى كان يؤلب عليه السياسيين الحزبيين ممن خاصمهم الشعب ورفضتهم الجماهير (٢٨).

لقد ارتبط العقاد بثورة ١٩١٩ واعتنق مبادئها وعبر بقلمه عن أهدافها وهاجم الإنجليز كما هاجم أعداء سعد بكل عنف وشن نيرانًا عاتية ضد مخالفيه وخصوصها عدلى وأنصاره (٢٩).

والمتتبع لمقالات العقاد يشعر بقدر كبير من القدرة على التحليل السياسى وقوة فى الحجة من خلال إلمام دقيق بتفاصيل القضية

المصرية وكان لقلمه الشهير أكبر الأثر فى دفع الجماهير إلى الالتفاف حول سعد (٣٠).

لقد استطاع العقاد من خلال كتاباته النارية أن يوسع من اهتمام الجماهير بقضايا وطنهم، حيث أخذ الناس يتدارسون مقالاته يومًا بيوم لدرجة أن القرية المصرية كانت تقف على تفاصيل القضية المصرية من خلال مقالات العقاد التى راح المتعلمون من أبناء القرى يقرءونها لمن لا يعرف القراءة مما كان له أكبر الأثر فى اتساع الرأى العام وتحفزه نحو الثورة.

وهكذا كان المقال السياسى وسيلة رائعة لارتباط الجماهير بقضية وطنهم مما دفع الحكومة البريطانية إلى إعادة الرقابة على الصحف ـ مارس ١٩٢٠ ـ حيث استدعى الكولونيل سيمز. (رئيس مراقبة المطبوعات) ٤ مارس ١٩٢٠ مديرى الصحف وأبلغهم فحوى القرار وضرورة العمل به.

وفى صباح اليوم التالى نشر القرار الذى جاء على شكل إعلان من اللورد اللنبى بحجة استمرار الصحف فى نشر المقالات التى تخل بسلطة الحكومة وتثير الاضطرابات (٣١).

لقد كان رد الفعل لدى الصحف الوطنية عنيفًا لدرجة أن مديرى الصحف قرروا احتجاب صحفهم ثلاثة أيام ابتداء من ٦ مارس ١٩٢٠ بنما كان ملنر ولجنته فى طريقهم إلى إنجلترا حيث قدموا تقريرهم إلى الحكومة البريطانية.

وعلى الرغم من أن الترجمة العربية لهذا التقرير تعد وثيقة سياسية بارعة إلا أن ما ورد فيها قد أثار الهواجس فى مصر وأخذ الصحفيون والسياسيون ورجال القانون يحللون هذا التقرير ويستخرجون من بين سطوره ما اعتبروه دليلاً على سوء نية اللجنة(٣٢).

لعلها كانت معركة انبرى لها العقاد محللاً وناقدًا ومهاجمًا لدرجة أن كثيرًا من الصحف التى هاجمت لجنة ملنر قد اعتمدت على تحليلاته بدءًا من مطابقة النص الإنجليزى بالترجمة العربية وانتهاء بأهداف اللجنة.

وعلى الرغم من ذلك فقد نجح ملنر فى استدراج الوفد إلى الدخول فى مباحثات مع لجنته فى لندن وترأس سعد زغلول الوفد المصرى مما دفع العقاد إلى أن يبارك المباحثات الجديدة وأن يدعو كافة المصريين إلى الوقوف وراء سعد بحجة أنه الوحيد القادر على تحقيق الجلاء والدستور وانتزاعهما من المحتلين (٣٣).

وإذا كان العقاد قد سبق له وحارب لجنة ملنر ودعا إلى مقاطعتها فإن عودته إلى تأييدها بهذا الحماس يعد خروجًا عن الخط الأصلى، التزامًا بخط سعد بصفة شخصية وهو موقف التزم به العقاد طوال حياة سعد لدرجة أن أى خلاف فى الرأى مع سعد اعتبره العقاد خروجًا على تلك الزعامة وبالتالى فهو خروج على الأمة يستحق أن يوصف صاحبه بالتفريط والخيانة.

لقد ضاعف العقاد من شن حملاته على من سماهم بالرجعيين، أعداء الوطن الذين يعوقون حركة سعد وحملهم مسئولية تعثر

المفاوضات التى تباعد بين القضية المصرية وتحقيق الجلاء والدستور ولا يجد العقاد مانعًا من الإشارة إلى أن كتاباته تعد تعبيرًا دقيقًا عن أفكار قائد الثورة، الذى يحمله مسئولية الدفاع عن أهدافها.

لعل آمالاً وطنية عريضة للثورة قد تبددت بسبب خلافات زعمائها وفى كل مرة كان سعد يدعو الناس إلى مواصلة الجهاد حاملاً على من أسماهم بأعداء الثورة. ويبدو أن قدرًا كبيرًا من اليأس قد تملك سعد بسبب تعثر مفاوضاته مع الإنجليز وكوسيلة من وسائل الضغط فقد دعا إلى اجتماع عام فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١. للنظر فى «الأحوال الحاضرة» مما دفع السلطات العسكرية إلى إنذاره بعدم اشتغاله بالسياسة فى ظل الأحكام العرفية [٣٤]. وعندما رفض سعد الامتثال لقرار السلطة العسكرية ألقى القبض عليه ونفى ومعه خمسة من رفاقه إلى جزيرة سيشيل [٣٥].

ولقد عبرت الصحف المصرية عن ردود فعل واسعة النطاق وابتكر العقاد فكرة المقاومة السلبية من خلال مقاطعة البريطانيين فى البيع والشراء وعدم التعامل مع كل ما هو بريطانى [٣٦].

وهكذا كان رد الفعل المصرى عنيفًا لدرجة أن الحكومة البريطانية تقديرًا منها لعمق المشاعر الوطنية لدى المصريين، فقد عملت على مهادنة الثورة؛ حيث ابتدعت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ [٣٧]:

ومن ثم فقد اعتبرت قطاعات واسعة من الشعب المصرى هذا التصريح بمثابة كارثة وطنية، وأعلن حزب الوفد معارضته لهذا التصريح متهمًا من يروجون له بالخيانة الوطنية.

وكعادة العقاد فقد انتهز فرصة تولية «جورج لويد» مهام منصبه الجديد كمندوب سام فى مصر خلفًا للمستر «هندرسون» وحمل حملة عنيفة على التصريح وعلى المندوب السامى الجديد الذى أراد أن تكون لوظيفته علاقة مباشرة بشئون مصر الداخلية وألقى باللائمة عليه حيث خلت خطبته من ذكر كلمة «الاستقلال» واعتبر العقاد أن عدم ذكر كلمة «الاستقلال» لم تأت عفوًا لأن أمثال «جورج لويد» يزنون عبارتهم بميزان الدقة.. ومضى العقاد قائلاً: «إن التوفيق الواجب بين مصالح بريطانيا الحيوية والأمانى الوطنية الطامحة إلى حكم ذاتى أوسع نطاقًا فى مصر لا يمكن تحقيقه ألا يجعل مصر تشعر شعورًا صحيحًا بأن إنجلترا هى أخلص صديق لها وأعظم ناصح أمين.. ويتساءل العقاد: من المسئول عن هذا الموقف الذى جعل السير جورج لويد ينتقل من التورية والتلميح إلى التصريح والإعلان فى هذه الأيام؟ » (٢٨).

ونظرا للتباين الذى بدا واضحًا بين سعد زغلول ومخالفيه فقد شن العقاد عليهم حملة عنيفة محاولاً التدليل على أنهم يحققون أهداف بريطانيا وما وقع من ظلم على المصريين إنما هو من نتاج أنانيتهم وعمالتهم؛ لأنهم أفهموا الإنجليز بأعمالهم وأقوالهم أن المصريين قد سئموا حكم المصريين أنهم قد تاقوا من فرط الظلم الذى نزل بهم وسوء الإدارة الذى فشا بينهم إلى دعوة السيطرة الإنجليزية على مرافق البلاد (٢٩).

لقد مضت وزارة ثروت باشا (٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) فى طريقها نحو تنفيذ ما أنيط بها، فشكلت لجنة الدستور برئاسة حسين رشدى

تلك اللجنة التى سماها سعد زغلول «لجنة الأشقياء». وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢ أعلن عن قيام حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن والذى تكون من البرجوازية الكبيرة، التى ضمت صفوة المثقفين المصريين وغالبيتهم من الخارجين على سعد.

لقد كان تأليف الحزب بهذه الطريقة وبتلك السرعة مثار نقد شديد نظرًا لافتقاده إلى التأييد الشعبى واعتماده على قوة الحكم بسبب علاقة زعمائه بالقصر والإنجليز.

ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التى ترمى إلى حرمان الشعب من حقوقه السياسية اعتمادًا على الإرادة البريطانية، التى كانت تهدد كل هيئة نيابية منتخبة (٤٠).

لعلها كانت معركة ضارية بين الوفد والأحرار الدستوريين وتسلح لها العقاد بما يملك من قاموس الشتائم والكلمات النارية بدءًا بلجنة الدستور والتى أسماها «مهزلة الدستور» وانتهاء بكل أقطاب الحزب الجديد كل شخص باسمه مما دفع الدكتور هيكل إلى الدفاع عن أعضاء اللجنة مهاجمًا منتقديها وعلى رأسهم العقاد بأنهم لا يعرفون شيئًا من قواعد الدستور ولم يقرءوا فى كتب القانون شيئًا(٤١).

لقد أرادها العقاد معركة ضارية تعبيرًا عن الغضب الذى يعم أوساط الوفد وراح يكيل الاتهامات ضد كل من له علاقة بهذه اللجنة موجهًا كلامه إلى الدكتور هيكل:

«نحن لا ننكر على حضرة البك الاعتقاد بأن ما يدعيه من دراسة القانون مزية لا تعوض إذا كانت المزية له ولأمثاله العجزة، الذين حرموا نعمة المواهب الحقيقية.

ولكننا نقول له إنه لو كان يفقه ما يقول ما كتب هذا الكلام فى الدفاع عن أعضاء اللجنة وهو يعلم أن عشرة منهم على الأقل لا يعرفون عن الدستور شيئًا ولم يقرعوا فى علوم القانون كتابًا.. ثم يوجه سؤالاً ساخرًا إلى الدكتور هيكل: هل رأيت قط رجلاً يتصدى لرئاسة تحرير صحيفة يومية وهو لا يقيم أبسط القواعد النحوية - يقصد الدكتور هيكل شخصيًا - هذا هو السؤال يا دكتور؟[٤٢].

لقد اتسعت المعركة بشكل تجاوز حد الموضوعية وخصوصًا بعد أن صدرت صحيفة السياسة - لسان حال الأحرار الدستوريين - وتبنى الدكتور هيكل قضية الدفاع عن الدستور الجديد مؤكدًا أنه لا نظير له بين دساتير العالم [٤٣].

ولعل هذا الاندفاع فى تأييد الدستور الجديد قد أخرج الدكتور هيكل عن حد الموضوعية هو الآخر وعلى حد تعبير نهرو: «أهدى لمصر دستورًا لا يشبهه دستور آخر فى الرجعية وهو دستور أعطى الملك فؤاد ذلك الحاكم الذى فرضه الإنجليز على المصريين صلاحيات فاقت حقوق الأمة [٤٤].

لعلها كانت معركة ضمت كل عناصر الإثارة فقضية الدستور من أهم القضايا واهتمام الناس بها يفوق أى اهتمام آخر، وكان غالبية المصريين متعاطفين مع الوفد، وكان العقاد هو فارس تلك المعركة،

وتحفز الناس أصبح مرهونًا بحركة الوفد التى راح العقاد يضاعف من حماسها لدرجة اتهام اللجنة صراحة بأنها تتشيع لحقوق الملك على حساب حقوق الأمة، التى يجب أن تقول كلمتها: «فلو كانت لجنة الدستور تلتفت إلى ما حولها لترى رأى الأمة فيها ودرجة اهتمامها بدستورها لأخجلها هذا الفتور، حيث بدأ على الناس السأم من هذه المهزلة السمجة» (٤٥).

ومن خلال معايشة العقاد لتفاصيل السياسة المصرية واعتماده على شعبية وفدية كاسحة أخذ يمارس ضغطًا هائلاً على وزارة ثروت فى محاولة لإقالتها، ولعلها كانت فرصة مناسبة حيث بدأت بوادر خلاف بين الملك فؤاد وثروت حول بنود الدستور فيما يتعلق بمبدأين أساسيين أولهما: أن الأمة مصدر السلطات، ثانيهما: أن الوزارة مسئولة أمام البرلمان (٤٦). وفى الوقت نفسه فقد ظهرت بوادر خلاف آخر بين ثروت والإنجليز حول نصين من نصوص مشروع الدستور أحدهما: أن يكون لقب الملك «ملك مصر والسودان» وآخر ما جاء فى المشروع من أن الدستور تجرى أحكامه فى مصر، أما السودان فمع أنه جزء من مصر إلا أن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص (٤٧).

لقد رأى الإنجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بمسألة السودان وطلبوا حذف النصين وأن يكون لقب الملك «ملك مصر فقط» وأن يشار إلى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وإنجلترا ورأى ثروت

أن يلتمس مخرجًا من هذا الموقف فاستشار أصدقاءه السياسيين، حيث نصحوه ببقاء النص الذى وضعته اللجنة فى مشروعها وعندما أدرك أنه وقد اختلف مع القصر ومع الإنجليز. فقدصمم على تقديم استقالته فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ (٤٨).

وفى الوقت نفسه فقد بدا ضغط الرأى العام وحملات الوفد سببًا مباشرًا لتمسك ثروت بمشروع الدستور كما وضعته اللجنة وخصوصًا وأن القضايا المراد تعديلها كانت مثار حديث الصحف المصرية مما وضع ثروت باشا أمام تحد خطير، ولذا فقد فضل الخروج من رئاسة الوزارة بدلاً من أن يفقد كل ما تبقى له من شعبية وهو موقف ينم عن إدراك حقيقى ووعى واضح بنبض الشارع المصرى.

فى الوقت الذى حاول الملك أن ينفرد وحده باختيار وزارته الجديدة ـ محمد توفيق نسيم ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ـ دون أن يسمح بتدخل من اللنبى وعلى الرغم من أن الملك قد نجح فى مهمته إلى حد كبير إلا أن دار المندوب السامى بالقاهرة قد رأت فى أبعادها عن المشاركة فى اختيار الوزارة الجديدة أكثر من فائدة يمكن أن تعود على بريطانيا على اعتبار أن اختيار وزارة لا شبهة فى التأييد البريطانى لها قد تكون أكثر استعدادًا لتقديم تنازلات لحكومة لندن دون خشية اتهامها بالخيانة إضافة إلى أن بريطانيا رأت أنها أقدر على ممارسة الضغوط على وزارة لم يؤخذ رأيها فى تكوينها (٤٩).

لعلها كانت فرصة وجدها الإنجليز ليمارسوا ضغطهم على نسيم باشا بحذف المادة التى تنص على أن لقب الملك هو ملك مصر والسودان؛ وكذا المادة التى كانت ترتب للسودان نظامًا للحكم خاصًا به وقبل نسيم الضغط البريطانى ونزل على رغبة الإنجليز ثم استقال ليحل مكانه يحيى باشا إبراهيم الذى أبدى قبولاً لما هو أكثر من مجرد مسخ الدستور (٥٠).

ولم تكن محاولة العبث بنصوص الدستور بعيدة عن الرأى العام، حيث أخذت الصحف تسخر من محاولة تعديل مشروع الدستور بما يخدم أغراض القصر والإنجليز وبصراحة شديدة أعلنها العقاد: «إن الدستور كما كتب يعلن وإذا كانت به أخطاء فإن البرلمان يناقشها أما تفصيل دستور على حسب مزاج جهات معينة فهو أمر لا تقبله الأمة» (٥١). وأمام الضغط الشعبى رضخ الملك ولم يجد مناصًا من الموافقة على إصدار الدستور كما وضعته اللجنة فيما عدا النص المتعلق بالسودان.

لقد كان رضوخ الوزارة لمطالب الإنجليز فيما يتعلق بالسوادن مثار استياء معظم قطاعات الشعب المصرى على اعتبار أن أهمية السودان تمثل قيمة استراتيجية وقومية إضافة إلى مصادرة الحكومة لحق الأمة فى وضع دستورها بإرداتها والأكثر من ذلك أنها حرمتها من مجرد إبداء رأيها وحصرت هذا الحق فى جانب الحكومة.

ولعل هذا يتفق مع ما سبق وصرح به ثروت باشا (رئيس الوزارة): «إن الأمة لم تصل بعد إلى الطور الذى تكتب فيه البرامج السياسية» (٥٢).

ويتساءل العقاد: والآن ماذا يصنع نسيم باشا حين يعدل الدستور؟

وكعادة العقاد يجيب عن تساؤله بطريقة تنم عن قدر كبير من التحدى: «ليس من الحرص على الحقوق ولا من الصيانة للحرية أن تسلبنا الوزارة الجديدة ما تكرم به علينا ثروت باشا وأذنابه وبقى أن نعرف لمصلحة من تهوى حكومة وتقوم أخرى ليخسر الشعب (٥٣).

والمتتبع لكتابات العقاد فى تلك الفترة يشعر كيف وزع الرجل نشاطه لمواجهة معركتين أساسيتين أولهما قضية الدستور وثانيهما قضية الاستقلال على اعتبار أنهما مرتبطان ببعضهما والفصل بينهما قضية مستحيلة ومن أجل تحقيقهما راح يجمع حادثة من هنا وأخرى من هناك حاملاً على الاحتلال وأعوانه بهدف جعل القضية المصرية قضية شعبية كوسيلة للضغط على الاحتلال وكانت الصحافة وسيلته لتعبئة الجماهير لدرجة أن حادثة نشرتها إحدى الصحف (٥٤). جاء فيها أن زوجة أحد المستشارين الإنجليز أمرت بضرب خادمها بالكرباج لمجرد أن أكل «طماطمة» من حديقة منزلها.

وكان نشر الخبر بهذه الطريقة مثار نقد الإدارة البريطانية، ولذا فقد تم استدعاء رئيس تحرير الصحيفة ومحاكمته بحجة أنه نشر

خبرًا أحدث فزعًا وقلقًا بين الأهالى مخالفًا نص المادة ١٤ من الإعلان الصادر فى ١٤ مايو ١٩١٦.

ويتخذ العقاد من تلك المادة الصحفية موضوعًا لكى يندد من خلاله بالأحكام العرفية التى فرضها المحتل معتمدًا على قوته دون مراعاة لمشاعر أهل البلد الحقيقيين (٥٥).

لقد أعطى العقاد أهمية خاصة للسوادن وخصوصًا حينما أصر الإنجليز على خلو الدستور من أية إشارة إليه. ولذا فقد كتب معبرًا عن رأى الوفد: «يستكثر الإنجليز علينا أن نذكر اسم السودان فى دستورنا.. ويستكثرون علينا أن يكون ملك مصر ملكًا للسوادن وأن يقال إن ذلك جزء من البلاد المصرية وماذا تصنع الوزارة؟ فسمع أناسًا يتحدثون بوجوب الاستقالة عند إصرار الإنجليز على الرفض لو أن الوزارة فعلت ذلك لكان عملها عجيبًا وشاذًا فالاستقالة بسبب الخلاف على حذف المادة أو إبقائها لا تعد إلا اعترافًا للإنجليز بحق يحرم على كل وزارة مصرية أن تعترف به (٥٦).

وكعادة العقاد فى الربط بين أهداف بريطانيا وأهداف الخارجين على الوفد من أنصار عدلى باشا، الذين لا يتمسكون بالنص على بقاء السوادن حرصًا على مصالحهم ثم يخاطبهم بلهجة قاسية قائلاً: «أيها المنافقون اعلموا أننا ضد «الاستقالة» لأنها هروب من العمل ونزول على حق يحرم على الوزارة النزول عنه وهو حق دعوة الجمعية الوطنية أو الشروع فى الانتخابات على رضا أو سخط

الإنجليز.. لا نريد الجواب على ثرثراتكم، لكننا نريده من حزبكم المتوارى وراء الحجاب» [٥٧].

وفى الوقت الذى أبدت فيه بعض الصحف تخوفها من أن التمسك بالنص على السوادن فى الدستور قد يدفع الإنجليز إلى إعادة النظر فى تصريح ٢٨ فبراير [٥٨]. فقد راح العقاد يسفه وجهة النظر تلك متهمًا الوزارة بالضعف مخافة إقالتها وأبدى اقتراحا تمثل فى صرف النظر عن الدستور الحالى ودعوة الجمعية الوطنية لسن دستور جديد، ولم يفت العقاد أن ينحى بالملائمة على عدلى باشا وشيعته ـ كالعادة ـ حيث شاء قدر مصر أن يكون من بين رجالها من تغتبط بهم إنجلترا [٥٩].

لقد كان قلم العقاد وتمكنه من اصطياد خصوم الوفد وتأثيره الواضح على الشارع المصرى فى مقدمة العوامل التى أوجدت رأيًا عامًا قادرًا على التأثير فى الحياة السياسية المصرية، حيث اتسعت شعبية الوفد ومن ثم شعبية العقاد بين كل الطبقات وبات من المؤكد أن العمل بدستور ١٩٢٣ معناه إجراء انتخابات ستتمخض عن أغلبية وفدية لا محالة مما دفع الملك فؤاد إلى محاولة التقرب من الوفد.

لعل سياسة الملك هذه كانت بعيدة النظر ـ كما صرح فيما بعد ـ بغرض تحطيم شعبية سعد وإشراكه فى تحمل المسئولية الدستورية [٦٠].

ومن أجل ذلك فقد صرح سعد ـ قبل عودته إلى مصر ـ بأنه يعتزم زيارة القصر عقب عودته، وقد قام فعلا بهذه الزيارة على غير عادته عند عودته الأولى من أوروبا سنة ١٩٢١ [٦١].

وإذا كان العقاد قد اعتبر تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كما هاجم دستور ١٩٢٣ وأطلق سعد على لجنته «لجنة الأشقياء» وعلى الرغم من كل ذلك فقد قرر الوفد خوض المعركة الانتخابية وفقًا لدستور ١٩٢٣ التى اعتبرها العقاد معركة مصر كلها» (٦٢).

ويعتقد أحد الباحثين الثقاة (٦٣) أن اشتراك الوفد فى الانتخابات إعمالا بدستور ١٩٢٣ يعد تراجعًا خطيرًا وأرجع ذلك إلى الدبلوماسية البريطانية، التى استطاعت بفضل أساليبها أن تروض سعدًا وأن تحيله من زعيم أمة يطالب باستقلالها التام إلى قائد حزب سياسى يناضل من أجل الفوز فى الحصول على أغلبية برلمانية ليشترك فى مسئولية الحكم وربما فى مفاوضات ثنائية جديدة - ولكنها رسمية - وأقحم على البلاد معركة داخلية. ولم يعد «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» شعارًا يتناسب والمرحلة الجديدة. لقد أصبح سعد يرى أنه ربما يستطيع أن يحقق شيئًا داخل الحكومة وإذا كان هذا القول يحمل قدرًا كبيرًا من الحقيقة بحكم أن قيادة الوفد قد تراجعت عن مطالب جماهير ثورة ١٩١٩ وقلت الحلول الوسط إضافة إلى مسئوليتها عن انقسام الشارع المصرى إلا أن المنشقين على سعد من أنصار عدلى باشا يتحملون بدورهم الجانب الأكبر، حيث كانوا دومًا أداة انقسام إضافة إلى مسئوليتهم عن تنفيذ أغراض القصر والاحتلال معًا، حتى ولو أن هذه الجماهير قد غيبها الإعجاب الشديد بسعد زغلول لدرجة أنها على استعداد لانتخاب من يرشحه الوفد حتى ولو كان «حجرًا» و «الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى» (٦٤). إلا

أن أنصار الانفصال عن الوفد قد أعطوا فرصة للمحتل ليساوم على قضية الوطن ودخول الوفد تجربة الانتخابات لا يعد بالضرورة اعترافًا بتصريح ٢٨ فبراير ولا بدستور ١٩٢٣ وإنما هو تكيف مع الواقع الذى تعاملت معه الدبلوماسية البريطانية بدهاء ومكر شديدين مما ضاعف من انقسام الشارع المصرى. ومن ثم تباينت المواقف واختلفت التوجهات والكل يعتقد أنه يخدم القضية الوطنية لدرجة أن أشد الناس قربًا من الاحتلال كانوا أكثر الأصوات ارتفاعًا اعتقادًا منهم بأن مخالفيهم يتسببون فى ضياع القضية المصرية.

هوامش

(١) العقاد، حياة قلم ص ١٢٤.

(٢) لقد أتيحت للعقاد فرصة الوقوف على فساد الخديو وعبثه بأموال الأوقاف حينما عمل بقسم السكرتارية فى ديوان الأوقاف وحالة الفضائح التى يرتكبها الخديو وكتب إلى الصحف مقترحاً إصلاح ديوان الأوقاف نفس المرجع السابق.

(٣) العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية ص ٦٠٠، ٦٠١.

(٤) صحيفة الدستور ٢٣ مايو ١٩٠٨.

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) مذكرات سعد زغلول، كراسة ٧، ص ٢٤٤، دار الوثائق القومية.

(٧) العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، ص ١٣١.

(٨) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٥، ص ٧٧٩، أحمد شفيق مذكراتى فى نصف قرن جـ٢ ص ١٧٦.

(٩) العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٣٢.

(١٠) وثائق الخارجية البريطانية F. O. 407. 174 No. 28, APR, 27. 1909 from Gragam to Gray

(١١) مذكرات سعد كراسة رقم ١٥ ص ٨١٠.

(١٢) د. محمد نجيب أبو الليل، القضية المصرية فى الصحف الفرنسية ص ١٩٥.

(١٣) F. O. 407. 174 No. 91, Aug 3, 1909 from Gragam to Gray .

(١٤) محمد فريد، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتى بعد الهجرة، مركز وثائق تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٢٥٩.

(١٥) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٨ ص ٩٣٠.

(١٦) نفس المصدر السابق.

(١٧) نفس المصدر السابق كراسة ص ٩٣٢.

(١٨) العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٣٦.

(١٩) صحيفة الأخبار ١٧ ـ ٩ ـ ١٩٥٦ ـ يوميات العقاد.

(٢٠) د. عبد الخالق لاشين. سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٥. وكان الثلاثة اللذين قبض عليهم مع سعد هم محمد محمود باشا، إسماعيل صدقى باشا، أحمد الباسل باشا.

(٢١) سامح كريم، العقاد فى معاركه السياسية ص ٨٢.

(٢٢) سامح كريم، مرجع سبق ذكره ص ٨٢.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى ١٩١٤ ـ ١٩٢١ الطبعة الثالثة ص ٨٠.

(٢٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى، محفظة ٢ ملف ٩ ص ٨٥٢.

(٢٥) د. لويس عوض الأهرام ٢٧ ـ ٣ ـ ١٩٦٤.

(٢٦) د. لويس عوض الأهرام ٢٧ ـ ٣ ـ ١٩٦٤.

(٢٧) سامح كريم، مرجع سبق ذكره ص ١٤٢.

(٢٨) نفس المرجع السابق ص ١٤١.

(٢٩) الأهرام الأول من يناير ١٩٢٠.

(٣٠) الأهرام ٢، ٣، ٤ مارس ١٩٢٠.

(٣١) الوقائع المصرية ٥ مارس ١٩٢٠.

(٣٢) د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية جـ١ ص ١١١.

(٣٣) صحيفة الأهرام ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٢٠.

(٣٤) الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية جـ١ ص ٢٩.

(٣٥) بهى الدين بركات، صفحات من التاريخ ص ١٢٧، الرافعى المرجع السابق ص ٢٩، الخمسة الذين ألقى القبض عليهم، سعد زغلول، مصطفى النحاس، مكرم عبيد، سينوت حنا، فتح الله بركات، عاطف بركات.

(٣٦) الأهرام، الأخبار ١٢، ١٥ يناير ١٩٢٢.

(٣٧) البلاغ، الأهرام ٣ ـ ١٠ ـ ١٩٢٢.

(٣٨) البلاغ ٤ ـ ١٠ ـ ١٩٢٢.

(٣٩) المصدر السابق ٤ ـ ١٠ ـ ١٩٢٢.

(٤٠) الرافعى مرجع سبق ذكره جـ١ ص ٦٩.

(٤١) الدكتور محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره جـ١ ص ١٥٩.

(٤٢) عامر العقاد، العقاد ومعاركه فى السياسة والأدب ص ٧٩.

(٤٣) صحيفة السياسة ٢٢ ـ ١٠ ـ ١٩٢٢.

(٤٤) نقلا عن رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص ٥٥.

(٤٥) صحيفة البلاغ ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٢٣.

(٤٦) د. هيكل، مرجع سبق ذكره ص ١٥٥.

(٤٧) الأهرام ٢٣ ـ ٣ ـ ١٩٢٣، الدكتور هيكل، مرجع سبق ذكره ص ١٥٥، ص ١٥٦.

(٤٨) الوقائع المصرية الأهرام الأول من ديسمبر ١٩٢٣.

(٤٩) د. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٧٥ ص ٢٥٠.

(٥٠) الأهرام ٣ ديسمبر ١٩٢٣، البلاغ ٤، ٥ ديسمبر ١٩٢٣.

(٥١) البلاغ ٥ ـ ٢ ـ ١٩٢٣.

(٥٢) الأهرام ٣٠ إبريل ١٩٢٢.

(٥٣) البلاغ ٢٨ ـ ٣ ـ ١٩٢٣.

(٥٤) صحيفة الأخبار ١٤ ـ ١ ـ ١٩٢٣.

(٥٥) البلاغ أول فبراير ١٩٢٣.

(٥٦) صحيفة البلاغ ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٢٣.

(٥٧) صحيفة البلاغ ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٢٣.

(٥٨) صحيفة الدستور ٤ ـ ٢ ـ ١٩٢٣.

(٥٩) صحيفة البلاغ ٦ ـ ٢ ـ ١٩٢٣.

(٦٠) العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية ص ٤٢٢، د. هيكل، مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ١٥٦.

(٦١) د. عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ص ٣٤٧.

(٦٢) صحيفة البلاغ ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣.

(٦٣) د. عبد الخالق لاشين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٩.

(٦٤) الأهرام، البلاغ ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٢٣.

الفصل الرابع
العقاد وفديًا

على الرغم من أن العقاد قد عايش الحياة السياسية المصرية منذ العقد الأول لهذا القرن إلا أنه لم ينخرط فى أى من الأحزاب السياسية وبقى متفردًا فى رؤيته اعتقادًا منه انقسام الأمة إلى أحزاب يضر بالقضية المصرية، حيث تتباين المواقف وتختلف الاتجاهات وتنمو روح الأنانية بسبب مناورات الأحزاب اعتمادًا على القصر أحيانًا وعلى الإنجليز فى أحيان أخرى وعليهما معًا فى أحيان كثيرة.

لقد عبر العقاد عن هذا المعنى: «لقد كنا فى مستهل حياتنا الدستورية فى حاجة إلى حشد الكفاءات فى صعيد البرلمان لنلاقى الخصم المشترك بجبهة متحدة، ولكن الروح الحزبية طغت على البلاد فحرمت الحياة البرلمانية من رءوس مفكرة وألسنة ناطقة»[1].

إضافة إلى أن الرجل لم يجد بين الأحزاب القائمة ـ وقتئذ ـ ما يحقق طموحاته السياسية، ولذا فإننا نستطيع أن نقول إن انتماء

العقاد الحزبى يرجع إلى قناعته الشديدة بسعد زغلول وثورة ١٩١٩ وما تمخض عنها من قيام الوفد الذى ارتبط به العقاد ارتباطًا وجدانيًا بحكم أنه يمثل كل الشعب المصرى ثم كانت الانشقاقات التى تعرض لها الوفد وما ترتب عليها من معارك حزبية وجد العقاد نفسه واحدًا من أقطابها.

وإذا كان هذا القول يحمل قدرًا من الحقيقة فإننا لا نعفى العقاد نفسه من مسئولية المعارك الحزبية الطاحنة، حيث كان واحدًا من الذين بالغوا فى خصوماتهم السياسية بطريقة بلغت أحيانًا حد الخروج من الموضوعية. وكان لمقالاته التى كانت بمثابة منشورات ثورية أكبر الأثر فى توسيع فجوة الخصومة، حيث تناول أشخاصًا وأحزابًا فى شرفهم ووطنيتهم.

يبدو أن الخصومات الحزبية قد جنت على القضية الوطنية لدرجة أن امتد آثارها إلى جميع نواحى الحياة وأوشكت أن تسوق البلاد إلى هاوية عميقة كما يقول العقاد(٢).

كما أن الانتماء الحزبى وتبادل المصالح قد دفع بالكثيرين إلى أن يبددوا قدرًا كبيرًا من جهدهم فى أتون خلافات حزبية طغت أحيانًا على المصالح الوطنية العليا، ونعترف بأن العقاد نفسه كان واحدًا من هؤلاء، بل كان أخطرهم بحكم قلمه اللاذع ومقدرته الفائقة على خوض المعارك وإمكاناته اللغوية والثقافية فى تسفيه أى رأى والتشكيك فى دوافع كل من يختلف معه فى الرأى.

لقد امتدت الآثار الحزبية إلى الأخلاق العامة، حيث انصرف قطاع كبير من الناس إلى التعلق بشخصية ما والمبالغة فى إبراز قدراتها من خلال كم من الهتاف والتصفيق.

وفى الوقت الذى باتت فيه الحزبية واقعًا حقيقيًا فإن العقاد ظل يكابر رافضًا الاعتراف بمن أسماهم «أذناب الاحتلال» معتقدًا بأن الوفد هو الأمة وأن الخارجين عليه بمثابة «قطاع طرق» ويتجاوز العقاد أحيانًا كثيرة حد الموضوعية كوسيلة لاستفزاز خصوم الوفد، الذين رفض مجرد الاعتراف بهم، حيث زعم بأنهم لا يمثلون إلا نفرًا قليلاً ممن لا يعتد برأيهم وأعتقد بأن عددهم لا يتجاوز أكثر من عشرين أو ثلاثين رجلاً وعلى الرغم من ذلك فهم يدعون أنفسهم بالزعماء[٢].

وهكذا يحمل العقاد، بكل عنف على الخارجين على الوفد مهما كان مبررات خروجهم، فهم خونة ومأجورون ولصوص وهو منطق لا يستقيم بطبيعة الحال مع درجة الوعى السياسى، الذى كانت مصر قد قطعت فيه شوطًا كبيرًا ولا يستقيم أيضًا مع بعض المواقف التى كان سعد زغلول نفسه قد اندفع إليها سواء تصريح ٢٨ فبراير أو دستور ١٩٢٣ الذى رفضه الوفد ثم عاد ودخل الانتخابات على أساسه وهى أمور تتعارض مع سياسات الوفد العامة ومبادئه الأساسية، والتى سبق للعقاد أن تبناها ومن بينها تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣. فكلاهما ـ على حد تعبير العقاد ـ لا يحققان قدرًا متواضعًا من طموحات ثورة ١٩١٩.

لقد كان العقاد قاسيًا وعنيفًا مع خصوم الوفد فى مقدمتهم محمد محمود وحزبه «الأحرار الدستوريون ـ الذين اتهمهم بأنهم «عورة السياسية المصرية وموطن الضعف فيها وباب المطامع الذى يلج منه الإنجليز ولولا تهافتهم على المناصب واستعدادهم لكتابة العرائض، التى يستعطفون بها الإنجليز، لولا ذلك لعلم الإنجليز أن الأمة يد واحدة وكلمة واحدة(٤).

وفى الوقت الذى تضاعفت فيه حملات الصحف الوفدية ضد الأحرار الدستوريين فقد راح محمد محمود يهدد ويتوعد فى محاولة لمنع تصعيد الموقف من جانب الوفد حيث عمت المظاهرات الوفدية كل القطر وانتشرت حركة العصيان المدنى مما كان ينذر بحالة من الفوضى تكاد أن تعصف بحكومة محمد محمود.

لقد أرادها العقاد حربًا لا هوادة فيها وأخذ يحمس الجماهير من خلال مقالاته النارية متهمًا محمد محمود بأنه يريد أن تكون مصر مستعمرة بريطانية وكوسيلة لتحقيق ذلك فقد افترى على المصريين كذبًا وتشهيرًا(٥).

وإذا كان الدستوريين لا يمثلون أغلبية شعبية ولا يعتمدون فى حكمهم على مقومات شرعية ولما كان من الصعب إقناع الرأى العام بعكس هذه الحقيقة فإن منظريهم وفقهاءهم الدستوريين قد ابتدعوا ما يعرف باسم «حزب الفنيين والكفاءات» على اعتبار أنهم يضمون بين صفوفهم عددًا كبيرًا من القانونيين والسياسيين وأبناء البيوتات الكبيرة، الذين عايشوا السياسة والاقتصاد والتشريع مما

أهلهم لتبوّء أهم المناصب بصرف النظر عن الديمقراطية وحق الأغلبية فى الحكم.. إلخ.

وفى خضم المعارك السياسية، التى تجاوزت حد الموضوعية راح كل طرف يكيل للآخر بطريقة تجاوزت حد الحوار الحضارى، وأخذت الصحف المتنافسة تصعد من هجومها عن طريق العنف والكلمات الجارحة وكل طرف يتهم الآخر بالخيانة كوسيلة للإجهاز عليه.

ولعل افتقاد حكومة محمد محمود إلى الشعبية التى تتناسب وصراعها مع الوفد قد دفعها إلى الاعتصام بالقانون كوسيلة لمطاردة خصومها، وراح محمد محمود يتوعد الخارجين على القانون[٦] وهو يعنى بهم الخصوم السياسيين.

لم يستخف العقاد بسياسى استخفافه بمحمد محمود، حيث راح يسخر من تصريحاته بطريقة تهكمية وكان لمقالاته اليومية والتى كان بعضها تحت عنوان «يد من حديد وذراع من جريد»[٧].

يقول العقاد: «خطيب بلا هوادة.. ومن هو الخطيب؟ هو محمد محمود العى الألكن المنكر الصوت، المسلوخ المخارج كأنه عجائز الجوارى ينشز فى محافل الزار»[٨].

لعل هذه الكلمات تغنى عن كل تعليق (حيث تجاوزت لغة الخطاب السياسى كل حد معقول، بطريقة لا تخدم القضية

المصرية بأى حال فالحوار السياسى النظيف نمط حضارى يدركه العقاد بحكم ثقافته الواسعة. ولكنه لم يستخدمه كأداة فى معاركه السياسية).

ولقد كانت مقالات العقاد وحملاته الدعائية ضد خصوم الوفد بمثابة طلقات الرصاص التى لا تخيب أبدًا بينما أخذ الرأى العام يتلقف تلك المقالات صباح كل يوم ويقرؤها بعمى ووعى شديدين باعتبارها معبرة عن رأى الوفد وزعامته.

لقد كانت طريقة العقاد فى اصطياد خصوم الوفد تعتمد على معرفته الدقيقة بتفاصيل الحياة الخاصة لهؤلاء الخصوم ثم يعرضها على طريقة ولا تقربوا الصلاة دون ذكر لبقية الآية.

ولما كان محمد محمود له نصيب كبير من تلك الحملات فقد تناوله العقاد على طريقته: «نجمل تاريخه فى كلمة وحدة، هى مفتاح حياته كلها وعنوان ماضيه وحاضره ومستقبله وهى «الوظيفة» فمنذ اختار له أبوه مدارس الإنجليز إلى أن تكفل به اللورد كرومر فى وظائف الحكومة إلى أن غضب عليه المستر «هينز» فعرف الوطنية واتصل بالوفد.. إلى أن خذل الوفد ولحق بالطائفة العدلية.. وأن نفخة صاحبنا كلها لا ترجع إلى شىء أكثر من أن جدًا له ارتقى فى سالف الزمان إلى درجة وكيل مديرية.. لم تكتب لمحمد محمود المتانة فى جسم ولا رأى ولا خلق إلخ..[٩].

والحقيقة أن الأحرار الدستوريين قد بالغوا أيضًا فى خصوماتهم للوفد وزعامته وسلكوا كل الطرق التى تؤدى إلى إبعاد

الوفد عن الحكم بما فى ذلك الدسائس التى حاكوها لمصطفى النحاس بالاشتراك مع القصر والإنجليز، ولذا فقد كانوا قاسمًا مشتركًا فى كل الانقلابات الدستورية، ومن أجل ذلك فقد صب العقاد جام غضبه عليهم وبكل تأكيد فإن الدستوريين كانوا يرون فى وفاة سعد زغلول فرصة كى يستأثروا بالحكم وحدهم اعتقادًا منهم بأن موت سعد قد أزال من أمامهم خصمًا لا يقهر فالأمة فى رأيهم لم تلتف حول الوفد إلا بسبب عبادتها لشخص سعد وبالتالى فإنهم توقعوا انفضاضهم عن الوفد بعد موت سعد وخصوصًا إذا صدمت فى شخص خليفته»(١٠).

لقد أدرك العقاد طبيعة الدور الذى يضطلع به محمد ومحمود وجماعته من أصحاب البيوتات الكبيرة، الذين يتنافسون على المصالح أينما لاحت لهم هذه المصالح وفى سبيل تحقيق أغراضهم فهم خدام للسلطة حينما كانت سواء الإنجليز أو القصر وحينما شكل مصطفى النحاس وزارة مارس ١٩٢٨ «الائتلاف» عقب استقالة وزارة ثروت(١١) والتى اشترك فيها الدستوريون فقد أخذ الإنجليز فى وضع العراقيل بسبب موقف الوفد من مشروع الميزانية، تلك القضية التى شغلت حيزًا كبيرًا فى العلاقات المصرية البريطانية سواء فى عهد حكومة ثروت أو النحاس(١٢).

وإذا كان مصطفى النحاس قد بعث برده إلى الحكومة البريطانية مبديًا اعتراضه على التدخل فى مسألة تعد من صميم الإدارة المصرية إلا أن الحكومة البريطانية راحت، بمساعدة القصر

تبيت النية للإطاحة بالوزارة، ثم أبدى النحاس موقفًا وطنيًا جديدًا فيما يعرف بأزمة قانون الاجتماعات، الذى رفضته الحكومة البريطانية بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر(١٣).

وعلى الرغم من أن موقف النحاس قد وجد قبولاً واسعًا لدى معظم الشعب المصرى إلا أن الدستوريين شركاءه فى الائتلاف لم يعجبهم تصرفه، ولذا فقد شنوا عليه حملة عنيفة واصفين موقفه بالضعف، مبالغين فى إبداء تطرفهم فى الوطنية(١٤).

لقد كان ظهور بوادر الخلاف بين الحزبين المؤتلفين كفيلاً بتصعيد الحملات الصحفية من جانب الطرفين حيث راح كل طرف يبدى قدرًا كبيرًا من التطرف فى الوطنية، حيث يستند الوفد إلى شعبية واسعة بينما يستند الدستوريون إلى القصر الذى أخذ فى تعطيل توقيع الكثير من المراسيم، الخاصة بسياسة الحكومة مما أحدث قدرًا كبيرًا من الارتباك فى عدد من الوزارات والمصالح الحكومة، وبينما التصادم قد أصبح واقعًا بين القصر والنحاس، إذا بمحمد محمود وزير المالية وجعفر والى وزير الحربية يتقدمان باستقالتهما (١٧، ١٨ يونيو ١٩٢٨)(١٥). ثم أعقب ذلك استقالة بقية الوزاء الدستوريين كمزيد من إحراج الوفد، بينما أخذت الصحف الموالية للقصر فى نشر تحقيق عن قضية الأمير أحمد سيف الدين لرفع الحجر عنه وتضمن التحقيق اتفاقًا بين الأمير من جانب ومصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى من جانب آخر لكى يتولوا الدفاع عنه كمحامين نظير مبلغ ١١٧ ألف جنيه واتهم

النحاس وزميلاه بالمبالغة فى الأتعاب ولم تتورع الصحف عن اتهام النحاس مباشرة بأنه يستغل سلطته كرئيس للوزراء ووجهت إليه أقزع الإهانات والشتائم متهمة إياه بالسرقة والنصب(١٦).

. لقد بدت ا لعديد من القرائن، التى تشير بأصابع الاتهام إلى حزب الأحرار الدستوريين باعتباره مسئولاً عن انهيار الائتلاف لحساب الملك فؤاد، بل واختيار قضية الأمير أحمد سيف الدين كوسيلة للإجهاز على زعامة الوفد.

لقد أخذ النحاس يدافع عن نفسه مؤكدًا أن الصورة الزنكوغرافية التى نشرتها الصحف كوثيقة اتفاق مع الأمير كانت سابقة لتوليه منصبه كرئيس للحكمة وهو أمر لا شائبة فه باعتباره محاميًا يقبل قضية الأمير كما يقبل غيرها من القضايا(١٧).

إذا كان عقد الاتفاق قد أبرم قبل تولية النحاس مهام منصبه كرئيس للحكومة إلا أن القضية ظلت منظورة أمام المحاكم فى ظل رئاسة النحاس وهو أمر لا يستقيم ونزاهة زعيم الوفد وكان الأولى أن يتخلى عن القضية بمجرد أن أسندت إليه مهام رئاسة الوزارة.

وفى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ أقيلت وزارة النحاس، بينما راح العقاد يصوب قذائفه إلى الأحرار الدستوريين باعتبارهم جزءًا من مؤامرة كبيرة طرفها الأساسى الإنجليز(١٨).

ويعلق أحد المعاصرين على انتهازية الأحرار الدستوريين: «حيث يحول الدستور دون تدخل الإنجليز فى الحكم، ولذا فقد كانوا

يترقبون تعطيل الدستور من خلال الانقلابات الدستورية بهدف انفرادهم بالحكم، والحق أنهم أسرفوا فى أطماعهم غاية الإسراف؛ لأنهم كانوا مشتركين فعلاً فى وزارة النحاس ولهم فيها أربعة مقاعد فماذا كانوا يبغون أكثر من ذلك؟ ولكنها الأطماع الشخصية لا تقف بهم عند حد. وهكذا كان تاريخهم القديم والحديث[١٩].

لقد كان العقاد محقًا فى غضبه وثورته على الدستوريين فلم يكن لهم فى البرلمان سوى ثلاثين نائبًا من مجموع ٢٤١ وتزداد دهشة العقاد أن لاحظ أن الثلاثين نائبًا لم يفز معظمهم إلا بسبب الائتلاف فلم ينل منهم فى انتخابات ١٩٢٤ سوى ستة مقاعد، وبصراحة العقاد المعهودة فقد اتهم محمد محمود صراحة بالعمالة للاحتلال[٢٠].

وعلى الرغم من أن إقالة النحاس بهذه الطريقة تعد ضربة مباشرة للدستور إلا أن فريقًا ممن ارتبطت مصالحهم بالقصر والإنجليز قد راح يسوق مبررات من بينها أن شعبية الوفد ليست مبررًا لاستمرار النحاس فى الحكم، حيث لم يحظ بثقة الملك وأن سياسة التشدد تجاه بريطانيا ليس لها ما يبررها حيث تعد خروجًا على الدبلوماسية وتنم عن عدم دهاء وحسن تقدير للأمور وزاد الطين بله تورطه فى أمور تتعلق بنزاهة السياسة المالية[٢١].

وإذا كان محمد محمود قد قبل أن يكون جزءًا من التآلف الذى يترأسه مصطفى النحاس إلا أن ذلك كان خطوة لتحقيق مزيد من المصالح الحزبية الخالصة، فبينما أراد الوفد أن يكون التآلف وسيلة

لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الدستورية، فقد أراد محمد محمود وجماعته أن يكون التآلف وسيلة للإطاحة بالوفد ثم الانفراد بالحكم وهو ما يتعارض مع أبسط المبادئ الدستورية.

وهكذا تداعى الائتلاف وضحى الأحرار الدستوريون بمركزهم - الهامشى - طمعًا فيما هو أكبر، حيث بدأت تحركات محمد محمود صوب القصر أحيانًا وصوب الإنجليز فى أحيان أخرى عارضًا خدماته[٢٢].

لقد كان لانتهازية محمد محمود وجماعته أكبر الأثر فى تدهور الحياة السياسية المصرية مما دفع برجل كالعقاد إلى اتهامهم بأنهم: «عورة السياسة المصرية وموطن الضعف فيها وباب المطامع الذى يلج منه الإنجليز ولولا تهافتهم على المناصب واستعدادهم لكتابة العرائض، التى يستعطفون بها الإنجليز، لولا ذلك لعلم الإنجليز أن الأمة يد واحدة»[٢٣].

وعلى الرغم من أن النية قد اتجهت صوب إسماعيل صدقى لخلف النحاس على أثر إقالته (يوليو ١٩٢٨) وخوطب الرجل فعلاً لدرجة أنه اختار أعضاء حكومته، إلا أنه يعترف أن اللورد جورج لويد» كان أميل إلى شخص تربى فى إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الإنجليزية الواحدة، وقد أدت المشاورات العليا إلى العدول عن إسماعيل صدقى واختيار محمد محمود لتأليف الوزارة[٢٤].

لاشك أن كلا من إسماعيل ومحمد محمود كانا موضع ثقة القصر والإنجليز إلا أن الاختيار كان منصبًا على فكرة أيهما

يستطيع أن يكبح جماع الوفد والقدرة على تفسير بنود الدستور بما يحقق أغراض القصر والإنجليز معًا. ولعل كفة محمد محمود كانت أرجح فلقد كان لصدقى باشا تجربة سابقة فى صراع القصر مع الوفد لم يصادفه فيها التوفيق عندما كان وزيرًا للداخلية فى وزارة زيور وأجرى الانتخابات التى استهدف منها ضرب الوفد فكانت النتيجة مخيبة للآمال[٢٥].

إضافة إلى أن محمد محمود قد استطاع الإطاحة بحكومة النحاس بطريقة بارعة ومن الطبيعى أن يحصل على الثمن باعتباره مهندس هذا الانقلاب.

وهكذا كلف محمد محمود بتأليف الوزارة (٢٥ يونيو ١٩٢٨) وكمزيد من التشفى فقد عرض على الوفد الاشتراك بوزراء أربعة[٢٦].

ومن الطبيعى أن يرفض الوفديون هذا العرض، الذى صوره الدستوريون على أنه تنازل كبير عن حق من حقوقهم، بينما صوروا الانقلاب برمته على أنه فاتحة عهد جديد جدير بإجماع المصريين وتطلعهم نحو مزيد من المكاسب الدستورية، التى يتطلع إليها المصريون[٢٧].

لعل هذا الفهم يتسم بالسذاجة؛ لأن الشعب المصرى كان على علم بطبيعة الدور الذى لعبه الأحرار الدستوريون وعلاقتهم الوثيقة بالقصر والإنجليز.

لعل أهم مشكلة واجهت الوزارة الجديدة. كيف يمكن التعامل مع برلمان يضم أعضاء من الوفد أكثر من مائتين بين شيوخ ونواب لدرجة أن الصحف البريطانية قد أدركت هذه المشكلة وألمحت إلى أن الحكم بدون برلمان يقضى بوجود شخصية قوية يستطيع صاحبها أن يكون حاكمًا ديكتاتورًا. وقد نفى مصطفى النحاس لمراسل الصحيفة «الديلى تلجراف» أن يكون فى استطاعة محمد محمود أن يكون ديكتاتورًا كموسيلينى؛ لأنه ينتمى لحزب سياسى مكروه جدًا من المصريين[٢٨].

ويبدو أن محمد محمود قد راح يتصرف وكأنه ذلك الديكتاتور الحقيقى، حيث أخذ يهدد بأنه سيضرب بيد من حديد كل عابث بالأمن والنظام[٢٩].

لعلها كانت فرصة مناسبة لكى يمارس العقاد أسلوب السخرية، الذى كان لمحمد محمود منه نصيب كبير، حيث كتب تحت عنوان: «يد من حديد وذراع من جريد» قائلاً: «ما علمناه يملك إلا تلك اليد التى تمتد فى الظلام إلى اختلاس منصب ليس له بأهل ولا هو من المؤتمنين عليه، فلو صح القول لكان أحرى به أن يقول إنه سيضرب بيد من ذهب فإنما اليد للذين يتسللون فى الخفاء لاغتصاب ما لم ينالوه عن طريق القانون والدستور والخلق الكريم. أما اليد الباطشة الجبارة فهى للإنجليز.. ولا أظنها إلا يدًا ستبتر عما قريب[٣٠].

ثم يسخر العقاد من ديكتاتورية محمد محمود، التى تضاف إلى ديكتاتورية مصطفى كمال وموسيلينى، حيث يتلقاها الناس بالطرب والسرور[٣١].

وهكذا أرادها العقاد معركة واسعة شاملة ضد ما قيل بأنه ديكتاتور جديد، ولذا فقد هاجم تلك الديكتاتورية المفتعلة وتفاقمت المعارك الصحفية بين صحف الوفد (البلاغ، كوكب الشرق، روز اليوسف» وبين صحف الحكومة «السياسة والأهرام» وإذا كانت صحف الحكومة قد اعتمدت على الديكتاتورية الجديدة فقد اعتمدت صرف الوفد على شعبية الوفد، حيث عم السخط غالبية المصريين وبدأت الحكومة تشعر بقدر كبير من القلق بسبب ما أحدثته الصحف من رأى عام تمثل فى رفض سياسة الحكومة التى راحت تفكر فى وسائل جديدة لردع الصحافة استنادًا مبررات واهية مثل التفريق بين عنصرى الأمة وضرب الوحدة الوطنية، وهى كما نعلم مبررات يلجأ إليها الحكام فى فترات تاريخية متباينة، حيث يعطل صوت الجماهير من خلال مصادرة الدستور أو تفسيره وفقًا لهوى الحاكم. ولعل أشد الفترات اعتداء على الدساتير هى التى تتسم بالسخط بينما تعجز الحكومات عن الرد المقنع.

وتحت الضغط الشعبى وأمام الحملة المكثفة التى راح يقودها العقاد أخذ محمد محمود ينفى عن نفسه تهمة كونه دكتاتورًا كموسيلينى وإنما سوف يكون «دكتاتورًا صالحًا» إذا دعت الضرورة وأن حكومته تعد تشريعًا جديدًا لمخالفات الصحف التى تحدث انقسامًا خطيرًا فى المجتمع(٤٢).

وإعمالاً لسياسة الحكومة الجديدة فقد بدأ تعطيل الصحف ومصادرتها وأصدر مجلس الوزراء قرارًا بحل لجان الطلاب للحيلولة دون انخراطهم فى العمل السياسى وحددت عقوبات رادعة

ضد المشتغلين منهم بالعمل السياسى سواء الكتابة أو الإضراب أو التظاهر[٣٣].

لقد كان التصادم بين الأحرار الدستوريين والوفد أمرًا مؤكدًا وأدركت الحكومة أن بقاءها رهن بمقدرتها على متابعة حركة الوفد ونشاطاته، حيث حشد كل رصيده الشعبى لإحراج الحكومة وتعطيل سياستها وهذا يفسر سلسلة الإجراءات والقوانين التى أصدرتها الحكومة وخصوصًا قانون الصحافة. وكذا الحظر على الموظفين المشاركة فى أية اجتماعات سياسية أو حتى مجرد إبداء ما ينم عن دافع سياسى، ولعل إعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ يعد من أشد تلك الإجراءات قسوة فقد عطلت ٩٢ صحيفة يومية، ٢١ مجلة سياسية وأدبية بحجة أن المعارضة «لم تتعفف عن الكذب والتشويه»[٣٤].

وفى سبيل الخروج من الموقف الدستورى الحرج الذى وجدت الحكومة نفسها فيه حيث أغلبية وفدية قادرة على أن تسبب حرجًا للحكومة صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا كوسيلة للخروج من هذا المأزق القانونى، ولم تكن هناك وسيلة عملية إلا حل مجلس النواب والشيوخ وتعطيل بعض مواد الدستور: «يحل مجلس النواب والشيوخ ويوقف تطبيق المادتين ٨٩، ١٥٥ من الدستور»[٣٥].

وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنوات. وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير بإجراء الانتخابات والتعيين

المذكورين أو تأجيلهما زمنًا آخر، أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أو فى أية فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات فسيتولاها الملك طبقًا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون[٣٦].

لم يعجز الوفد فى إيجاد وسائل لإحراج الحكومة والتشهير بها، حيث قرر النواب الوفديون بعد أن استوثقوا من حل البرلمان أن يجتمعوا فى بيت أحدهم «مراد الشريعى» مساء ٢٨ يوليو ١٩٢٨ وقرروا عدم الثقة فى الحكومة ووجوب تخليها عن الحكم وأن كل تشريع تصدره الحكومة يعد باطلاً.

ويعلق العقاد على هذه الحادثة: «لقد ظلت اليد الحديدية تنفتح وتنقبض سحابة يوم أمس.. مائتان بين شيوخ ونواب كل فرد منهم معروف وكل فرد منهم مراقب بهدف أن تمنع الحكومة اجتماعًا قد عرف يومه وساعته.. فالحق أن أعين الحكومة غير حديدية وإن كانت لها يد من حديد تالله لهذه الحادثة وحدها كافية لسقوط الوزارة.. ثم يسخر العقاد من محمد محمود قائلاً: ها أنت تطلع على مسرح الديكتاتورية بعد مصطفى كمال وموسيلينى[٣٧].

لعل من أكثر الموضوعات أهمية لدى العقاد قضية الدستور، التى حظيت باهتمام خاص من خلال كتاباته وخصوصًا فى العشرينيات وكلما تجرأت أحزاب الأقلية على تجاوز الدستور كلما انفعل العقاد وضاعف من حملاته الصحفية وخصوصًا مقالاته، التى كان لها وقع هائل على الرأى العام. وعلى الرغم من ذلك فقد كان من أشد

الكتاب حرصًا على حرية الفكر والتعبير لدرجة مناصرته للشيخ على عبد الرازق صاحب كتاب «الإسلام وأصول الحكم». والذى أثيرت قضيته فى (إبريل ١٩٢٥) وربما أن الرجل كان واحدًا من أقطاب، الأحرار الدستوريين فى الوقت الذى صرح فيه رئيس الحزب وقتئذ (عبد العزيز فهمى باشا): «أن الدستور ثوب فضفاض وحق الملك فى حل مجلس النواب حق مطلق متى أراد.. وعمومًا فالدستور غير مناسب لبلد كمصر[٣٨].

وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن العقاد اعتبر قضية الشيخ على عبد الرازق قضية وطنية؛ لأنها تتعلق بحرية التعبير بصرف النظر عن الحزبية وأخذت القضية تحتل مكانتها فى الصحف الوفدية وبينما حملت معظم الجهات الرسمية على الشيخ باعتباره خارجًا على إجماع الأمة[٣٩].. إلا أن العقاد قد اعتبر القضية برمتها من المسائل التى يجوز فيها الخلاف وسفه رأى القائلين بإخراج الرجل من هيئة كبار العلماء.

لم يكن دفاع العقاد عن الشيخ إلا من قبيل الدفاع عن الحرية كقيمة بصرف النظر عن الهوية السياسية لصاحب الكتاب فى الوقت الذى كان فيه سلاح التكفير مسلطًا على رقاب كل من تسول له نفسه الاقتراب من الاجتهاد لدرجة أن رجلاً كسعد زغلول أبدى موافقته على قرار هيئة كبار العلماء «بإخراج الشيخ على عبد الرازق من هيئة كبار العلماء» بسبب جرأته فى مسائل يحظر الخوض فيها واعتقد سعد أن ذلك مما يسمح به القانون ولا علاقة

له مطلقًا بحرية الرأى، بينما اعتقد العقاد أن القضية ليست خطأ فى الاستناد والتخريج وإنما القضية تكمن فى أن الرجل صاحب رأى يباح له أن يعلن عنه كما يباح لغيره أن يرد عليه ويفنده أما أن يحاكم أو يقسر على ترك رأيه؛ لأنه خالف به بعض العلماء فهذا ليس من روح الحرية.. ثم يؤكد العقاد دفاعه عن الحرية كقيمة قائلاً: «إننا لا نعرف صاحب الكتاب وليس هو من شيعتنا السياسية.. ولكننا نقول: إنه قد مضى الزمان الذى يتصدى فيه جماعة من الناس بأية صفة من الصفات لإكراه الأفكار على النزول عند رأيها[٤٠]. وبصرف النظر عن صحة اجتهاد الشيخ على عبد الرازق إلا أن العقاد كان يؤمن بالحرية إيمانا مطلقًا فلا يؤخذ شخص برأى أو اجتهاد وإنما الحجة بالحجة دون محاكمة أو اضطهاد احترامًا للدين قبل احترام الفكر.

واللافت للنظر تلك الشجاعة الأدبية التى اتسمت بها آراء العقاد فى وقت كان من الصعب أن يصرح شخص بمثل هذه الآراء. وإذا علمنا أن سعد زغلول نفسه كان مخالفًا لرأى العقاد وأن الشيخ على عبد الرازق وأسرته كانوا من أنصار الأحرار الدستوريين إذا عرفنا كل ذلك تضاعفت قناعتنا بصدق العقاد واحترامه للحرية كقيمة. وللعقاد جولات عنيفة ضد خصوم الوفد وخصوصًا حينما كان سعد زغلول يتعرض للانتقادات أثناء مفاوضاته مع مكدونالد، حيث تبنت صحيفة الأخبار رفض تلك المفاوضات على اعتبار أنها لن تحقق الأمانى الوطنية.

ولعلها كانت فرصة لهجوم عنيف من جانب العقاد اتهم فيه أمين الرافعى بأنه رجل «أبله» لمجرد أنه تجرأ وتنبأ بفشل المفاوضات ويتساءل العقاد: فهل هناك أحد يقف على قدميه لا على رأسه يفوه بمثل هذا الهراء المقلوب؟

وهل يلام سعد لأنه أعلم الإنجليز بمطالب أمته وبين لهم ما نريده وما لا يمكن أن نعدل عنه؟

أليس هذا ما كان يطلبه هذا الأبله ليل نهار.. هذه هى المعارضة فى مصر فحواها أنهم لا يريدون من سعد أن يطالب بحقوق مصر ولكنهم يريدون منه أن يكون عرضة للوم على كل حال(٤١).

وإذا كان للعقاد مبررات معقولة فيما يتعلق بهجومه على الأحرار الدستوريين بسبب انتهازيتهم الشديدة وارتباطهم بالقصر والإنجليز وهجومهم على الدستور كلما أتيحت لهم الفرصة إلا أن الذى لا يبدو معقولاً ولا مقبولاً هو هجومه العنيف على الحزب الوطنى والسخرية من كل سياساته وخصوصًا شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وعلى الرغم من أن هذا التشدد فى الوطنية يتفق مع تشدد العقاد وصرامة أحكامه إلا أن ذلك أيضًا كان موضع انتقاد العقاد وسخريته لدرجة الإعلان صراحة بأن هؤلاء لا علاقة لهم بمصطفى كامل أو محمد فريد(٤٢).

لقد كان تشدد الحزب الوطنى فى الوطنية مما يخدم المفاوضات المصرية البريطانية على اعتبار أن قطاعًا مهمًا من الشعب المصرى لا يرضى بغير الاستقلال الكامل بديلاً، فليس من المعقول أن تنطبع

الأمة كلها على فكرة واحدة وحزب واحد وإلا فالخيانة والجهل والبلاهة هى الأسلحة التى يستحقها هؤلاء. والعجيب أن التشدد مقبول طالما أن ذلك فى جانب الوفد أما التشدد من جانب المعارضة فهو الخيانة للأمة كلها من جانب المناوئين للوفد وكأن القرب والبعد هما محور هجوم العقاد أو رضاه.

وفى خضم الدفاع عن كل فكرة تخالف فكرة الوفد فصاحبها خائن، مارق، مأجور، سافل»(٤٣). ثم تهبط لغة الحوار إلى الدرك الأسفل حيث يتهم قيادة الحزب الوطنى صراحة بأن: واحدًا لا يفيق من خدر الكوكايين وآخر مسجون فى شهادة زور وثالث يهودى تنصر فأسلم طمعًا فى زهيد الحكام ورابعهم المرابى أجير الرجعيين(٤٤).

وعلى الرغم من كل الحملات والشتائم والسب الصريح الذى كان من نصيب الحزب الوطنى وزعامته إلا أن ذلك لم يبدد رصيده التاريخى الذى اتسم بالإخلاص فى الوطنية وصل إلى درجة المثالية فى زمن وصلت فيه القضية المصرية إلى درجة المساومة وهى السياسة التى زرعها أنصار حزب الأمة فى زمن مصطفى كامل وأورثوها لزعامات حزب الوفد:

ويندد العقاد بأهم مبادئ الحزب الوطنى «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» ويتهكم على سياستهم وعلى برنامجهم الوطنى قائلاً: «أدين هى نزل من السماء فلا تبديل ولامحيد عنه؟ أسياسة هى خفيت على العقول ولم يخلص إلى سرها أحد سواهم ممن قرءوا تواريخ

الدول ومارسوا حوادث الأيام؟ فنحن نعلم أن محمداً ﷺ فاوض الكفار وعاهدهم وأخذ منهم وأعطاهم، بل نعلم أنه كتب المعاهدة بينه وبينهم على الشروط التى أملوها وكلها غنم لهم وغبن على المسلمين[٤٥].

ثم أخذ يستشهد بسياسة مصطفى كامل نفسه الذى سافر إلى إنجلترا ليفاوض النواب البريطانيين ويشكو إليهم سياسة كرومر، موفداً من قبل الخديو عباس حلمى إلى حد لم يذهب إليه زعيم مصرى قط، حيث اشترط أن تظل مصر تحت السيادة العثمانية وهو ما اعتبره العقاد تنازلاً عن استقلال البلاد فاق كل حد[٤٦].

ولعل من المناسب حينما نستشهد بسياسة مصطفى كامل أن تضع فى الاعتبار عدة قضايا أساسية.

أولها: عامل الزمن كعنصر أساسى فالقضية المصرية فى أوائل هذا القرن تختلف تماماً سواء من حيث موقف مصر الدولى أو من حيث العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا مما دفع مصطفى كامل إلى أن يستغل كل الأوراق بطريقة قد نختلف عليها فى العشرينيات أو الثلاثينيات ولكنها بكل تأكيد كانت تبدو مناسبة إلى حد كبير فى العقد الأول من هذا القرن.

ثانياً: لقد أراد مصطفى كامل أن يستثمر العلاقة القانونية بين مصر والدولة العثمانية بطريقة تسبب قدراً كبيراً من الحرج لبريطانيا وعلى الرغم من ارتباط مصطفى كامل بالعثمانيين ومساعدتهم له إلا أن تلك السياسة قد ثبت عدم جدواها مما دفع

بمحمد فريد من بعده إلى أن يرفع شعار مصر للمصريين كمبدأ جديد ردًا على من أرادوا عودة مصر إلى حظيرة العثمانيين، ولعل التصادم فى العلاقة بين محمد فريد والاتحاديين تعد دليلاً على مرونة الحزب الوطنى وإمكانية تغيير سياساته بقدر ما يتفق ومصلحة القضية المصرية.

ثالثًا: لم تكن مبادئ الحزب الوطنى فى أواخر العشرينيات قائمة على فراغ، وإنما كانت المساومات والمناورات التى أرادها الساسة الذين انحازوا إلى دهاليز السياسة البريطانية دليلاً على أن الثورة المصرية «١٩١٩» لم تحقق أهدافها السياسية وما رفعه الحزب الوطنى من شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» يعد تعبيرًا مخلصًا عن تدهور القضية المصرية والتى كان للأحزاب المصرية دور كبير فى إضعافها بسبب تنافس الساسة وتكالبهم على الجكم ووقوعهم جميعًا فى حبال السياسة البريطانية.

لقد كان أعضاء الحزب الوطنى يعتقدون أنهم أكثر الناس تضحية وأن تاريخ زعمائهم هو تاريخ الحركة الوطنية المصرية وعلى الرغم من كل ذلك فقد أهمل دورهم من جانب الوفد وزعامته لدرجة التفريط على نقل جثمان محمد فريد إلى مصر بينما راح الوفديون يدعون أنهم نواب الأمة دون منازع وفى سبيل ذلك جمعوا أموالاً، أخذوا ينفقونها على حفلاتهم وجولاتهم فى أوروبا مما دفع بصحف الحزب الوطنى إلى الهجوم على سعد شخصيًا «قبل وفاته» متهمة إياه باختلاس أموال الأمة.

لقد أرادها العقاد معركة ضد كل الخصوم، بلا هوادة معتقداً أن الوفد هو الأمة وما عدا ذلك فهم «مشاغبون» «معاكسون» «انتهازيون» حتى أعضاء الحزب الوطنى، الذين جردهم من مقومات وجودهم: «ليس لهؤلاء الشهداء الأموات منهم والأحياء رسالة إلا المشاغبة والتهويش فليس هم حزبًا ولا أصحاب مبدأ ولا عقيدة وإنما هم أشبه بجماعة «الفتوات» الذين يستأجرون أنفسهم لطلاب الشر كلما دعت إليهم ضرورة»(٤٧).

وإذا كانت مبررات العقاد مقبولة فيما يتعلق بمبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» على أعتبار أن الإنجليز من الناحية العملية هم أصحاب السلطة العملية فى مصر وإجلاؤهم هو محور القضية والحديث معهم ومفاوضتهم أمر أساسى لكن الذى لا نتفق مع العقاد عليه هو تجاوز الحوار إلىّ درجة المهاترات، فلا بأس أن تتباين وجهات النظر وخصوصًا فيما يتعلق بالقضية المصرية لكن أن يكون محور الهجوم أو الثناء هو القرب أو البعد من الوفد وزعامته فهو أمر لا يخدم القضية المصرية ويتعارض مع لغة الحوار الذى يجب أن يتسم به المناخ السياسى وخصوصًا حينما يكون فارس الحوار رجلاً مثل العقاد ثم إن الهجوم العنيف على أعضاء الحزب الوطنى وتجريدهم من كل ملامح الوطنية بحجة أنهم قد حاولوا قتل زعيمهم محمد فريد أو لأن عبد العزيز جاويش ليس مصريًا(٤٨).

أما القول بمحاولة قتل محمد فريد فهو قول لا يملك العقاد دليلاً عليه أما كون عبد العزيز جاويش من أصل تونسى فهو كلام

لا يقيم دليلاً على اتهام الرجل فى وطنيته وطرح مثل هذه المعارك يفسد المناخ السياسى ويعمق من الانقسامات ويدفع الصحف الحزبية إلى الانصراف عن قضيتها الأساسية إلى قضايا جانبية تبدد جهد الناس وتصرف اهتمامهم عن القضية الأساسية.

ولم يتورع العقاد عن اتهام كل الخارجين على الوفد فهم إما خونة ومأجورون أو طلاب مصالح.

وحينما اختار محمد محمود باشا إسماعيل صديقى باشا لكى يشغل منصب رئيس ديوان المحاسبة ١٩٢٨ «بدرجة وزير» يعلق العقاد: «ما معنى اختيار إسماعيل صدقى لهذا المنصب فى عهد وزارة محمد محمود؟ معناه أن محمد محمود يقول لإسماعيل صدقى فى العلانية: يا إسماعيل باشا أنت رجل عفيف طاهر الذيل نقى السمعة معروف بالرغبة فى الأعمال المالية التى تجرب فيها قدرتك وتشبع فيها ميولك وتكون فيها مثلا يقتدى به فى النزاهة والإخلاص وصدق النية والاستقامة.. أما المعنى الحقيقى: أنك يا صاح خطر علينا وأنت بعيد عنا فتعال معنا إلى الحظيرة لتخربها على رأسك إذا خطر لك أن تخربها على رءوسنا(٤٩).

لقد كان إسماعيل صدقى واحدًا من رموز الانقلابات الدستورية وصاحب مبدأ تغليب حقوق القصر على حقوق الأمة ولقد كان العقاد على دراية كاملة بنوايا الرجل وإذا كان محقًا فى الهجوم عليه لكن أثبتت التجارب أن اتساع هوة الخلاف بين الوفد والقوى المناوئة له كان ضد مصلحة القضية المصرية.

وهكذا شهدت الحياة السياسية المصرية تجاوزات لعل أخطرها ما أقدم عليه إسماعيل صدقى حينما أسندت إليه مهمة تشكيل الحكومة سنة ١٩٣٠، حيث ضرب بالتقاليد الدستورية عرض الحائط رافضًا أخذ رأى البرلمان فى الوزارة الجديدة(٥٠). وتمسك البرلمان بحقه الدستورى حينما اعتزم رئيس الحكومة تأجيل اجتماع البرلمان شهرًا وقررت الأغلبية البرلمانية الحيلولة دون تدخل رئيس الحكومة فى اختصاصات المجلس الذى يقرر التشريعات دون تدخل السلطة التنفيذية(٥١).

لقد اعتقد إسماعيل صدقى أن الدستور (دستور ١٩٢٣) يعطيه حق فض مجلس النواب استنادًا إلى المادة ٦٩ من الدستور(٥٢).

وعلى الرغم من أن الأغلبية الوفدية رفضت وجهة نظر رئيس الحكومة مستندة إلى المادة ١٤٠ من الدستور، التى اشترطت لجواز فض دور الانعقاد أن يكون البرلمان قد فرغ من تقرير ميزانية الدولة(٥٣). إلا أن صدقى باشا اعتمد على مساندة الملك، الذى أصدر مرسومًا يحل مجلس النواب (١٢ يوليو ١٩٣٠) دون النظر إلى نص المادة ٢٣ من الدستور، التى نصت على أن جميع السلطات مصدرها الأمة.

وحينما لم يستجب الملك لطلب الأغلبية بعدم شرعية فض المجلس، قرر الأعضاء عقد اجتماعهم (٢٦ يوليو ١٩٣٠) ضاربين عرض الحائط بتحذيرات الحكومة إلا أن وزارة الداخلية أصدرت أوامرها باحتلال البرلمان مما دفع الأعضاء إلى الاجتماع فى النادى

السعدى وقرروا بإجماع الحاضرين (١٤٦ نائبًا) سحب الثقة من الحكومة لمخالفتها نص المادتين ٤٠، ١٥٥ من الدستور(٥٤).

وبقدر التجاوزات التى مارسها إسماعيل صدقى، فقد كان العقاد عنيفًا، حيث حمل على رئيس الحكومة متهمًا إياه بالبطش والرجعية وتعتبر مقالات العقاد فى هذا الموضوع نموذجًا للكتابة الثورية العنيفة التى هى أقرب إلى المنشورات منها إلى المقال السياسى، حيث ذهب فى مقالاته إلى حد إثارة الجماهير ودفعهم إلى الثورة(٥٥).

وبقدر السخط والغضب، اللذين بدت مظاهرهما فى القرى والمدن المصرية فقد راح العقاد يصب جام غضبه من خلال قضايا موضوعية أشد ارتباطًا بمصالح الناس كأسعار الحاصلات الزراعية وتدهور الخدمات والمرافق العامة وتفسير دستور ١٩٢٣ بما يخدم مصالح القصر والحكومة.

لعل العقاد كان محقًا هذه المرة، حيث رفض الشعب المصرى حكومة صدقى وعبر عن رفضه بوسائل عديدة لعل معظمها كانت مادة صحفية مثيرة وظفها العقاد بطريقته الساخرة مما ضاعف من غضب الجماهير بشكل لم تحظ به حكومة أخرى، وأصبحت مقالات العقاد حديث غالبية الناس مما أهاج الرأى العام وضاعف من شعبية الوفد باعتباره الحزب الذى يناضل فى سبيل حق الأمة وحذر العقاد قائلاً: «اسمعوا أيها الرجعيون، المنافقون مصر إنما تريد الحرية فليحى كل من يريد لها الحرية ولو كان من الإنجليز وليسقط كل من أراد لها الاستعباد ولو كان من المصريين(٥٦).

لقد نجح العقاد فى إثارة الجماهير، التى كان لديها ما يدفعها إلى مقاومة صدقى باشا وخصوصًا اعتداءاته على دستور ١٩٢٣، الذى كان يتيح للشعب فرصة اختيار ممثليه فى البرلمان ومن ثم سلطة التشريع والرقابة وهما جوهر الحياة البرلمانية السليمة، التى كان يضيق بها صدقى باعتبارها وسائل لم تألفها البلاد، حيث تنتشر الدعايات بما تحمل من ضلالات تأباها التقاليد الملكية(٥٧).

وعمومًا فقد كان انقلاب صدقى على الدستور بهدف الإطاحة بالمكاسب التى حققها الشعب وعززتها الممارسات الحزبية من أهم الوسائل التى استخدمها العقاد وتمكن بمهارة شديدة من أن يظهر صدقى باشا باعتباره عدوًا أساسيًا للشعب المصرى، وكان مقالاته الثورية من أهم العوامل التى جعلت صدقى فى حالة عداء وتربص دائمين من الشعب.

ويعلق العقاد على الإطاحة بالحياة البرلمانية: «اسمعوا أيها المنافقون: هل من الاستقلال أن تلجئوا إلى اللورد لويد ليهدم الدستور ويلغى البرلمان ويحكم البلاد بالآلات المسخرة؟»(٥٨).

وكلما بالغ صدقى من تجاوزاته شدد العقاد من حملاته ضد كثير من محاولات الإطاحة بالمكاسب الدستورية، ومن ثم فقد أدرك القصر أن الإطاحة بالحكومة يعد تدعيمًا لمكانته، ولذا فقد راح صدقى يعيد النظر فى كثير من القضايا ومن بينها قصر الانتخابات على الذين يحوزون نصابًا ماليًا أو تعليميًا، كما

استحسن أن يكون مجلس الشيوخ كله معينًا إلا أنه رضى بحل وسط بمقتضاه يعين ثلاثة أخماس الأعضاء بواسطة الملك(٥٩).

لقد أدرك القصر، والحكومة أن دستور ١٩٢٣ يرتفع بحقوق الأمة فوق حقوق القصر، ولذا كانت فكرة إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور جديد (١٩٣٠) كمنحة من الملك يمنعها متى شاء.

ويمضى العقاد شاهرًا قلمه واضعًا يده على موطن الداء متسائلاً: «أفى وسع أحد أن يزعم لنفسه أن وزارة كالوزارة الحاضرة كانت تستطيع أن تجابه الأمة كلها لو لم يكن فى مصر جيش احتلال؟ فتعطيل مجلس النواب وإغلاق الصحف وفصل القضاة وقتل الناس بالمئات وإصدار القوانين فى غيبة البرلمان كل ذلك لا مخالفة فيه للدستور.. فماذا إذًا يغضبهم من ذلك الدستور ولماذا يريدون له المسخ والتشويه»(٦٠).

لقد أجهز دستور ١٩٣٠ على كل الجوانب الإيجابية فى دستور ١٩٢٣ وخصوصًا فيما يتعلق بمبدأين هامين:

أولهما: أنه قضى على القيمة الحقيقية للدستور فيما يتعلق بجعل الأمة مصدر جميع السلطات حيث أصبح الملك وحده مصدر كل السلطات.

ثانيًا: بعد أن كان الوزراء مسئولين أمام مجلس النواب أصبحوا مسئولين أمام الملك دون أن يكون للبرلمان حق المساءلة. وهكذا أهدرت الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة. وعلى حد تعبير

العقاد: لم تعد هناك مسئولية على الوزارة ولا معنى لوجود البرلمان[٦١].

وفى سبيل عزم الحكومة على تنفيذ سياستها الرامية إلى العمل بالدستور الجديد راحت تبطش بخصومها، حيث بات من المؤكد أن الدافع الحقيقى لتعديل الدستور هو تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان[٦٢].

ويبدو أن الإحساس بالعزلة قد دفع بحكومة صدقى إلى تجاوزات لم تبلغها حكومة سابقة لدرجة هدم المنازل بحجة أنها مأوى للصوص[٦٣].

وتعرضت الصحف للإغلاق والمصادرة والإنذار مما كان سببًا لإغلاق صحف كثيرة لدرجة أن صحيفة كالسياسة (لسان حال الأحرار الدستوريين) قد صدرت من خلال صحيفة «الفلاح المصرى» مما دفع حكومة صدقى إلى تعطيلها أيضا[٦٤].

لم يستطع رجل كالعقاد أن يصمت أمام عنف الإجراءات التى راحت تتفنن فيها الحكومة وخصوصًا حينما أشيع أن الحكومة عازمة على عقد اتفاق مع بريطانيا بخصوص السودان وبطريقة تحمل كل معنى التحدى والاستهزاء قال العقاد: «أنت يا إسماعيل صدقى تفعل هذا؟ فبإرادة من تفعله؟ بإرادة المصريين أنت تعلم مكانك من المصريين أم بارادة الإنجليز وأنت رجل لا شأن لك بالإنجليز؟ أفتحلم؟ أفتهذى؟ اسمعها كلمة أنت لن تبرم فى القضية المصرية أمرًا ولو ظاهرك على ذلك كل من يود أن يظاهرك.. لن!!

أسمعت لن هذه؟ إن هذه أصدق ألف مرة من تلك الوعود التى يخدعونك بها وتخدع بها نفسك»(٦٥).

وعلى الرغم من من أن الوفديين والدستوريين قد أصابهما ضرر مباشر من وزارة صدقى مما دفع بهما إلى تنسيق مواقفهما فى كثير من الأمور إلا أن العقاد لم يأبه بهذا بل راح يباشر مهمة التنوير وكشف الحقائق، حيث حمل على القوى السياسية التى تناوئ الوفد باعتبارهم جميعًا طلاب مصالح لا يؤمنون بالمبادئ ولا يعرضون أنفسهم من أجلها لخطر ما، بل يتاجرون بالمبادئ وجميعهم عصابة تطلب الحكم طلبا للمصالح(٦٦).

وبقدر تعبير العقاد عن مصالح الناس إلا أن الخلافات الحزبية قد دفعته أحيانًا إلى أن يصدم مشاعر الجماهير، حيث أخذ يتناول قضية الأغنياء باعتبارهم جزءًا من الوفد وركيزة من ركائزه ووصفهم بالكفاءة وبأن غناهم يعد ميزة تكاد تنحصر فى الوفديين دون الأحزاب الأخرى، الذين وصفهم بأدعياء المصالح من الاتحاديين والأحرار الدستوريين.

وعلى حد تعبير العقاد: «فهم بين فقير أو مفلس أو غارق فى الدين أو صاحب ثروة لا تذكر. ثم أخذ يتحدى غير الوفديين: أين أغنياؤهم من أغنياء الوفد أمثال الأتربى وعبد النبى والشناوى والطرزى.. إلخ..(٦٧). إذا كان الدستوريون والاتحاديون قد رفعوا شعار أنهم أصحاب المصالح الحقيقية بمفهومهم القاصر على اعتبار أن الذى يملك هو صاحب المصلحة الحقيقية فى الوطن

ونفى ذلك عن طبقات الشعب الأخرى من العمال والموظفين وصغار الملاك وأصحاب المهن الحرة فكان من الضرورى وفقًا لثقافة العقاد وتقديرًا للشعب الذى أطلق عليه «كاتب الشعب» أن ينبرى مدافعًا عن هذا الفهم القاصر الذى يجرد غالبية الناس من حق ممارستهم السياسية بحجة أنهم لا يملكون أرضًا أو عقارًا فحق المواطن فى وطنه وحق وطنه عليه لا يلزم الملكية التى اعتبرها العقاد عنصرًا من عناصر الكفاءة.

لقد اعتقد العقاد كما اعتقدت أحزاب الأقلية أن الغنى ميزة أراد كل حزب أن يقصرها عليه وللأسف فقد وقع العقاد فى هذه المهاترات وكان من الأولى أن يرد عليهم بأن الوفد يضم غالبية الشعب، وليس غالبية الأغنياء ومن ثم فمن حقه أن يكون ممثلاً شرعيًا وقانونيًا ودستوريًا.

لعل قضية الدستور كانت سببًا موضوعيا لكى يصعد العقاد من معاركه السياسية ضد كل ما هو عدو للوطن ويكشف حقيقة العلاقة بين الحكومة والإنجليز ويضع العقاد يده على مواطن الداء: «الرجعية هى السوس الناخر فى أبدان هذه الأمة من قديم الزمن يجب أن يبرز على حقيقته.. وكذب من قال إن مصيبة الرجعية فى هذا البلد أهون من مصيبة الاحتلال[٦٨].

وهكذا دخلت معارك العقاد درجة من التصعيد لم يكن ممكنًا التراجع بعدها ووصل فى كشف خصومه درجة أصبح الشعب متأهبًا للثورة متحفزًا للتضحية. ولذافقد راح القصر وأعوانه

يفكران فى سن قوانين تحظى بموافقة الإنجليز الذين راحوا يتدخلون فى كل قضايا الوطن[٦٩].

لم يترك العقاد خصمًا للوفد إلا نازله ونعته بما يستحقه اعتقادًا من العقاد بأن الوفد هو الشعب[٧٠].

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أبدت استعدادها لإعادة دستور ١٩٢٣ وتشكيل حكومة قومية من بينها الوفد ويشير أحد أقطاب الأحرار الدستوريين أن بعض المحاولات قد بذلت لإقناع النحاس بالفكرة ولكن رفضها مفضلاً مواصلة الحرب على صدقى وحكومته[٧١].

وعلى الرغم من الإجراءات العنيفة التى استخدمها صدقى للتقليل من أهمية المعارضة بدءًا من تعطيل الصحف وسقوط مئات القتلى فى القاهرة والأقاليم إلا أن الحملة ضد الحكومة كانت تتضاعف بشكل أصبح يمثل خطورة حقيقية على الحكومة[٧٢].

* * *

الهوامش

(١) صحيفة الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) صحيفة البلاغ ٩ ـ ٤ ـ ١٩٢٥.

(٤) نفس المرجع السابق.

(٥) صحيفة كوكب الشرق ٢٦ ـ ١١ ـ ١٩٢٩.

(٦) صحيفة السياسة الأول من يونيو ١٩٢٨.

(٧) صحيفة البلاغ ٥ ـ ٧ ـ ١٩٢٨.

(٨) نفس المرجع السابق.

(٩) صحيفة البلاغ ٣٠ يونيو ١٩٢٨.

(١٠) د. عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ـ القاهرة ١٩٦٨ ص ٢٧٤.

(١١) عبد الرحمن الرافعي، فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ص ٣٢.

(١٢) عند نظر ميزانية الدولة ١٩٢٨ ـ ١٩٢٨ بمجلس النواب تقدمت لجنة الحربية بمشروع إلغاء منصب سردار الجيش المصرى وتحسين أسلحة الجيش وترقية التعليم فى المدارس الحربية، وكان رد الفعل البريطانى عنيفًا لدرجة أنهم بعثوا بمذكرة شديدة اللهجة إلى ثروت باشا وتبع ذلك إرسال ثلاث بوارج حربية إلى ميناء الإسكندرية وبورسعيد وانتقلت الأزمة إلى وزارة النحاس الذى قام بالرد على الحكومة البريطانية ٣٠ مارس ١٩٢٨ مبديا اعتراضه على تدخل بريطانيا فى قضية تعد من صميم الشئون المصرية.

(١٣) د. على شلبى، مصطفى النحاس، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢١ ـ ١٩٣٦ ص ٨٦.

(١٤) صحيفة السياسة ٢ مايو ١٩٢٨.

(١٥) د. عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره ص ٦٧٤.

(١٦) الأخبار ٢٣ ـ ٦ ـ ١٩٢٨ ـ السياسة ١٧ ـ ٦ ـ ١٩٢٨.

(١٧) صحيفة البلاغ ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٢٨.

(١٨) البلاغ ٢٥، ٢٦ يونيو ١٩٢٨.

(١٩) الرافعى، مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٤٩.

(٢٠) البلاغ ٢٩ ـ ٦ ـ ١٩٢٨.

(٢١) الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٢٨.

(٢٢) د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، القاهرة ١٩٨٢، ص ٣٦٢.

(٢٣) البلاغ ٢٨ يونيو ١٩٢٨.

(٢٤) إسماعيل صدقى، مذكراتى، القاهرة ١٩٥٠، ص ٣٧، ٣٩.

(٢٥) د. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٢٣.

(٢٦) الأهرام ٣٠ يونيو ١٩٢٨، د. أحمد زكريا، مرجع سبق ذكره ص ٣٦٥.

(٢٧) صحيفة السياسة ٣٠ يونيو ١٩٢٨.

(٢٨) د. أحمد زكريا، مرجع سبق ذكره ص ٣٦٦.

(٢٩) البلاغ ٢٩ يونيو ١٩٢٨.

(٣٠) صحيفة البلاغ ٥ ـ ٧ ـ ١٩٢٨.

(٣١) نفس المرجع السابق ٢٩ ـ ٧ ـ ١٩٢٨.

(٣٢) صحيفة السياسة ٢٠، ٢٢ يوليو ١٩٢٨.

(٣٣) السياسة، الأهرام، البلاغ ٢٠، ٢١، ٢٣ يوليو ١٩٢٨.

(٣٤) د. أحمد زكريا الشلق، مرجع سبق ذكره ص ٣٦٨.

(٣٥) تنص هاتان المادتان على ضرورة إجراء الانتخاب خلال شهرين على الأكثر فى حالة حل مجلس النواب على أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا فى زمن الحرب أو تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت شروط انعقاده.

(٣٦) الوقائع المصرية ١٩ يوليو ١٩٢٨.

(٣٧) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص ٤٧، ٤٨.

(٣٨) صحيفة السياسة ١٨ مارس ١٩٢٥.

(٣٩) د. محمد عمارة، الإسلام وأصول الحكم، ص ١٠.

(٤٠) صحيفة البلاغ ٢٥ ـ ٧ ـ ١٩٢٥.

(٤١) صحيفة البلاغ ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٢٤.

(٤٢) عامر العقاد، صحفات من معارك العقاد السياسية ص ١٦٠

(٤٣) البلاغ ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٢٨.

(٤٤) نفس المرجع السابق.

(٤٥) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص ١٢٣.

(٤٦) صحيفة البلاغ ١٩ ـ ٢ ـ ١٩٢٨.

(٤٧) صحيفة البلاغ ٢٢ ـ ٢ ـ ١٩٢٨.

(٤٨) البلاغ ١٩ ـ ٢ ـ ١٩٢٨.

(٤٩) البلاغ ١٤ سبتمبر ١٩٢٨.

(٥٠) الانقلابات الدستورية، مرجع سبق ذكره ص ١٥٧.

(٥١) الأهرام ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠.

(٥٢) الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠.

(٥٣) الأهرام، البلاغ ٢٢ يوليو ١٩٣٠.

(٥٤) الأهرام، السياسة، البلاغ ٢٦ يوليو ١٩٣٠.

(٥٥) المؤيد ٧ سبتمبر ١٩٣٠.

(٥٦) المؤيد ١٠ سبتمبر ١٩٣٠.

(٥٧) الأهرام، السياسة ٢٨ يوليو ١٩٣٠.

(٥٨) المؤيد ١٠ سبتمبر ١٩٣٠.

(٥٩) الانقلابات الدستورية مرجع سبق ذكره ص ١٦٥.

(٦٠) صحيفة المؤيد ٢١ سبتمبر ١٩٣٠.

(٦١) نفس المرجع ٢٨ سبتمبر ١٩٣٠.

(٦٢) د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٢٢٣.

(٦٣) لقد استصدر مدير الدقهلية قراراً بهدم منزل عبد الجليل بك أبو سمرة بناحية بداوى على مقربة من المنصورة بحجة أنه مأوى للصوص ويعلق الدكتور هيكل «لم يكن هذا الإجراء إلا أن عبد الجليل بك كان من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم فى مقاومة صدقى د. هيكل، المرجع السابق ص ٣٢٤.

(٦٤) نفس المرجع السابق ص ٣٢٧.

(٦٥) المؤيد ٢ سبتمبر ١٩٣٠.

(٦٦) نفس المرجع ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٣٠.

(٦٧) نفس المرجع ١ ـ ١٠ ـ ١٩٣٠.

(٦٨) المؤيد ٢٤ سبتمبر ١٩٣٠.

(٦٩) الرافعى مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ١٣٠.

(٧٠) روزاليوسف ٢٩ مايو ١٩٣٥.

(٧١) د. هيكل، مرجع سبق ذكره ص ٣٢٧.

(٧٢) السياسة، صحيفة مصر الأول من نوفمبر ١٩٣٠.

الفصل الخامس

العقاد والقصر

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح العقاد كاتبًا لامعًا وقد بدأت مقالاته فى تناول تفاصيل السياسة المصرية، حيث حدد وجهة نظره بشكل دقيق.

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ فرصة مناسبة لكى يمارس العقاد مهمته الصحفية، معبرًا عن الثورة الشعبية، وبقدر المساومات التى تعرضت لها القضية المصرية كان العقاد معبرًا عن واقع أمته لدرجة أنه لقب بكاتب الشعب الأول.

وفى ظل المساومات التى استهدفت تصفية القضية المصرية بدءًا بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومرورًا بالإجهاز على دستور ١٩٢٣ كان العقاد قد حدد علاقته بالقصر وأنصار الحكم المطلق، الذين راحوا ينسجون خيوط مؤامرة جديدة تستهدف دستور ١٩٢٣ ووضع ما يسمى بدستور ١٩٣٠ وبمقتضاه أجريت انتخابات هزلية قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون ووزعت مقاعد البرلمان بين أحزاب الأقلية الأخرى (١).

واستمر حكم إسماعيل صدقى ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣، حكمت البلاد بمقتضى الدستور الجديد، حيث أهدرت كل المكاسب الدستورية، وتفاقمت سلطة القصر وتبددت سلطة الأمة وأطيح بحق مجلس النواب فى الرقابة والتشريع وأصبح من حق الملك تعطيل أى قانون يقره البرلمان وجعل من حق الملك وحده تعيين شيخ الأزهر (٢).

لقد كان من الطبيعى أن تتمرد الأمة أمام التشيع لحقوق الملك على حساب حقوق الأمة وبرز العقاد كواحد من رموز ثورة ١٩١٩ معبرًا عن حالة السخط العام: إن دساتير الأمة ليست بألعوبة فى الأيدى يزاد فيها وينقص منها (٣).

ثم يواصل كتاباته تحت عنوان «مهزلة الدستور»: لو كانت لجنة الدستور تلتفت إلى ما حولها لأخجلها هذا الفتور الذى تستقبل به أعمالها.. فقد بدأ على الناس السأم من هذه المهزلة السمجة(٤).

لقد تنبه العقاد إلى مؤامرات الملك فؤاد ودوره فى الإجهاز على دستور ١٩٢٣ وعبثه بكثير من مؤسسات الدولة وخصوصًا وظائف وزارة الخارجية، التى كان يصدر بها أوامر ملكية على غير المتبع فى الوظائف الأخرى خلافًا لنص المادة ١٤٣من الدستور الذى ينص: «على أن كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية (٥).

لقد كانت حجة القصر فى تعيين الموظفين فى السفارات بأوامر ملكية اعتمادًا على تفسير المادة التاسعة والأربعين والتى تنص على: أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم أيضًا بناء على ما يعرض عليه وزير الخارجية (٦).

لم يقنع العقاد بتفسير المادة التاسعة والأربعين من الدستور، حيث دافع عن حق الحكومة إعمالاً لنص المادة الرابعة والأربعين والتى نص فيها على: أن الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين.

ويتساءل العقاد: هل معنى هذا أن الموظفين جميعًا يعينون بأوامر ملكية كما يعين السفراء وموظفو السفارات (٧).

ويخلص العقاد فى تفسيره إلى أحد وجهين: إما أن موظفى السفارات خاضعون للمسئولية الوزارية وأنهم يعينون ويفصلون متى شاءت الوزارة المسئولة أمام مجلس النواب. وإما أنهم غير خاضعين للمسئولية الوزارية وأن الوزارة لاتملك أن تعينهم أو تفصلهم، وعلى ضوء ذلك ما مهمة الحكومة النيابية، التى ينص عليها الدستور؟

ويتساءل العقاد: ما قيمة المسئولية الوزارية إذا كانت سياسة الدولة الخارجية كلها بعيدة عن سلطة الوزارة وجزء من أموال الميزانية مستثنى من رقابة مجلس النواب؟ ويستند العقاد إلى نص الدستور فى مادته الثامنة والأربعين التى تنص على: أن الملك يمارس سلطته بواسطة وزرائه (٨). ومعنى ذلك أنه لايباشر سلطته بنفسه ولايعين أحدًا من الموظفين أو يفصلهم إلا بواسطة الوزراء .

وعلى ضوء الفهم الدقيق للدستور يصل العقاد إلى فهم واضح للنتائج التى تترتب على المسئولية الوزارية، حيث تفقد مصر سمعتها وكرامتها حين تبعث إلى عواصم الدول الأجنبية بأناس عاطلين يمثلوننا بين الأمم الأجنبية أسوأ تمثيل مما يصيب مصر فى سمعتها وكرامتها لمجرد خدمة أفراد قلائل لايبالون أن يضيع على مصر كل ما بذلته من الدماء والأموال بل كل ما لقيت من الخطوب والأهوال (٩).

ولعل العقاد أراد أن يحمل الملك فؤاد شخصيًا مسئولية اختيار هؤلاء الذين اختارهم بنفسه أو من خلال حاشيته بعيدًا عن المسئولية الوزارية.

لقد كان فهم نصوص الدستور هو محور الخلاف بين القصر والوفد، ولذا فلم يتردد الملك فؤاد فى قبول استقالة حكومة الوفد (١٩ يونيو ١٩٣٠) وإسناد رئاسة الوزارة إلى إسماعيل صدقى بهدف تمكين القصر من ممارسة سلطاته على حساب الدستور.

ولذا فقد أعلن النحاس فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ أمام مجلس النواب أنه لم يحقق أهداف الوزارة فى صيانة أحكام الدستور وإحاطته بسياج من التشريع يكفل له حياة مستقرة.

وبعد أن انتهى النحاس من إلقاء بيانه غادر المجلس ووقف أحمد ماهر ليطلب من النواب تأييد رئيس الحكومة (١٠) دفاعًا عن الحياة النيابية وأمام هذا الجو المفعم بالعواطف وقف عباس العقاد (النائب الوفدى) ليقول:

«ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى سبيل صيانة الدستور وحمايته. وأدرك رئيس المجلس ـ الدكتور أحمد ماهر ـ خطورة قول العقاد ومسئوليته عن العيب فى الذات الملكية، ولذا فقد أعلن رفضه لكلام العقاد وطلب حذفه من مضبطة المجلس وطلب من مندوبى الصحف عدم نشرها، ولكن صحيفة السياسة حرصت على نشر كلام العقاد (١١). بهدف المزيد من إحراج الوفد، ولعلها كانت فرصة مناسبة استغلها الدستوريون وصحيفتهم كوسيلة للإجهاز على العقاد بسبب عنف كتاباته والتشهير بأعضاء حزبهم وتصفية حساباتهم القديمة معه.

لقد أدرك عقلاء الوفدأن كلمة العقاد توقعه تحت طائلة القانون وهو ما يتمناه أعداء الوفد. وقد أشير على العقاد بتقديم تفسير يلطف من حدة كلمته، ولذا فقد كتب بعد يومين فقط من تصريحه أمام مجلس النواب مقالاً تحت عنوان: إن البلاد مستعدة لأن تسحق كل رأس يخون الدستور» (١٢).

وهكذا عدل العقاد عن عبارته السابقة بما يتيح له التخلص من تهمة العيب فى الذات الملكية فبدلاً من كلمة «أن المجلس مستعد لسحق أكبر رأس يخون الدستور» أصبحت «أن البلاد مستعدة لسحق كل رأس يخون الدستور».

فإذا كانت العبارة الأولى تعنى الملك مباشرة باعتباره «أكبر رأس» فإن العبارة الثانية يعنى بها «كل رأس» بما تتضمن من تفسيرات تبعد العقاد عن العيب الصريح فى الذات الملكية، بل وبالغ العقاد

فى تراجعه حيث أكد على أن حرصه على الدستور هو من باب حرصه على النظام القائم إعمالاً لنص الدستور: «إن مصر دولة ملكية دستورية وخيانة الدستور فيها جريمة لاتغتفر وحماية الدستور فريضة لاتنسى وواجبًا أقسم الجميع عليه يمين الطاعة والولاء (١٣).

ويقدر ما أحدثت كلمة العقاد من دوى فى كل الأوساط راح الرجل وقد أدرك خطورة قوله يبحث له عن مخرج بسبب المكائد التى راحت تدبر ضده، ولذا فقد عاد مرة أخرى ليؤكد: إن حماية الدستور ضمان لايكرهه إلا الخوارج من أعداء الحياة النيابية (١٤).

لقد أراد العقاد أن يلطف من كلمته التى وصلت إلى الملك مباشرة وفى محاولة للتقليل من عنف وقعها راح يفسرها تفسيرات تحفظ له كبرياءه من جانب وتضيع الفرصة على خصومة من جانب آخر، ولكن الكلمة كانت صريحة ومباشرة.

لعل الملك فؤاد قد وجدها فرصة مناسبة للإيقاع بالعقاد بسبب تلميحاته الكثيرة ومقالاته النارية وجرأته فى الحق ومقدرته على استعداء الشعب ضد خصوم الوفد بما فى ذلك الملك شخصيًا.

ولذا فإننا لانعتقد بأن هذه الكلمة هى التى سجن العقاد من أجلها وإنما كانت واحدة من معركة عنيفة خاضها العقاد منذ ثورة ١٩١٩ ومن ثم فقد بذلت جهود لصرف نظر الملك لكى يفهم التصريح على عمومه، ومن أجل ذلك فقد بدأت مقالات العقاد فى محاولة إلى التصريح بأن ما يقصده هم الرجعيون الذين يلجئون إلى اللورد لويد جورج ليهدم الدستور ويلغى البرلمان (١٥).

لعلها كانت لفتة من العقاد الذى اتهم اللورد لويد جورج مباشرة بأنه وراء وضع العراقيل فى طريق حكومة الوفد لإقالتها ولم يشر إلى الملك، وعلى الرغم من كل ذلك فقد حرص العقاد على ألا يكون موقفه بمثابة تراجع واضح (١٦).

والحقيقة أن العقاد وجد نفسه فى موقف لايحسد عليه فالملك وقد استوعب الرسالة تمامًا وحكومة الوفد وقد أقيلت والبلاد وقد أصبحت فى قبضة إسماعيل صدقى والبرلمان الذى كان يحتمى فيه العقاد قد أقيل، وعلى الرغم من كل ذلك فلم يفقد الرجل شجاعته بينما كانت خيوط مؤامرة دنيئة تدبر ضده.

لم يشأ الملك أن يزج بالعقاد فى السجن بسبب تصريحه فى البرلمان والذى تحدى فيه أكبر رأس فى البلد وإنما أخذ يتحين فرصة أخرى حتى لايبدو العقاد وقد أصبح بطلاً شعبيًا.

وأمام المد الوطنى المتنامى لم يتمالك العقاد نفسه حيث واصل كتاباته بطريقة تنم عن جرأة ملحوظة بدءًا من سبتمبر ١٩٣٠ (١٧) كتب سلسلة مقالات رأتها النيابة عيبًا صريحًا فى الذات الملكية، وبسببها أحيل العقاد هو ومحمد فهمى الخضرى (صاحب جريدة المؤيد) إلى النيابة باعتبار الأول كاتبًا للمقالات والثانى صاحب الجريدة، وقد اعتبرت النيابة أن ذلك يمثل جريمة تمت بالاتفاق بينهما، حيث قضى بإحالتهما إلى محكمة الجنايات إعمالاً للمادتين ١٤٨، ١٥٦ من قانون العقوبات (١٨).

وذهب المحكمة فى نظر القضية إلى أن مقالات العقاد تسىء إلى الملك، حيث تجرأ على التلميح بما يفهم منه أنه يقصد الملك بطريقة مباشرة.

واللافت للنظر أن المقالات التى رأت المحكمة أنها أوقعت صاحبها تحت طائلة القانون لم تختلف كثيرًا عما كان يكتبه العقاد ضد من أسماهم بالرجعيين أعداء الدستور وحلفاء الإنجليز (١٩) . مما يؤكد أن الملك كان يضمر الوقيعة بالعقاد منذ تصريحه الشهير فى البرلمان.

والمتتبع لتلك المقالات يلاحظ أن كثيرًا منها كان يهدف إلى كشف وزارات الأقلية، التى افتقدت فى حكمها إلى الشرعية الدستورية اعتمادًا على القصر والإنجليز مما سهل مهمة الإطاحة بدستور ١٩٢٣ . ويبدو أن دور الحكومة البريطانية بالتعاون مع القصر قد سهلا مهمة حكومة صدقى، ولذا فقد كان العقاد عنيفًا من أسماهم بالرجعيين، أعداء الدستور، الذين كانوا يسعون منذ زمن بعيد للإطاحة بالحياة النيابية لكى يمكن للطغاة أن يحكموا مصر كما كان يحدث فى العصور الوسطى (٢٠).

وعلى الرغم من أن مقالات العقاد لم تنص صراحة على الملك باعتباره أساس كل داء ومحور كل حركة مناهضة للدستور إلا أن النيابة أعتبرت أن الملك هو المقصود بشكل مباشر.

لقد اصطلح الرأى العام على أن كلمة «الرجعية» التى كان يرددها العقاد فى معظم مقالاته يقصد بها القصر وأنصاره. وفى حالات كثيرة كانت تأتى كلمة «الرجعية » مرادفه للملك فؤاد.

ويواصل العقاد كشف كل من له مصلحة بالإطاحة بالدستور: «إن الرجعية فى سبيل الاستعداد لمسخ الدستور تحتضن الأذناب الذين لايستحقون فى شريعة الوطنية والإنسانية والأخلاق إلا النبذ والإهمال والتحقير، فتجنى بذلك على ضمير الأمة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار (٢١).

ولما كانت محكمة النقض والإبرام المصرية قد رأت أن العيب فى الذات الملكية قد يكون بطريق التعريض كما يكون بالتصريح وأن ذلك يقتضى الذهاب فى تأويل ما يقصده الكاتب وعملاً بهذا المبدأ رأت المحكمة: « أن المقال يشمل العبارات المبينة فى تقرير الاتهام وهى فى مدلولها تسند العيب إلى الذات الملكية، التى تعينت من مرامى ألفاظه وعباراته إلى حد يصعب صرفه إلى غير حضرة صاحب الجلالة ولا عبرة إلى حسن النية لأن مجرد نشر عبارات مع العلم بمضمونها تقطع بسوء النية (٢٢).

لقد أدركت المحكمة ما يعنيه العقاد بلفظ «الرجعية» التى كانت عنوانًا لكثير من المقالات على الرغم من محاولات الدفاع نفى هذا القصد من نية العقاد، حيث حاول مكرم عبيد توضيح معنى «الرجعية» باعتبارها فكرة أو هيئة أو شخص مسئول عن العبث بالدستور أو بحريات البلاد فى أى زمن من الأزمان وبما أن نفس الدستور الذى استمات العقاد دفاعًا عنه يقضى بأن الملك غير مسئول وأن ذاته مصونة؛ لذا فلا يمكن أن ينصرف لفظ الرجعية إلى الذات الملكية لا موضوعًا ولاقانونًا (٢٣).

وببراعة شديدة تنم عن عمق ووعى شديدين يدافع مكرم عبيد جاعلاً العقاد فى منزلة الأمة من خصومها بمثابة رجل رأى بيته عرضة للزلازل والعواصف فشرع فى تدعيم جنباته وسد فتحاته فجاءت الحكومة غاضبة صاخبة وهدمت البيت على رأس صاحبه.. وإذا كان للعقاد صفة تمتاز بها شخصيته فهى الصراحة التى تأبى المداراة والمواربة.. ويطلب مكرم عبيد من النيابة أن تتفهم نفسية العقاد لكى نتأكد أن مثله لايتستر وراء لفظ أو عبارة (٢٤). وفى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ صدر الحكم على العقاد وصاحبه محمد فهمى الخضرى صاحب جريدة المؤيد بالحبس تسعة أشهر.

وفى اليوم الذى خرج فيه العقاد من السجن (٨ يونيو ١٩٣١) ذهب إلى ضريح سعد زغلول وألقى قصيدته الشهيرة ، التى يؤكد فيها ثباته على المبدأ وولاءه للثورة الوطنية:

وكنت جنين السجن تسعة أشهر
وهأنذا فى ساحة الخلد أولد
عداتى وصحبى لا اختلاف فيهما
سيعهد فى كل كما كان يعهد

وبنفس الحماس واصل العقاد كتاباته السياسية منددًا بأعداء الدستور وخصوصًا صدقى باشا وحكومته، الذين استباحوا دماء الناس: «فعلى بركة الله أيتها البقية من مداد وعلى بركة الله كل قطرة تلحق بك وتجرى فى مجراك شأنك والحرية ولا شأنك معنا

ولاشأن مثيلاتك طول العمر إلا أن تشأن كل فيض لايفيض وكل حد لاينفد وستنتظرين وينظر القوم غداً أنك لن تفقدى «بعد» قطرة تشيعينهم بها كما شيعت غيرهم وتذكرينهم بها كما يطيب للناس ذكرهم (٢٥).

وإذا كان العقاد قد سجل انطباعاته أثناء سجنه فى كتاب صدر سنة ١٩٣٧ لم يحظ بشهرة كبيرة (٢٦). إلا أنه لم يتناول تجربة السجن من منظورها السياسى والوطنى واقتصر الكتاب على مجرد ملاحظاته النفسية على تجربة السجن وأهمية الاهتمام بالمسجونين وانطباعاته عن أحوالهم النفسية والاجتماعية ولم يتعرض لقضيته الشخصية كثيراً مما دفع ببعض الباحثين (الجادين) إلى اعتبار ذلك خروجاً من واقع التجربة ومحاولة نسيانها استعداداً لطمس معالم قضيته السياسية استعداداً للصلح مع الرجعية، التى كانت سبباً فى سجنه (٢٧).

ولعل وجهة النظر هذه تتعارض مع سياق الأحداث التاريخية لعدة اعتبارات:

أولها: أن لهجة العقاد العنيفة ضد أعداء الدستور بعد ١٩٣١ لم تتوقف والمتبع لكتاباته السياسية يلمس هذه الحقيقة.

ثانيا: يصعب اتهام العقاد بالانتقال إلى معسكر أعداء الدستور لمجرد أنه اختلف مع الوفد فلم يكن كل الخارجين على الوفد من أعداء الدستور إلا إذا افترضنا أن معسكر الوفد فقط هو الذى يضم كل فصائل النضال الوطنى وما عداهم فهو خائن للوطن والدستور وهو قول لايستقيم ودور الحركة الوطنية المصرية.

ثالثا: أن الأسباب التى دعت العقاد إلى الخروج على الوفد أسباب موضوعية وليست مفتعلة والدارس لشخصية العقاد يلمس أن أقطاب الوفد لم يقدروا طبيعة شخصية العقاد المتمردة الرافضة لفكرة الالتزام الحزبى الذى لايتفق وشخصية الرجل وعمق ثقافته.

رابعا: يصعب على العقاد أن يستدر عطف الناس من خلال تجربة شخصية مريرة، يتصور أن الحديث عنها سيضعفه أمام أعدائه، ولذا فقد خلت كتاباته فى تلك الفترة من الحديث عن التجربة من منظورها الشخصى، سواء أكان انفعالاً سياسيًا أو نفسيًا مكتفيًا بالحديث عن نفسه من خلال الآخرين، الذين تحدث عنهم وعن أحوالهم النفسية والاجتماعية.

الهوامش

(١) الشعب، الاتحاد، الحزب الوطنى.
(٢) الرافعى مرجع سبق ذكره حـ ٢ ص ١٣٣.
(٣) البلاغ فبراير ١٩٣٠.
(٤) عامر العقاد، مرجع سبق ذكره ص ٧٦.
(٥) صحيفة البلاغ ١٦ إبريل ١٩٢٥.
(٦) الاهرام ١٢ إبريل ١٩٢٥.
(٧) صحيفة البلاغ ١٦ إبريل ١٩٢٥.
(٨) نفس المرجع السابق.
(٩) نفس المرجع السابق.
(١٠) البلاغ ١٨ يونيو ١٩٣٠، الأهرام ١٩ ـ ٦ ـ ١٩٣٠.
(١١) صحيفة السياسة ١٨، ١٩ يونيو ١٩٣٠.
(١٢) صحيفة كوكب الشرق ١٩ يونيو ١٩٣٠.
(١٣) صحيفة كوكب الشرق ١٩ يونيو ١٩٣٠.
(١٤) نفس المرجع ٢٥ يونيو ١٩٣٠.
(١٥) المؤيد ١٣، ١٤، ٢٣ ـ ٩ ـ ١٩٣٠.
(١٦) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص٦٤.
(١٧) المؤيد الجديد ١٢ ـ ٩ ـ ١٩٣٠ تحت عنوان «رأى فى الأزمة الحاضرة، ١٤ ـ ٩ ـ ١٩٣٠ تحت عنوان «الرجعيون والإنجليز المحليون، ٢٣ ـ ٩ ـ ١٩٣٠ تحت عنوان «سيعدل الدستور ولكن كيف؟»، ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٣٠، ٢٢ ـ ١٠ ـ ١٩٣٠.
(١٨) الاهرام الاول من نوفمبر ١٩٣٠.

(١٩) المؤيد الجديد ٧ سبتمبر ١٩٣٠.

(٢٠) المؤيد الجديد ٩ سبتمبر ١٩٣٠.

(٢١) المؤيد الجديد ٩ سبتمبر ١٩٣٠.

(٢٢) من حيثيات الحكم فى قضية اتهام العقاد بالعيب فى الذات الملكية رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص٢٨٩.

(٢٣) صحيفة المصرى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٠.

(٢٤) صحيفة المصرى، الأهرام، المؤيد ٢٧ ديسمبر ١٩٣٠.

(٢٥) صحيفة مصر ١٣ يوليو ١٩٣١، ١٥ أغسطس ١٩٣١.

(٢٦) عالم السدود والقيود.

(٢٧) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص١٠٠.

الفصل السادس
التحول الكبير

لا يذكر الناس العقاد إلا مقترنًا برأى جديد أو فكرة دقيقة أو موقف سياسى أو اجتماعى أحدث دويًا فى الثقافة والسياسة والفكر، لقد شغل العقاد الناس طوال أكثر من نصف قرن مجددًا فى الفكر مقتحمًا المعارك السياسية والأدبية بنفس سامية جعلته موضع تقدير واحترام من غالبية الشعب المصرى، الذى قدر إخلاص الرجل وتنزهه عن نقائص الساسة وهفوات الأدباء.

لعل العقاد يصلح لكى يكون حقل دراسة خصبة لعلماء الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والأدب، حيث انصهر الرجل فى تراث أمته قارئًا ومحللاً ومضيفًا فى كل من فروع المعرفة الإنسانية مؤثرًا ومتأثرًا فى السياسة والأدب والفن بنفس صافية ورغبة مستميتة فى العطاء والتأثير، شغل نفسه بكل شىء وانشغلت به كل القوى، كانت آراؤه حادة كالسيف ومبادئه راسخة كالأهرامات وهامته عالية لا يقبل عندها أنصاف الحلول.

لقد كانت الحرية لديه عقيدة منذ رفض العمل فى الوظيفة الحكومية وكان عمله بالسياسة وسيلة لتحقيق الحرية بمعناها الواسع، حيث دافع عن حرية الناس وحرية الوطن وحرية المفكر، وكان ذلك سببًا أساسيًا فى دفاعه عن طه حسين فى الأدب الجاهلى، وكذا دفاعه عن الشيخ على عبد الرازق فى كتابه الإسلام وأصول الحكم. وبقدر استماتته فى الدفاع عنهما بقدر محاربته الشيوعية من منطلق الحرية أيضًا؛ لأنها تلغى حرية الفرد وتكبله بقيود سياسية وأيديولوجية تحدمن حريته وتحول دون أن يختار بمحض إرادته.

لقد كان العقاد هو الكاتب الوحيد من أبناء جيله الذى اختار أن يعيش من قلمه غير حريص على وظيفة، حتى لا يشعر بقيودها أمام مطالب الحياة القاسية.

لقد اختار الرجل طريقه بكل حريته مسجلاً موقفًا نبيلاً ينم عن ثراء داخل نفسه تهون أمامه ثروات الدنيا ولو أنه تملق أو نافق أو تطلع لمباهج الحياة لكان قد حقق مكاسب مادية كثيرة، وإنما مقابل أن يخسر نفسه وهو ما رفضه العقاد. وفى الوقت الذى شهدت فيه الحياة الثقافية خلافات حادة بين العقاد وطه حسين مثلا تجاوزت فى أحيان كثيرة حد المعارك الأدبية إلى المعارك الحزبية، حينما كان طه حسين منتميًا للأحرار الدستوريين، وكان سعد زغلول ينكر على مؤلف كتاب «الشعر الجاهلى» آراءه التى صدمت مشاعر الناس إلا أن ذلك لم يمنع العقاد من الدفاع عن حق المؤلف فى أن يقول ما يعتقد أنه صحيح[1].

ولم يعبأ العقاد بآراء سعد والتى وصلت إلى درجة اتهام طه حسين بالجنون وموافقته على كل إجراء تتخذه الحكومة ضد طه حسين بينما رفض العقاد أن يضار شخص بسبب رأيه على الرغم من أن العقاد لا يوافق طه حسن على آرائه الجريئة فى الدين والتى تفتقد إلى الدليل العلمى والمنطلق السليم إلا أن إيمانه بحرية الكاتب فى التعبير عن رأيه هو مبدأ لا يقبل التراجع ومن حق كل من يعترض أن يفند هذه الآراء بالحجة القوية وبالدليل العلمى السليم.

ولذا فقد اتهم العقاد بعدم الانضباط الحزبى ولم يعبأ بأن يتهم بمثل ما اتهم به طه حسين بسبب استماتته فى الدفاع عنه.

لعل موقف العقاد من هذه القضية يعتبر واحداً من المواقف القليلة التى خرج فيها على رأى سعد زغلول، فى الوقت رأى مجلس النواب ضرورة فصل مؤلف الكتاب من وظيفته بينما رأت الحكومة الاكتفاء بعدم توزيع الكتاب ومصادرته.

لقد حمل سعد زغلول، الذى كان يترأس مجلس النواب على الدكتور طه حسين وهاجم آراءه بكل عنف واشتد الخلاف بين رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة (عدلى باشا) إلى حد محاولة إعادة طرح الثقة فى الحكومة (٢).

لقد أخذ العقاد موقفًا مناهضًا لسياسة حزبه تجاه تلك القضية اعتقاداً منه بأن تباين الأراء فى مثل تلك القضية من المسائل الواردة؛ لأنها تتعلق بقضية حيوية(٣). وهكذا تعددت معارك العقاد

دفاعًا وقد حرية التعبير. ولعل مسرحية «جان دارك» لبرناردسو كانت واحدة من تلك المعارك، حيث تم اختيارها كموضوع من الأدب العالمى لتدرس لطلاب الجامعة المصرية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وأثار هذا الموضوع موجة غاضبة على اعتبار أن الرواية فيها إساءة إلى النبى ﷺ لأنها قد ذكرت النبى كراع للغنم، ووصلت الحملة على الرواية إلى مجلس النواب وتقدم أربعة من النواب لاستجواب الحكومة، وكان العقاد عضوًا فى هذا المجلس، حيث انبرى مدافعًا عن الرواية ومؤلفها وذكر بموقف برناردشو من قضية دنشواى وأضاف أن العبارة المشار إليها قد وردت على لسان شخص من شخوص الرواية لا على لسان المؤلف والذى وضع على لسان شخص آخر رده المفحم عليها فقال: «إن اتباع محمد ﷺ أوفر أدبًا من هذا فى كلامهم عن السيد المسيح وأنهم يوقرون الحواريين ولا يقولون عن واحد منهم أنه «صياد سمك».

ويواصل العقاد شرح القضية قائلاً: «ونما الخبر إلى برناردشو فقال لمندوب صحيفة «نيوزكرونيل» أن ما جاء فى الرواية لم يكن رأى بل هو رأى الكنيسة فى العصور الوسطى، وأفهم أن تسىء هذه العبارة إلى جماعة من الأميين بيد أننى لا أدرى كيف يأتى سوء الفهم من هيئة علمية كالجامعة المصرية..

ثم ختم برناردشو الحديث بشطحة من شطحاته فقال: «إن الأساتذة يستحقون العزل، أما الطلبة فقد يستحقون الصفح.. ويعلق العقاد: إن عزاء الأساتذة الذين عناهم شو أن العقوبة التى اختارها لهم أخف عقوباته لمن يتهمهم بالجحود والتضييق على الحرية الفكرية(٤).

لقد كان دفاع العقاد عن برنارد شو وتلمسه حسن النية فى مقصده هو دفاع عن حرية الرأى ودعوة صريحة إلى مناقشة الرأى بالرأى وليس بالمصادرة؛ لأن سلطة الكنيسة فى العصور الوسطى يما يتعلق بحرية الرأى كانت ماثلة أمام أنظار الجميع، حاشا أن يكون الإسلام فى معالجته لقضايا الرأى يتمثل دور الكنيسة فالإسلام لا يعرف المصادرة ولا التسلط وإنما الرأى مقابل الرأى، هكذا انتصر الإسلام، وهكذا تعمقت مبادئه فى نفوس المسلمين، لقد حرص العقاد على حرية الصحافة وهاجم كل القيود التى تحول دون تحقيق رسالتها وخصوصًا قانون المطبوعات والذى كانت تلجأ إليه بعض الحكومات بهدف الانفراد بالحكم بعيدًا عن أية رقابة.

ويصرح العقاد بأن الحد من حرية الصحافة من خلال إقحام قانون للمطبوعات فى التشريع المصرى فيه رجوع بمصر أربعين عامًا إلى الوراء؛ لأن الصحافة المصرية ظلت فى أظلم عهود الاحتلال متمتعة بحريتها فى ظل القانون العام(٥).

لعل الحرية السياسية قد أخذت الاهتمام الأكبر فى كتابات العقاد ولا يعنى ذلك التقليل من شأن الحريات الأخرى كحرية الفكر وحرية الضمير، وإنما الاهتمام بالحرية السياسية هو بمثابة الأساس لكافة الحريات الأخرى فى الوقت الذى تبلغ فيه الحرية السياسية رشدها تتألق الحريات الأخرى وقد ربط العقاد بين الحرية السياسية وكافة الحريات الأخرى بطريقة رائعة(٦).

والمتتبع لتاريخ العقاد يلمس عنايته الشديدة بحرية الرأى ورفضه لأى قيد يحول دون أن يعبر عما يعتقده ومن هذا المنطلق رفض الوظائف عمومًا لدرجة أن عرض عليه وظيفة مدير دار الكتب وفى أحيان أخرى عرض عليه أن يكون مديرًا للجامعة ووصل الأمر إلى أن عرض عليه الوزارة فى أحدى وزارات الائتلاف الدستورى فرفض أيضًا (٧).

لقد أسقط العقاد المنصب والجاه من كل حساباته واعتبر الكتابة والحرية بمثابة حياته حتى الوفد الذى آمن بكل مبادئه رفض أن يكون قيدًا على حريته حينما رفع الحزب ما يعرف باسم الالتزام الحزبى وفى فترة محددة لم تقدر القيادة الوفدية طبيعة شخصية الرجل وتعاملت معه كمجرد كاتب فكانت الحرب، التى لا هوادة فيها وكانت الخصومة والقطيعة، حيث راح الرجل فى سبيل حريته يخوض معارك سياسية عنيفة لعل أكثرها شراسة كانت معركته مع الوفد.

العقاد يرفض المساومة:

لم يعرف عن العقاد أنه اختار يومًا طريقًا وسطًا، بل كانت اختياراته دائمًا تتسم بالتطرف وخصوصًا فى القضايا الوطنية وهو أشد ما يكون تطرفًا حينما يكون الدستور موضوعًا للمساومة.

وإذا كان توفيق نسيم قد اختير رئيسًا للحكومة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) بناء على ترشيح المندوب السامى البريطانى إلا أن الحزبين الكبيرين وقتئذ وهما الوفد والأحرار الدستوريون لم يمانعا فى هذا الاختيار بسبب ما أبداه توفيق نسيم

من رغبة فى إنهاء العمل بدستور صدقى ١٩٣٠ والعودة إلى دستور ١٩٢٣.

وعلى الرغم من أن اختيار أعضاء الحكومة قد تم بناء عى مقومات شخصية خالصة بصرف النظر عن انتماءتهم الحزبية، إلا أن صحف الوفد قد رحبت بهذا الاختيار واعتبرت أن غالبيتهم من ذوى الميول الوفدية(٨).

ولعل قضية الدستور كانت السبب المباشر فى تأييد الوفد لتلك الحكومة رغبة فى إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ منقحًا أو وضع دستور جديد تقره جمعية وطنية تأسيسية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحًا ويختار أعضاؤها من بين مختلف الهيئات والطبقات(٩).

وإذا كان توفيق نسيم قد أبدى مرارًا موافقته على العمل بدستور ١٩٢٣ إلا أن ذلك كان مجرد مناورة حزبية وسياسية استهدفت كسب حزب الوفد للحيلولة دون وضع العقبات في وجه الوزارة الجديدة، التى تفتقد إلى أى مقومات شعبية.

وبمجرد أن شكلت الحكومة لم يصرح رئيسها بعزمه على العمل بدستور ١٩٢٣ وهو ما يعنى عودة الوفد باعتباره حزب الأغلبية إلا أن نسيم باشا أوضح فى كتابه إلى الملك عن رغبته فى إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ مباشرة وإنما اشترط أن تجرى عليه بعض التعديلات التى رآها ضرورية.

وأعتقد أن ذلك كان نوعًا من المناورة، التى قصد بها تمييع القضية مكتفيًا بمجرد الرغبة فى وضع نظام دستورى جديد

ترتضيه الأمة عن طريق جمعية وطنية يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات.

وإذا كان دستور ١٩٣٠ قد أوقف العمل به منذ أن اختير نسيم باشا رئيسًا للحكومة إلا أن دستور ١٩٢٣ لم يكن من بين الخيارات المطروحة فى ذهن رئيس الحكومة.

ولعله كان يفضل أن يكون صاحب السبق فى سن قانون جديد عملاً بنصيحة المندوب السامى، الذى كان يحبذ عدم العودة إلى دستور ١٩٢٣ أو دستور ١٩٣٠ بناء على تصريح وزير خارجية بريطانية (صمويل هور Hore وهو التصريح الذى أحدث دويًا الشديد عليه على اعتبار أن قضية الدستور قضية مصرية خالصة لا يحق للمندوب السامى ولا لحكومته التدخل فيه.

لقد أدرك الشعب المصرى أن إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ هو أفضل الخيارات المطروحة وأبدت الأحزاب المصرية رغبتها فى تحقيق هذه الأمنية على اعتبار أن ذلك هو البديل الوحيد الذى يتفق وطموحات الشعب المصرى(١٠).

وهكذا أثبتت التجربة أن العقاد كان أكثر رجالات الوفد حصافة، حيث أدرك منذ الوهلة الأولى نوايا نسيم باشا تجاه دستور ١٩٢٣ وأخذ يحذر رجالات الوفد من مناوراته وخصوصًا وأن ارتباطه بالقصر والإنجليز كان دليلاً واضحًا على عدم صدق وعوده، إلا أن مصطفى النحاس كان يعتقد أن مهمة الحكومة تنحصر فى إعادة دستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات جديدة تؤدى إلى عودة الوفد إلى

الحكم وهى نتيجة كان يتوقعها النحاس باشا بناء على وعود قطعها نسيم باشا على نفسه.

وعلى الرغم مما أبداه نسيم باشا من بعض التحفظات على دستور ١٩٢٣ الا أن مصطفى النحاس كان يأمل التعامل مع الرجل بينما راحت غالبية الصحف المصرية تعبر عن قلقها بسبب تصريحات رئيس الحكومة فى الوقت الذى تضاعفت فيه حالات القلق والاضطراب بسبب تصريحات «صموبل هور» من أن دستور ١٩٢٣ لم يعد صالحًا وعلى الرغم من كل ذلك فقد بقى الوفد ممسكًا بشعرة معاوية مع الحكومة تقديرًا منه لحسابات أدرك عباس العقاد أنها لم تعد تتناسب وطبيعة المرحلة ومن الضرورى التخلى عن الحكومة لكى تسقط كما سقط غيرها(١١).

لم يلتفت العقاد لسياسة حزبه القائمة على فكرة المحافظة على الحكومة لكى يتاح لها فرصة عودة الدستور، وإنما أخذ يعبر عن رأيه وسط الرأى العام ثم انتقل إلى الكتابة فى الصحف منتقدًا الحكومة معلنًا هجومه عليها وخصوصًا أحمد نجيب الهلالى - وزير المعارف - الذى أخذ نجمه يصعد لدرجة أن توقع له البعض أن يكون رئيسًا للوزارة المقبلة بينما راح العقاد يشكك فى سياسة التعليم من خلال طرح كثير من القضايا التعليمية مدللاً على رغبة الوزارة فى صبغ التعليم بالصبغة الإنجليزية(١٢).

ثم انتقل العقاد إلى مرحلة نقد سياسة الوفد بسبب تأييده لوزارة نسيم، التى اعتبرها صنيعة القصر والإنجليز وأخذ ينشر

مقالاته كاشفاً النقاب عن مهمة الوزارة، التى جاءت خصيصًا للقضاء على دستور ١٩٢٣ بناء على نصائح بريطانيا ثم أخذ يكشف طبيعة العلاقة بين نسيم والإنجليز: «لقد قلنا منذ الساعة الأولى أن نسيم باشا قد ولى الحكم متفاهمًا مع الإنجليز على أن يحكم مصر من غير دستو ر سنتين كاملتين وأن الدستور الذى يقدم لمصر بعد ذلك لا يكون دستور ١٩٢٣ بل دستورًا جديدًا محدودًا»[١٣].

لقد أدرك النحاس أن العقاد على وشك الإجهاز على شعرة معاوية، وأدرك منه بأن الوزارة على وشك تحقيق وعودها، فقد استدعى العقاد (أكتوبر ١٩٣٥) إلى الإسكندرية حيث كان يقيم. النحاس.

ويروى العقاد تفاصيل هذا اللقاء: «النحاس: ماذا تصنع ياسيد عباس؟

إن الإنجليز يؤيدون الوزارة وأنا زعيم الأمة أؤيدها والأمة معى فماذا تصنع أنت بقلمك ياسيد عباس؟

العقاد: أنت زعيم الأمة لأن هؤلاء انتخبوك[١٤]. ولكننى لست كاتبًا بالانتخاب، قلمى هذا الذى تستضعفه سيسقط لك الوزارة النسيمية قبل أن ينبرى وسترى عما قريب.

ويضيف العقاد: إن الاستاذ عبد القادر حمزة قال يومئذ فى البلاغ إن الوفد مكره لا بطل فى سحبه لذلك التأييد وأنه لولا الحملة عليه فى روز اليوسف لأيد الحكومة النهاية[١٥].

لم يدرك النحاس خصوصية العقاد ورفضه لما يعرف بالالتزام الحزبى وتمرده على الأوامر وحساسيته الشديدة فيما يتعلق بكرامته بينما رأى العقاد أنه ليس رجلاً عاديًا وأن الوفد خاسر بخروجه لا محاولة ولعله اعتقد أن تصدعًا كبيرًا سيحدث فى الوفد يدفع كبار الوفديين إلى إرضائه بل والاعتذار له وهو ما لم يحدث.

ويعلق العقادعلى هذه الأحداث قائلاً: «إن السيدة فاطمة اليوسف قالت فى مذكراتها»[١٦] إن رسولا جاءها وعرض عليها على لسان المندوب السامى البريطانى خمسة آلاف جنيه شهريًا إذا أوقفت الحملة نهائيًا على نسيم.

ويروى أحد أصدقاء العقاد وكان مصاحبًا للعقاد أثناء لقائه مع النحاس ما حدث دون أن يذكر أن النحاس قال كلمة «إن الإنجليز يؤيدون الوزارة» وكانت آخر كلمة قالها العقاد لصديقه عقب هذا اللقاء: لسنا مع الوفد من اليوم[١٧].

لقد تزامن خروج العقاد من الوفد مع تصريح صمويل هور الذى عارض فيه دستور ١٩٢٣ ولذا فقد قامت المظاهرات فى القاهرة وطنطا وبعض المدن الأخرى معبرة عن غضبها وتصدى البوليس لطلبة الجامعة، الذين احتشدوا على كوبرى عباس وقتل طالبان وأصيب نحو عشرين[١٨].

وعلى الرغم من أن صمويل هور قد خفف من وقع تصريحه بتصريح آخر حاول فيه نفى أية نوايا تجاه أى دستور برغبة الشعب

المصرى إلا أن حالة الغضب العارم تنامت بشكل لافت وضاعفت سياسة حكومة نسيم باشا من تدهور الأوضاع، وانفرد رئيس الحكومة بممارسة كافة السلطات وهو ما لاحظته بعض الصحف لدرجة أنها شبهت أعضاء الحكومة بصبية فى «كتاب» يتحكم «عريفه» فى صبيته كما يشاء مما يتعارض مع كرامة الشعب المصرى(١٩).

لعلها كانت المرة الأولى بعد ثورة ١٩١٩ التى ينفعل فيها الشعب المصرى لهذه الدرجة من خلال وسائل متباينة لعبت فيها الصحافة دورًا مهمًا ولعبت التجمعات الشبابية والطلابية دورًا أكثر أهمية وبدا الموقف وكأن الوزارة قد أصبحت ألعوبة فى يدى صمويل هور، وفى كل الحالات كانت قضية الدستور هى محور القضية كلها وراحت الصحف المصرية من خلال سلسلة من المقالات والموضوعات التى كانت أشبه بالمنشورات السياسية، وكذا الكاريكاتيرات الساخرة التى صورت الحالة المصرية وكأنها على شفا هاوية من الثورة الفعلية(٢٠).

واللافت للنظر أن غالبية الشعب المصرى كان مدركًا لطبيعة الدور الذى يقوم به نسيم باشا وعلى الرغم من ذلك فإن القيادة الوفدية لم تستجب لمشاعر القاعدة العريضة وحاولت طرق عديدة كبح جماح الثورة الا آن صحيفة كروز اليوسف قد اكتسبت شهرتها الواسعة بسبب مقالات العقاد اليومية التى كان يتلقفها الناس باعتبارها منشورًا ثوريًا . ولعل ذلك كان سببًا كافيًا لكى يضاعف

العقاد من حملاته رافضًا أية ضغوط مما دفع بالسفارة البريطانية إلى محاولة الضغط على فاطمة اليوسف، التى تعترف بأنها قد رفضت كل محاولات السفارة البريطانية[٢٢].

ووسط تلك المهاترات الشديدة والتكهنات، التى راح الناس يتوقعونها كان لزامًا على الوفد أن يحدد موقفه، ولذا فقد أصدر بيانًا القى فيه باللائمة على الإنجليز، الذين يقيمون العقبات بهدف عدم إعادة الدستور ويعلن الوفد باسم الأمة:

«إنها ما قبلت يومًا ولن تقبل أبدًا من الإنجليز تعرضًا لدستورها ولا يسع الوفد إلا أن يحتج بكل ما أوتى من قوة على تدخل الإنجليز فى أمر دستور البلاد لأن كل تدخل منهم يتعارض مع الاستقلال.. ويعترف بيان الوفد بأن الوزارة رفعت إلى الملك خطابًا رسميًا تلتمس فيه الإذن بإعادة دستور ١٩٢٣ .. ويقرر البيان. بأن الوزارة قد قامت بواجبها ومازالت تواصل مع الأمة العمل على تحقيق عودة دستورها[٢٣].

وإذا كان الوفد قد حاول بهذا البيان أن يطيل من عمر الوزارة وأن يستشعر رئيسها بأنه يستند إلى قاعدة شعبية كرد على الحملات العنيفة التى راحت الصحف تضاعف منها كوسيلة للتعجيل بنهاية الحكومة.

لقد ادرك الوفد لكن بعد فوات الأوان أن تأييده لحكومة نسيم مبنى على حسابات خاطئة فالوزارة القادرة على إعادة الدستور

وإجراء انتخابات نزيهة حتمًا لابد وأن تكون وزارة قوية تستند إلى حركة شعبية وتتسم سياستها بالتوازن بينما كان نسيم وحكومته يفتقدان إلى هذه المقومات.

لذا فقد أدرك الوفد، لكن بعد فوات الأوان أنه ارتبط بقضية خاسرة فى الوقت الذى راح فيه العقاد يذكر الرأى العام أن حساباته كانت دقيقة وأن رأيه فى حكومة نسيم، منذ البداية أنها حكومة إنجليزية فكيف لها أن تعمل على عودة الدستور(٢٤).

لقد أدركت الزعامة الوفدية أن ما يقوله نسيم باشا علنًا يختلف عما يتحدث به فى صالونات السياسة الإنجليزية، ولعل ضغوطًا كثيرة قد وقعت على النحاس للانصراف عن مساندة تلك الحكومة ويبدو أن التراجع كان أمرًا صعبًا، ولذا فقد كان الهجوم على الإنجليز وسيلة عملية للبدء فى التراجع عن مساندة الحكومة فى محاولة للتوفيق بين دفع اتهام الناس إياه بإغماض العين عما يصيب المصالح القومية من ناحية والاحتفاظ بنسيم باشا من ناحية أخرى.

وهكذا أخذت كل الدلائل تشير إلى قرب نهاية الحكومة ووفقًا لرأى العقاد فإن السياسة البريطانية قد استوعبت الدرس واعتقدت أن تأييد النحاس لوزارة من الوزارات لا يكفى وحده لضمان التأييد من الرأى العام(٢٥).

وهكذا أدركت السياسة البريطانية أن تمسكها بحكومة نسيم قد أوقعها فى كثير من المشكلات وأنها قد استنفدت مهامها تمامًا ولابأس من التخلى عنها (٢٦).

ومن ثم فقد كان تخلى الإنجيز عن نسيم سببًا كافيًا لكى يتخلى الوفد عنه أيضًا وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ صدر الأمر الملكى بإعادة دستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة وبمجرد موافقة الحكومة البريطانية - ٢٠ يناير ١٩٣٦ - على الدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة مصرية بريطانية استدعى الملك نسيم باشا وأمره بتقديم استقالته.

ونستطيع أن نقول أن العقاد قد نجح بشكل لافت فى إثارة الرأى العام على حكومة نسيم من خلال صحيفة روز اليوسف التى انفردت بنشر مقالات العقاد اليومية، التى اتسمت بقدر كبير من التحليل والرؤية الثاقبة. ولذا فقد تركت أثرًا لم يكن متوقعًا ما عجل بنهاية الحكومة.

يحار الباحث وهو بصدد البحث عن تفسير منطقى عقلانى وراء تمسك النحاس بوزارة نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) والاستماتة فى سبيل استمرارها والرهان على حكومة تفتقد كل مقومات الاستمرار والنجاح.

فإذا كانت حجة الوفد أنها وزارة انتقالية ستعيد دستور ١٩٢٣ الذى سوف تجرى الانتخابات على أساسه ومن ثم فالوفد واثق من عودته فى نهاية المطاف، فإن النحاس قد أخطأ فى حساباته لأنه من المنطقى أن تكون النتائج غير مضمونة طالما كانت الوسائل ليست مشروعه فنسيم باشا وأعضاء حكومته جىء بهم لمزيد من سيطرة الإنجليز والقصر على الحياة السياسية المصرية وحكومة

كهذه افتقدت إلى كل مقومات الاستمرار والشرعية كيف يعلق النحاس عليها الأمل فى عودة دستور ١٩٢٣؟ هذه واحدة.

أما الثانية. فهى تتعلق بالديمقراطية داخل حزب الوفد، حيث ثبت من تجربة العقاد أنها كانت مفتقدة، فقد حرص النحاس على أن يلتزم الناس بفكرة واحدة وسياسة واحدة بحجة الالتزام الحزبى، الذى اتسع مدلوله بدرجة خطيرة.

لعل من الأفضل أن تتباين المواقف داخل الحزب، وأن يتسع صدر الهيئة الوفدية لسماع مختلف التيارات وخصوصًا فى مثل قضية نسيم باشا حيث يسمح بنقد الحكومة كنوع من المناورة السياسية كوسيلة لتبديد القلق الذى يعم معظم الشعب المصرى بسبب دفاع الوفد عن حكومة مؤهلة بطبيعتها إلى السقوط.

أما أن يمارس الوفد ضغطه على رجل كالعقاد بحجة الالتزام بالسياسة العامة للحزب فهو تبرير لا يستقيم وطبيعة المصالح القومية، التى فى حاجة إلى تنسيق المواقف.

واللافت للنظر فى قرار الوفد باعتبار صحيفة «روز اليوسف» خارجة عن الوفد ولا تعبر عنه بأى حال[٢٧].

إن حجة الهيئة الوفدية فى اتخاذها هذا القرار: أن رزو اليوسف قد اجترأت على نشر مقالات تتضمن الطعن فى الوفد ومكانته من الأمة، ولذا فإن هذه الجريدة لا تمثل الوفد فى شىء ولا صلة لها به[٢٨].

ولذا فقد اعتبرت الهيئة الوفدية أن الهجوم على نسيم وحكومته يعد هجومًا على الوفد وهى حجة بررت إقدام الوفد على فصل

الصحيفة ومن ثم فصل العقاد باعتباره مخالفًا لسياسة الحكومة. لقد أدرك العقاد أن معركته مع الوفد قد بدأت وخصوصًا ضد مصطفى النحاس ومكرم عبيد، ولذا فقد صدرت «روز اليوسف» فى اليوم التالى لفصلها من الوفد بمقال عنيف تحت عنوان «الرئيس الجليل مكرم عبيد يسوق البلاد بدسائسه إلى هاوية الخراب لسر إن طال احتجابه فلابد له من ظهور»[٢٩].

وعلى الجانب الآخر فقد شنت الصحف الودية حملة عنيفة على العقاد والصحف التى تناصره متهمة إياهم بقصر النظر وسطحية التفكير . و بالرغم من ذلك فهم لا يمثلون إلا أنفسهم[٣٠].

لقد كان توفيق دياب واحد من الصحفيين الذين وقع عليهم الاختيار ليخلف العقاد كواجهة صحفية معبرة عن سياسة الوفد إضافة إلى مهمته فى مهاجمة العقاد وإبراز سلبياته وراح الرجل يتهم العقاد فى شرفه وكرامته[٣١].

لقد أرادها العقاد معركة حامية ليكاشف الأمة بما اعتبره مناورات أقطاب الوفد خدمة لمصالحهم الخاصة على حساب مصالح الوطن الكبير أما توفيق دياب والذى سماه «الأستاذ المنطيق» فقد أراد العقاد أن يخاطبه بلغة تكسبه قدرًا من التقدير أمام الشعب، ولذا فقد حذره من التردى فى الحوار قائلا: إن قيامنا بواجب الدفاع عن أرض وطننا وعن مسقط رءوسنا اذا اقتضت الحال لا ينافى دفاعنا عن حقوقنا المغصوبة .. المسألة هى دفع عدوان حاصل قائم مكشوف النية لجوج لدود فى

حرمان هذا البلد حريته الدستورية وحريته الوطنية . ثم يصعد العقاد من هجومه مشبهًا توفيق دياب ومكرم عبيد وكل من يشايع النحاس بأنهم «كالسوائم» يساقون بإيحاء من السلطة البريطانية[٣٢].

ثم بدأت تتصاعد حدة المعارك بين العقاد والوفد بشكل أخرجها عن حدود الموضوعية حيث أصبح مصطلح الخيانة هو الوسيلة التى يشهرها كل من الطرفين فى وجه الآخر فى محاولة للإجهاز عليه لدرجة أن العقاد راح يتهم النحاس صراحة بخيانته للقضية المصرية بسبب التنازلات التى قدمها للمحتل واستحق بموجبها شهادة إخلاص من بريطانيا.

أما عن ضرورات الحرب، التى كان يتذرع بها أقطاب الوفد فيرد العقاد بطريقته اللاذعة:

«فلو صحت دعواهم لكانت مصر فى غنى عن الزعامة إن كان الزعماء قومًا متعطلين ولا عمل لهم فى السلم غير الولائم والأعراس وسماع التصفيق ولا عمل لهم فى الحرب غير القبوع فى حجور العبيد[٣٣].

وهكذا انحدرت لغة الحوار إلى الدرك الأسفل وخرج عن حدود الموضووعية سواء من جانب العقاد أو من جانب الوفد، الذى أخذ ينشر المقالات، التى أخذ أقطاب الوفد يكتبونها بأنفسهم حيث نشر مكرم عبيد تحت عنوان: «آخرة عباس العقاد حقيقة الكاتب وما كتب».

وأخذ يكيل للعقاد مقررًا أنه فقد كل شيء وغلب على أمره أن يسمح بالتفريج عن نفسه ولو بما ينفثه فى صدره ثم راح يدلل على خيانة الرجل الذى قرر أن يخرب بيديه العقل المصرى الأوحد فى وقت يعلم أن الوطن مهدد بخطر الحرب الداهم(٣٤).

وكعادة الوفد حينما يخرج عليه أحد فإن سلاح الخيانة هى الوسيلة التى يشهرها فى وجه خصومه ولابأس من أن يعلن أن ثمة دلائل مؤكدة على خيانة العقاد الذى يدفعه الخصوم لهدم الوفد فى زعامته وفى سياسته وهى مؤامرة صبغها الماكرون بصبغة التطرف وبذلوا فى سبيلها الجهود والنقود وثمة دلائل مؤكدة لا يتطرق إليها الشك فى ذلك(٣٥).

ويلاحظ أن سلاح الخيانة قد استخدمه الوفد كثيرًا ضد خصومه، وكانت جماعة مصر الفتاة فى مقدمة القوى التى ألصقت بها هذه التهمة، حيث أعلن النحاس من داخل مجلس النواب أن أحمد حسين وجماعته يعملون لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد(٣٦).

وقد أثار هذا الاتهام عددًا من أعضاء مجلس النواب، الذين طلبوا من الحكومة التحقيق فى هذه التهمة التى تصل بصاحبها إلى درجة العمالة(٣٧).

وتحت إلحاح أعضاء مجلس النواب ومطالبتهم التحقيق بواسطة النيابة العامة عجز النحاس على أن يقدم دليلاً مقنعًا ومن ثم فلم تر النيابة فى الأدلة التى قدمها الوفد ما يقيم دليلاً على إدانة

أحمد حسين وجماعته مما دفع برئيس مصر الفتاة إلى التقدم للقضاء مطالبًا بتعويض مالى كبير بسبب الأضرار التى لحقت به ولعلها كانت مناسبة لمناقشة الموضوع من جديد وإعادة استجواب مصطفى النحاس ليقدم ما يقيم دليلاً على اتهامه لمصر الفتاة إلا أن النائب العام قد قرر أن شهادة النحاس لاتستحق النظر(٣٨).

والحقيقة أن سلاح الخيانة والعمالة ضد المخالفين فى الرأى وسيلة تفتقد إلى القيم الديمقراطية النبيلة واعتقاد مصطفى النحاس أن تهمة كهذه كفيلة بالقضاء على مستقبل الشخص سياسيًا هو قول لا يتناسب ودور الحزب الذى قاد جماهير ثورة ١٩١٩ ولم تكن هذه التهم من بين الوسائل التى استخدمها سعد زغلول ضد خصومه أو مخالفيه فى الرأى وكثيرًا ما اختلف العقاد مع سعد زغلول ومنها على سبيل المثال اعتراض العقاد على خطبة العرش التى ألقاها سعد زغلول بعد أن ألف وزارة سنة ١٩٢٤، التى رأى العقاد أنها تجامل القصر على حساب المصالح العليا. وعلى الرغم من أن سعدًا صدم وفى النهاية تقبل النقد بطريقة لم تخلق نوعًا من المواجهة التى تصعد المسائل بطريقة لا تتناسب وزعامة الوفد.

وكان سعد حريصًا على أن يتعامل مع رجل كالعقاد بطريقة حضارية يحكمها الحوار الرقيق دون أن تحكمه عقدة الزعامة احترامًا لفكر العقاد، الذى يعترف بأنه لازم سعدًا سنوات وخالفه كثيرًا ولم يحدث ولو مرة أن طلب شيئا مخالفا لما نراه وإنما كان

يفتح باب المناقشة: «فإن خالفناه وأقنعناه لم يطلب منا كتابة ولم يلمح إلى طلبها أقل تلميح وكثيرًا ما كان يتلطف فيقول: أنت جبار المنطق يافلان»[٣٩] وهو اللقب الذى كثيرًا مايطلقه سعد على العقاد. لقد كان سعد زغلول يعرف جيدًا مكانة رجل كالعقاد ودرجة اعتداده بنفسه؛ ولذا فقد كان يعامله معاملة خاصة مقدرًا بقاء رجل من هذا النوع فى طليعة الوفد بعكس مصطفى النحاس. الذى لم يدرك خصوصية شخصية العقاد وتعامل معه من منطق الزعامة إضافة إلى سوء ظن النحاس فى معارضيه واعتقاده بأن ثمة خيانة وراء هذه المعارضة، إضافة إلى افتقاده إلى أى اهتمامات أدبية أو فكرية بعكس سعد زغلول الذى تعلم فى الأزهر وتتلمذ على محمد عبده مما أعطى شخصيته بعدًا ثقافيًا وأدبيًا لم يتوافر لخليفته [٤٠].

لقد عرف عن النحاس أنه سريع الانفعال قليل الدهاء والمرونة، ولذا فلم يستطع أن يفهم العقاد الذى يعترف بأنه إذا ما عومل بالتسامح لا يبدأ بعدوان أبدًا وإذا هاجمه أحد «لايرحمه» وقد أدرك سعد زغلول هذه الخصوصية فى شخصية العقاد، ولذا فقد كان يتصرف معه بذكاء شديد ولا بأس من أن يسميه أحيانًا «جبارًا» وأحيانًا أخرى يطلق عليه «جبار المنطق» وهى صفات فاخر بها العقاد وكان يردد ها كثيرًا كشهادة له من سعد.

كان من الممكن أن تمر هذه الزوبعة لو أن النحاس قد تعامل معها من منطلق استقلالية الرأى وخصوصًا وأن المعركة التى

اختارها النحاس لم تكن تستحق التضحية برجل كالعقاد فتوفيق نسيم وإسماعيل صدقى كلاهما كانا من أكثر رؤساء الوزارات جرأة على الدستور والأسباب التى دعت العقاد إلى الهجوم على وزارة نسيم جديرة بالنظر والدراسة؛ لأنها تتعلق بالدستور محور الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة.

وإذا كان العقاد كشخص قد خرج على الوفد فإن الوفد قد جند كل إمكاناته للإجهاز على الرجل والقضاء على مستقبله السياسى والأدبى لدرجة أن مكرم عبيد قد راح يتهم الرجل بالإلحاد: «فهو لا يؤمن بالله - لا عن فكرة أو دراسة - بل لأنه سبحانه قد شاء أن يكون العقاد أقل مالاً أو جاهًا من زملائه ومنافسيه أو لأنه أقل استمتاعًا بنعيم الحياة من غيره ممن يراهم دونه جدارة وعظمة .. لذلك يلاحظ الناس على كفره بالله طابعًا خاصًا يميزه عن سائر الملحدين هو طابع الانتقام»(٤١).

لعل تهمة الإلحاد كانت كفيلة بالإجهاز على مستقبل العقاد وهى تهمة يصعب قبولها؛ لأنها لا تتناسب ودور الوفد وتاريخه الوطنى إضافة إلى افتقادها إلى الموضوعية بحكم طبيعة الصراح الدائر.

ثم تأتى تهمة العمالة والخيانة حيث يدعى مكرم عبيد أن العقاد عمل مراقبًا للصحف المصرية تحت إشراف السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى(٤٢).

ومثل هذه التهم لو صدقها الناس لكانت كفيلة بالقضاء على الرجل الذى انبرى معتقدًا بأن الهجوم خير وسيلة للدفاع، ولذا فقد

أخذ فى إلقاء سيل من القذائف مشككًا فى الذمة المالية لكل من مكرم والنحاس متهمًا إياهما بسرقة أموال الشعب بحجة الصرف على القضية المصرية(٤٣).

وهكذا كانت معركة العقاد عنيفة غير مضمونة العواقب فالوفد يحظى بإجماع كاسح وبمجرد أن تبدأ صحف الوفد حملتها على شخص ما مشككة فى وطنية متهمة إياه بالعمالة والخيانة فذلك جدير بانزوائه والقضاء عليه، وتبدو صعوبة موقف العقاد لأنه يمثل الشىء ونقيضه فبالأمس القريب كان العقاد الصوت المعبر عن قضية الوفد فكيف وقد أصبح خصمًا عنيدًا له؟ الوفد يملك الصحف والمؤتمرات الشعبية الواسعة النفوذ بينما العقاد لا يملك إلا قلمًا كاد أن يقصف من هول الهجوم الكاسح عليه لولا صلابة فى الموقف وشجاعة فى الرأى وقدرة عجيبة على العناد والصمود والسخرية واستغلال أخطاء الوفد من خلال زعامته، حيث راح يرصد تصريحات مكرم عبيد، الذى صرح بأن الوفد قد تطور إلى زعامة وأن الزعامة قد تطورت إلى زعيم وأن الزعيم فوق الجميع(٤٤).

فكتب العقاد وبطريقته الساخرة العنيفة: «النهضة قد تطورت إلى وفد والوفد قد تطور إلى زعامة والزعامة قد تطورت إلى زعيم والزعيم هو مصطفى النحاس، ومصطفى النحاس هو مكرم عبيد.. ثم أخذ العقاد يكشف العلاقة بينهما وبين الإنجليز ثم أعلن تحديه: «ما أفلست مصر حتى يكون خير من فيها مصطفى النحاس

بلا عوض ولا شبيه ولا نظير ولئن أفلست فقد جلت مصيبتها عن العزاء»[٤٥].

والحقيقة أن جهوداً قد بذلت فى محاولة لعودة العقاد إلى الوفد وكان بعض الوفديين ممن لهم مكانة عند العقاد قد أجهدوا أنفسهم فى تصفية الموقف وهو ما رحب به العقاد الا أن النحاس قد اشترط أن تتوقف حملات العقاد ضد الوفد وحكومة نسيم وهو أمر إن قبله العقاد فيما يتعلق بالوفد فقد رفضه بخصوص الحكومة النسيمية.

وكان من بين الذين حاولوا رأب الصدع السيدة صفية زغلول، التى انصاع العقاد لها وتوقفت صحيفة روز اليوسف تماماً عن الهجوم على الوفد إلا أن صحيفة «الجهاد» الناطقة بلسان الوفد مضت فى هجومها، بل صعدت من حملتها بشكل أفقد الجميع الأمل فى أى محاولات قادمة[٤٦].

والحقيقة أن جبهة العقاد كانت أكثر استعداداً للصلح ولم توصد كل الأبواب؛ بل بقيت على شعرة معاوية حتى آخر لحظة لدرجة أن السيدة فاطمة اليوسف قد خاطبت مكرم عبيد تستحلفه باسم الوطنية المصرية أن يعيد النظر فى موقفه من العقاد الذى له من ماضية مع الوفد ومع القضية المصرية ما يجعله فوق مستوى الشبهات[٤٧].

واللافت للنظر فى رد مكرم عبيد على فاطمة اليوسف أنه أشاد بحرية الرأى داخل الوفد الذى لا يحجر على حرية إنسان. وعلى

الرغم من ذلك فقد كانت قضية العقاد فى مجملها قضية رأى لم يتحملها أقطاب الوفد ولم يقدروا أ هميتها سواء من حيث إثراء العمل السياسى أو من حيث مساحة الخلاف فى الرأى التى اعتبرها النحاس ومكرم خروجًا على السياسة العامة التى ارتضاها الوفد.

وهكذا تقطعت كل سبل الاتصال بين الطرفين وعجز كلاهما عن التعامل مع الآخر بشكل حضارى، حيث تعصب كل لما يعتقد أنه صواب وهى واحدة من العيوب الخطيرة التى لازمت العمل السياسى المصرى مما أضر بالقضية المصرية بشكل واضح.

ولما كانت صحيفة «روز اليوسف» قد أخذت تنشر مقالات العقاد وتبنت وجهة نظره، لذا فقد أصدر الوفد قرارًا باعتبارها صحيفة معادية(٤٨).

ومنذ اليوم التالى لصدور قرار الوفد أخذ العقاد فى كشف كل ما لديه من أسرار تتعلق بأقطاب الوفد، وقال فى أول تعقيب له على هذا القرار: «برئت من الوفد ألف مرة إن كانت هذه هى الوفدية، ثم أضاف: «ما علمناها حين أيدناها إلا حرية وكرامة. فكيف نفقد حريتنا وكرامتنا لأننا نطلب الحرية والكرامة للناس أجمعين، ماعلمناها حين أيدناها إلا أمة كاملة لا أمة منصرمة سائمة كما شاءت سياسة مكرم والنحاس فكيف تتعطل وظيفة النقد فى أمة كاملة من أجل وزارة لم ترفض قط للإنجليز مطلبًا ولم تحقق قط أملاً للمصريين(٤٩).

وفى هجوم العقاد على النحاس ومكرم عبيد تراجع عن كل التزاماته الوفدية التى آمن بها طوال حياته ولا أعتقد أن هذا التراجع يعد خيانة للجماهير وعودة إلى أحضان القوى المناوئة للوفد بقدر ما يمثل تراجعًا واضحًا للزعامة الوفدية التى فضلت المساومة على النضال الوطنى وتطلعت إلى الحكم أكثر من تطلعها إلى الجهاد الحقيقى. ولعلها كانت معركة شرسة تسلح من أجلها العقاد بكل وسائل الهجوم، حيث أخذ يصعد من هجومه على النحاس متهمًا إياه بالجهل وعلى حد قوله: «فالنحاس ليس خطيبًا ولا كاتبًا ولا مهيبًا وليس فيه من دواعى الشهر إلا مشابهته للعامة فى الذوق والشعور فهو لا يقيس من دواعى الشهرة إلا مشابهته للعامة فى الذوق والشعور فهو لا يقيس الشهرة ولا العظمة ولا المجد ولا أقدار الرجال إلا بالمقياس الذى يعرفه العامى فى الأسواق والزفة التى تطربه وتعجبه هى الزفة التى تعجب ذلك العامى وتطربه بغير اختلاف كبير ولا صغير[٥٠].

وإذا كان العقاد محقًا فى موقفه من الحكومة النسيمية فهو قد تجاوز حد الموضوعية فى هجومه الذى تجاوز كل حد ولعله قد أغضبته تلك الشعبية الكاسحة التى يتمتع بها النحاس حيث راح يعيب على النحاس أنه رجل عامى الذوق والسلوك، وكأن الزعماء لابد وأن يكونوا من سلالة خاصة حيث الأبهة والعظمة. ولعل هذا المعنى يتناسب وطبيعة العقاد الذى كان يعتقد أنه بحكم ثقافته

الرفيعة شخصا فوق مستوى البشر العاديين. ولعل هذا الإحساس بالذا ت المتضخمة كان من لزوميات شخصية العقاد.

وبمرارة شديدة يتسأل مكرم عبيد: أليس عجيبًا أن يطعن العقاد بعد مديح فى زعامة النحاس ووطنية مكرم عبيد.. وهلا أدرك المسكين أنه بذلك يضع نفسه بين شقى الرحى إذ لا مفر له من أحد أمرين: فإما أنه كان يبغى المديح نفاقًا. أو أنه كان يبغى من ورائه أجرًا وكلا الأمرين شر وأحلاهما مر .. يعلم المسكين أن الوطن مهدد بخطر الحرب الداهم وأن مصر بأسرها متحدة فى وفدها واقفة للإنجليز بالمرصاد وتطالبهم باستقلالها وإزالة العقبات من طريق دستورها[٥١].

وأمام دعايات الوفد الواسعة لم يملك العقاد إلا أن يكرر اتهامه للنحاس ومكرم بالسرقة والنصب على العامة[٥٢].

ولما كانت المعركة الكلامية قد تفاقمت فقد راح مكرم عبيد يتهم العقاد بالجهل وضعف الخلق فهو فى أدبه مثله فى شعره مثله فى وطنيته، قوال، طبال أما اذ انكشف عنه الغطاء وانقشع الطلاء فهو هواء وهباء[٥٣].

لقد أراد أقطاب الوفد تجريد العقاد من هويته الوفدية ومن ثم تجريده من أهم ما تميز به، حيث ساد الاعتقاد لدى دوائر الوفد أن شعبية العقاد ككاتب وكأديب ترجع إلى الوفد الذى وفر له فرص الكتابة من خلال كل الصحف الوفدية التى سابقت على نشر

مقالاته ودراساته. ولذا فإن مهاجمته والتشكيك فى إمكاناته كل ذلك جدير بالقضاء على مستقبله الأدبى والسياسى.

لقد كان من الصعب التشكيك فى قدرة العقاد ومكانته الثقافية وإن نجح الوفد فى تضييق الخناق عليه ومحاصرته لدرجة أرهقت العقاد ودفعت به إلى مزيد من الاهتمامات الأدبية والثقافية لكى يبدأ سلسلة جديدة من روائع أعماله التى أثرت المكتبة العربية.

من الممكن أن يختلف الناس كبشر حول قضايا سياسية معينة لكن أن يصل الخلاف لدرجة أن كل طرف فى محاولة للإجهاز على الآخر يستبيح لنفسه أن يستخدم كل الوسائل حتى ولو كانت بعيدة تمامًا عن الواقع فهو أمر يتعارض بشكل واضح مع الممارسة الديمقراطية والأخلاقية.

ولا نستطيع أن نجد عذرًا لأى من الطرفين، حيث وصل الحوار السياسى إلى درجة من التدنى ولم يكن العقاد واحدًا من الذين يقبلون الهزيمة بسهولة وإنما كان لقلمه اللاذع ومعرفته بأسرار الوفد فى مقدمة العوامل التى أساءت إلى النحاس وخصوصًا فيما يتعلق ببعض المسائل المالية[٥٤]، التى صدمت مشاعر الجماهير، لعل زعماء الوفد قد أدركوا حقيقة الخطأ الكبير، حينما سمحوا لصحفهم ولأقلامهم أن تشوه صورة خصومهم، وكان العقاد نفسه فى مقدمة من استخدموا للإجهاز على مخالفيهم والمتتبع لصحف الوفد منذ العشرينيات يلمس هذه الحقيقة فكل مخالفيهم عملاء وخونة.

ويبدو أن مقالات العقاد واتهامه لأقطاب الوفد بالسرقة كانت لها مردودها الكبير لدرجة أن رجلاً كأحمد ماهر، أخذ ينفي اتهامات العقاد ضد مكرم والنحاس مشككاً في أهدافه محاولاً إثبات ما يقيم دليلاً علي نزاهة الرجلين[٥٥].

ويبدو أن العقاد لم يتوقع من أحمد ماهر هذا الموقف. ولذا فقد أخذ يكيل له بطريقة قاسية متهمًا إياه بالكذب والنفاق وإلا فلماذا اختلف مع الوفد لسبب تافه بينما يحرم العقاد من أن يخالف الوفد من أجل حقوق البلاد[٥٦].

واللافت للنظر أن العقاد قد تحول عن الوفد بشكل جعله فى المعسكر الأكثر عدواة للوفد، حيث أخذ يرصد العديد من المآخذ كدليل على تآمر الوفد مع الإنجليز بل وذهب إلى أن النحاس شخصيًا ضليع فى مؤامرة يدبرها الإنجليز بهدف الحيلولة دون عودة دستور ١٩٢٣ أو أى دستور آخر يراعى فيه مصالح الأمة[٥٧].

وعلى الجانب الآخر فلم تكن الحكومة البريطانية مدركة حجم المصاعب التى أحدثها تصريح «صمويل هور»[٥٨]. لقد أحدث هذا التصريح دويًا هائلاً لدرجة أن غالبية الأحزاب المصرية رحبت بفكرة نسيان الماضى والالتفات إلى الحاضر خوفًا من ضياع استقلال مصر على الرغم من أن بعض الأحزاب الصغيرة راحت تغازل الإنجليز إدراكا منهم لرغبة بريطانيا فى إبرام معاهدة مصرية بريطانية وحاجتها إلى ذلك أكثر من أى وقت مضى ومن ثم فإن التقارب مع الإنجليز قد يتيح لهم فرصة تشكيل حكومة تحقق هذا الإنجاز الخطير.

ولعل الوفد قد أدرك هذ الحقيقة، ولذا فقد أخذ يبدى العديد من مظاهر التذمر من خلال حركة الغليان الشعبى، والتى تمثلت مظاهرها فى العديد من أشكال المد الشعبى وفى الوقت نفسه فلا مانع من أن يصرح أقطاب الوفد برغبتهم الشديدة فى التعاون مع الإنجليز كحليف فى الظروف الراهنة لمواجهة الخطر المشترك(٥٩).

لقد أدراك النحاس أن الإنجليز يعولون كثيرًا على الوفد فى مثل تلك الظروف وظهرت العديد من مؤشرات هذا الاتجاه، الذى راح يرصد العديد من الملاحظات كدليل على تآمر الوفد مع الإنجليز واقتبس من تصريحات المسئولين البريطانيين ما يقيم دليلاً على أن مصر قد فقدت استقلالها الحقيقى بسبب رهان الوفديين على وزارة خاسرة(٦٠).

لقد انزعجت الحكومة البريطانية من تلك الحملة القومية، التى تبنتها معظم الصحف الحزبية سواء ضد الوزارة النسيمية أو ضد الإنجليز أنفسهم، تلك الحملة التى كان للعقاد فيها الدور الأكبر، حيث بدت مقالاته أقرب إلى المنشورات الثورية منها إلى المقالات السياسية، بينما كانت الأوضاع الدولية تزداد تعقيدًا، ولذا فقد تقدمت الحكومة بمرسوم قانون يمنع الأخبار الكاذبة أو المحرفة والكتابات الشديدة أو الصور السيئة.

وفى منتصف نوفمبر ١٩٣٥ فوجئ الرأى العام المصرى بنشر القانون على النحو التالى:

مادة أولى: يجوز لوزير الداخلية الأمر بإيقاف نشر عدد واحد من أية جريدة من غير إخطار سابق وبضبط المطبوعات المعدة للنشر أو التوزيع، إذا كانت تؤدى إلى الإخلال بالأمن أو النظام العام ويجوز لمجلس الوزراء إذا تكرر إيقاف نشر جريدة أو ضبط أعدادها فى الظروف المتقدم ذكرها أكثر من مرتين أن يقرر تعطيلها لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا بالنسبة للجرائد التى تصدر ثلاث مرات أسبوعيًا أو أكثر وخمسة وأربعين يومًا بالنسبة للجرائد التى تصدر ثلاث مرات فى الأسبوع أو أكثر وخمسة وأربعين يومًا بالنسبة للجرائد الأسبوعية وستة أشهر فى الأحوال الأخرى ويجوز تجديد أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى سيرتها الأولى.

المادة الثانية: على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. ووافق مجلس الوزراء على هذا المرسوم بجلسته المنعقدة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥(٦١).

لقد جاء هذا المرسوم بمثابة رد فعل عنيف استهدف الصحف التى أثارت الرأى العام ضد الحكومة النسيمية والإنجليز واللافت للنظر أن الصحف الوفدية لم تستهجن هذا القانون مما يؤكد رضاها عن هذا الإجراء فى وقت كانت فيه الصحف المصرية قد قطعت شوطًا كبيرًا فى سبيل التعبير عن حرية الرأى والعودة لتكبيل تلك الحرية تنم عن ضعف واضح للإدارة المصرية التى راحت تتخبط بسبب ضغط السياسة البريطانية.

وفى ٢١نوفمبر ١٩٣٥ قرر مديرو الصحف المصرية احتجاب صحفهم ليوم واحد (٢١ نوفمبر ١٩٣٥) احتجاجًا على السياسة البريطانية وموقف الوزارة النسيمية، وكذا القوانين الاستثنائية الخاصة بالصحافة(٦٢).

يبدو أن الوفد قد أدرك خطورة الدور الذى يقوم به العقاد سواء من خلال كتاباته أو تحريض أصدقائه من الصحفيين ضد الوفد وحكومة نسيم، ولذا فقد لعب أقطاب الوفد دورًا هامًا فى سبيل إفساد العلاقة بينه وبين السيدة فاطمة اليوسف، التى سبق لها وتبنت قضيته من خلال صحيفتها «روز اليوسف».

ونشرت إحدى الصحف (٦٣) بيانًا للعقاد يعلن فيه توقفه عن العمل فى صحيفة روز اليوسف. لعلها كانت مفاجأة على اعتبار أن تلك الصحيفة هى التى سبق لها أن تبنت الهجوم على الوزارة النسيمية وبسبب هذا الموقف اعتبرها الوفد صحيفة معادية له ويسببب إصرار العقاد على استمرار الكتابة فيها أصدرت الهيئة الوفدية قرارًا بفصله من الوفد.

لقد كان من الطبيعى أن يفسر الناس هذا الخروج المفاجئ على أن هناك مؤامرة قد حيكت ضد العقاد ولعل ضغوطًا قد وقعت على السيدة فاطمة اليوسف من أقطاب الوفد مما دفع بها إلى أن تنشر ردًا تبرر فيه أسباب خلافها مع الأستاذ العقاد:

«لقد كانت الجبهة الوطنية فكرة خرجت من هذه الجريدة «روز اليوسف» .. ولما لم نكن حزبًا من الأحزاب خارجًا على الجبهة

الوطنية، ولما كانت الأحزاب كلها قد انضمت إلى هذه الجبهة ولما كنا صحيفة تعتبر منبرًا من منابر الرأى العام فلقد كان لزامًا علينا ونحن أول الساعين لتأليف القلوب وتناسى الأحقاد ألا نضع أمام الجبهة الوطنية ما يعرقل سعيها فى سبيل القضية المصرية المقدسة واختلفت وجهة نظرى هذه مع وجهة نظر الأستاذ العقاد(٦٤).

لقد إدركت السيد ة فاطمة اليوسف طبيعة المصاعب التى تواجهها بسبب استمرارها فى الخط الذى ارتضاه العقاد لعل اخطرها مقاطعة الناس لصحيفتها بسبب دعايات الوفد وحملاته العنيفة ضدها بل ودعوة النحاس شخصيًا إلى مقاطعتها مما سبب لها خسائر مادية وأدبية كبيرة فى الوقت الذى راحت فيه الجبهة الوطنية تتبلور فى شكل اتفاق بين الأحزاب من خلال مساندة الصحف المصرية كلها وهى متغيرات لم يقنع بها العقاد حيث كانت كراهيته للنحاس ومكرم فوق كل اعتبار. ومن ثم كان من الطبيعى أن يقع الصدام بين روز اليوسف وبين العقاد.

وتضيف السيدة فاطمة اليوسف فى مذكراتها سببًا آخر ضاعف من غضب العقاد، حيث منعت نشر مقال «كليم أبو سيف» صديق العقاد، الذى غضب كثيرًا وكتب بيانه الذى أعلن فيه تخليه عن العمل فى روز اليوسف(٦٥).

ويرفض العقاد أن يكون موضوع صديقه «كليم أبو سيف» سببًا لخروجه من روز اليوسف(٦٦) . إلا أنه لم يعلق على موضوع الجبهة الوطنية، الذى رفض الانخراط فيها مما كان سببًا مباشرًا لتصادمه

مع فاطمة اليوسف التى رأت أن الالتزام بالجبهة الوطنية مصلحة قومية عليا، بينما كان غضب العقاد على الوفد وزعامته قد تجاوز كل الاعتبارات ورفض تقدير الضرورات التى واكبت عمل الجبهة الوطنية التى استبشر بها المصريون واعتقدوا أنها بداية للخروج من الواقع المرير.

لقد كان الموقف عصيبًا بالنسبة للعقاد فهاهى روز اليوسف وقد تراجعت عن خط العقاد وها هى الأمة كلها وقد باركت الجبهة الوطنية وهاهى كل الأحزاب وقد بدت، وكأنها قد اتفقت على السياسات العامة والعقاد وقد انفرد وحده بخط مغاير وكرامته تحول دون انخراطه فى الجبهة الوطنية حتى لا يبدو وكأنه يتقرب من الوفد وصلته بقرائه قد انقطعت بعد أن ترك روز اليوسف ومن الصعب عليه أن يلزم داره، إن قضيته الأساسية لم تنته بعد فالوفد فى طريقة إلى أن يتبوأ مكانته وهو ما يضاعف من مرارة العقاد الذى راح يبحث عن صحيفة تتبنى أفكاره وخطه السياسى وهى مسألة غاية فى الصعوبة حيث انضوت الأحزاب والصحف فى الجبهة الوطنية. لقد اعتقد العقاد أنه يستطيع مواصلة معركته التى حددها فى الوفد والإنجليز من خلال صحيفة «الضياء»، التى اشتراها من صاحبها «عبد الحميد حمدى» ولأسباب حزبية خالصة فقد قام إبراهيم عامر باشا بتمويل تلك الصحيفة وبطريقة سرية إلا أن إصدار الصحيفة الجديدة لم يستمر أكثر من أسبوعين حيث انتشرت الأوقاويل

والتلميحات حول مصدر المال الذى يمول تلك الصحيفة ولم يستطع العقاد أن يفصح عن مصدر تمويله لأسباب تتعلق بشخص الممول، ولذا فقد ظهرت حركة قومية لمقاطعة الصحفية، حيث فشلت تجربتها وامتنع الناس عن شرائها.

أعتقد أن الحركة القومية، التى تبناها الشباب وراء فشل تجربة العقاد، الذى قرر التوقف عن إصدار الصحيفة ويعترف العقاد بأن صحيفته قد حوربت حربًا لاهوادة فيها [٦٧]. والحقيقة أن جماهيرية العقاد ككاتب سياسى خلال تلك الفترة قد ارتبطت وجدانيًا بحركة الوفد السياسية ونضاله ضد الاستعمار مما خقق له جماهيرية لم يسبق لحزب آخر أن حققها، ولذا فقد ارتبط العقاد بالوفد مما ضاعف من إقبال الناس على مقالاته باعتبارها معبرة عن الوفد وحركته.

وقد اختار العقاد أن ينفرد بموقف خاص به فى وقت تتطلع فيه الأمة كلها إلى الوحدة بهدف الضغط على بريطانيا لانتزاع الاستقلال، لذا فإن رؤية العقاد السياسية وحساباته قد توقفت عن مجاراة المتغيرات السياسية، التى أحدثتها الحركة الطلابية فى الشارع المصرى.

والسؤال الذى يطرح نفسه: إلى أى حد تأثرت شعبية النحاس والوفد بسبب حملات العقاد: لقد تعرض الوفد لحركة انشقاقات كبيرة منذ ١٩٢١ حينما استقال من الوفد على شعراوى باشا ومحمد محمود وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى

السيد ومحمد علوبة بسبب عدم نزول سعد زغلول على رأى الأغلبية فيما يتعلق بمفاوضات عدلى، التى اقترحها الإنجليز، ثم تعمق هذا الخلاف سنة ١٩٢٢ (٢ أكتوبر) حينما أجمع المنشقون عن سعد على تأليف حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا(٣٠ أكتوبر) ثم أعقب ذلك مجموعة من الانقسامات بدأت بالهيئة السعدية وانتهت بما عرف باسم «الكتلة الوفدية».

وعمومًا فإن خروج العقاد لا يقارن بتلك الانشقاقات، حيث كان شخصًا بمفرده وإن تبعه بعض الشباب أمثال مأمون الشناوى وأحمد مخيمر ومحمد خليفة التونسى والعوضى الوكيل وجميعهم من أصدقاء العقاد. وعلى الرغم من ذلك فإن خروج العقاد على الوفد يعد خسارة كبيرة فلم يكن الرجل شخصًا عاديًا وإنما كان رمزًا من الرموز الشامخة، التى عمقت من مصداقية الوفد وضاعفت من تأثيره على الناس.

إضافة إلى أن ارتباط رجل كالعقاد بالوفد يعد من أكبر الدعايات التى دفعت بالكثيرين من الشباب إلى الارتباط بالوفد فلا ننكر أن مقالات العقد كان لها وقع السحر على الشباب المتطلع إلى القضية المصرية المتردد أحيانًا فى تحديد موقفه بين التيارات السياسية والفكرية المتناقضة.

لقد كان لكتابات العقاد الجادة وشخصيته العصامية أكبر الأثر فى التأثير على الشباب بدفعه إلى الانخراط فى الوفد إضافة إلى ما كان يملكه العقاد من مقدرة هائلة عى التحليل السياسى والتعبير

عن ثورة ١٩١٩ التى ارتبطت فى وجدان الناس بالوفد وسعد زغلول من خلال ما كان يكتبه العقاد كواحد من رموز ١٩١٩.

وتبدو خسارة الوفد أكثر حينما استغل خصوم الوفد موقف العقاد كدليل على ديكتاتورية الزعامة الودية التى فشلت فى استيعاب رأى جديد بالنظر كرأى العقاد بينما كان قطاع كبير من الشباب يميل بطبيعته إلى التطرف فى المواقف السياسية ومن ثم فقد كان لحملات العقاد على النحاس ومكرم أكبر الأثر فى دفع هؤلاء الشباب إلى الخروج على الوفد والانخراط فى تيارات كانت تموج بها البلاد بين اليمين واليسار.

لقد كانت القوى المناوئة للوفد تترقب أى انشقاقات يتمخض عنها إضعاف الوفد أو التأثير فى شعبيته. ومن ثم فقد راحت تتسابق فى محاولة لجذب العقاد ولعلها كانت فرصة استغلتها جماعة « مصر الفتاة»، حيث بعث أحمد حسين برسالة إلى العقاد يذ كره بأن القضية المصرية لن تحل بالتفاهم ولا بسياسة اللين ولكنها لا تحل إلا بالقوة والتضامن ثم راح يقدم اقتراحه الشهير بمقاطعة الإنجليز وفى نهاية رسالته يطالب العقاد صراحة بالانضام لمصر الفتاة، التى تضم أعز الشباب وأصدقهم(٦٨).

وإذا كان قد سبق للعقاد أن هاجم أحمد حسين وجماعته واتهمهم بالحمق والجهل والشطط، لذا فقد صارح فتحى رضوان وأحمد حسين بما قال من ارتباطهم بالقصر وصدقى وبعد حوار طويل حول مبادئ تلك الجماعة صرح العقاد بأنه قد أصبح على

ثقة من أن مبادئها سليمة وأن معظم أعضائها مخلصون فى مبادئهم ومصر فى حاجة ماسة إلى جماعة كمصر الفتاة. إلا أنه على ما يبدو فيما يتعلق بعلاقتهم بالقصر وصدقى فلم يقنع العقاد بمبرراتهم، ولذا فلم يقطع على نفسه وعداً بالانخراط فى تلك الجماعة أو الدعوة إلى مبادئها(٦٩). ونكاية فى الوفد أخذ العقاد فى تلبية الدعوة التى وجهت إليه من محمد محمود - رئيس الأحرار الدستوريين - لحضور حفل يقيمه الحزب ويلقى فيه رئيس الحزب خطابًا سياسيًا.

يبدو جماهير الأحرار الدستوريين كانت تتطلع إلى انضمام العقاد إلى حزبهم، حينما أخذوا يهتفون باسمه بمجرد ظهوره فى مكان الاحتفال طالبين منه إلقاء كلمة ولم يستطع الرجل أن يرفض وارتجل كلمة قصيرة أظهر فيها إعجابه بما طرحه محمد محمود باشا من موضوعات تصلح لنقاش قومى(٧٠).

وعلى الرغم من أن العقاد لم يهاجم الوفد فى تلك المناسبة إلا أن مجرد حضوره كان تراجعًا عن عدائه التقليدى للأحرار الدستوريين والذى سبق له أن اتهمهم بأشنع التهم ونعتهم بالخيانة العظمى ولم يحدث فى سياسة الدستوريين من التغيير ما يدفع العقاد إلى إعادة النظر فى مواقفهم إلا إذا كان عداؤه للوفد يعد سببًا كافيًا لهذا التراجع.

يعلق العقاد على خطبة محمد محمود: «إن الحالة النفسية التى تدفع بأصحاب التفكير الهادئ الرزين من المصريين إلى الاقتناع بأن

الخطة التى ساروا عليها حتى اليوم فى معالجة العلاقات الإنجليزية المصرية إنما كانت خطة خاطئة»(٧١).

لم يدرك العقاد أن حركته قد تحددت وأن مواقفه تجاه أحزاب الأقلية فى حاجة إلى تبرير وأن حصار الوفد له قد ضيق عليه الخناق لدرجة حدت من حركته. ومن ثم فقد أعطى خصومه ما يقيم دليلاً على ضعف موقفه.

يبدو أن الجماهير قد ملت لغة الحوار السياسى الهزلى الذى أتقنه العقاد وهو بصدد النيل من النحاس، الذى حمله مسئولية تدهور الأوضاع السياسية، التى شبهها بولائم «المعلمين» على القهوات البلدية، يقدم «المعلم» مصطفى النحاس فنجال قهوة أو إبريق شاى إلى «المعلم» جون بول فلا تمضى لحظة حتى يقابله جون بول ويدوم، الجبا» يا معلم ويعدد العقاد ما يعتقد بأنه سلسلة من التنازلات التى أقدم عليها مصطفى النحاس بدءًا من التبرع بالسودان ووصولاً إلى ضياع دستور ١٩٢٣ (٧٢).

والحقيقة أن الوفد قد أدرك، لكن بعد فوات الأوان أن الحكومة النسيمية غير مأسوف عليها وأن اعتماده عليها فى عودة دستور ١٩٢٣ هو من قبيل الرهان الخاسر بعد أن أجمعت كل القوى السياسية أن حكومة نسيم باشا لن تحقق أية مصلحة قومية إلا التنازل للإنجليز والقصر عن حقوق دستورية مشروعة(٧٣).

وتحت ضغط الحركة الطلابية لم تتردد الأحزاب السياسية فى إصدار بيانات تندد بالحكومة والإنجليز بما فى ذلك الأحزاب التى

كانت على علاقة بالقصر والإنجليز، التى رأتها فرصة مناسبة لتوسع شعبيتها.

لقد كان لموقف حكومة نسيم من ثورة الطلاب واستخدامها كل وسائل العنف مما ترتب عليه استشهاد عدد من الطلاب كل ذلك كان سببًا كافيًا لكى يصدر الوفد بيانًا يستنكر فيه موقف الحكومة ويحملها مسئولية إراقة الدماء(٧٤).

ويبدو أن جهودًا قد بذلت من جانب بعض عقلاء الوفد لعودة العقاد بما يحفظ له ماء وجهه، اعتقادًا بأن الظروف الصعبة التى يمر بها العقاد ستدفعه إلى الموافقة وتمخضت المشاورات عن اقتراح بإصدار صحيفة يومية يتولى العقاد رئاستها وطبيعى أن تكون معبرة عن الوفد وكعادة العقاد الذى لا يقبل أنصاف الحلول حيث يعترف أحد أصدقائه: «لقد استند العقاد على كرسيه وقال: إننى أقبل رئاسة تحرير هذه الصحيفة على شرط واحد هو خروج النحاس ومكرم عبيد من الوفد»(٧٥).

وإذا كان قد سبق للعقاد أن أبدى استعداده للتصالح إلا أن الخصومات مع النحاس ومكرم قد قطعت شوطًا يصعب التراجع عنه.

وهكذا أخفقت كل المساعى المبذولة وتصاعدت الحرب ضد العقاد تولاها ساسة وصحفيون حيث أخذوا يتهمون العقاد بأشنع التهم وأقساها وتحول العقاد بعد أن كان كاتب الشعب الأول،

جبار المنطق (كما كان يسميه سعد زغلول) إلى عميل لكل من يدفع أكثر، ملحد، جاهل فى ثقافته، طفل فى سلوكه، مجنون فى مظهره(٧٦).

وهكذا أرادها الجميع معركة لا هوادة فيها، الصحف الوفدية تنفرد باتهام العقاد بكل العمالة والخيانة؛ لأنه تجرأ وعارض مكرم والنحاس والعقاد من جانب يستميت دفاعًا عن نفسه ويكشف من أسرار الوفد ما يعتقد بأنه خيانة للأمة وتسعفه ثقافته اللغوية وذاكرته الحافظة بقاموس من الشتائم مما يحدث قدرًا كبيرًا من البلبلة والإحباط لدى قطاعات عريضة من الشعب، الذى اهتزت فى نظره صور تلك الرموز الشامخة وما أسهل أن يتهم كل طرف الآخر بالخيانة وما أسهل أن تسود الفتنة فى مجتمع يتطلع إلى التكاتف والوحدة.

وهكذا كانت القضية المصرية، غالبًا ضحية لساستها الذين يثورون من أجل كرامتهم أكثر من ثورتهم ضد المحتل وعلى استعداد دائمًا لأن يتفاوضوا ويساوموا ويتنازلوا باسم الوطن لكنهم دائما يشعلونها نارًا حامية حينما تتعلق القضية بأشخاصهم ومصالحهم وهكذا كانت مصر دائمًا ضحية لخلافات ساستها.

والمتتبع لصحيفتى روز اليوسف والجهاد مثلاً خلال النصف الثانى من العقد الثالث يلمس إلى أى حد أسهمتا فى تعميق الإحساس بالإحباط واليأس، بسبب تلك المعارك التى شغلت حيزًا كبيرًا من اهتمامات الناس(٧٧).

وإذا كان الوفد قد راح يشكك فى إخلاص العقاد لدرجة اتهامه بأنه جزء من مؤامرة كبرى خطط لها خصوم الوفد إلا أنه قد عجز عن تقديم دليل على تلك المؤامرة مما يقطع بأن تلك المعارك كانت نوعًا من مناطحة الهواء.

والحقيقة أن كل طرف يعد مسئولاً بقدر معين عن تصعيد الموقف إلى هذا الحد الخطير ولم يستطع النحاس أن يتعامل مع العقاد كما كان يفعل سعد زغلول، الذى كان يسمح له بقدر كبير من الحوار تقديرًا لمكانته الأدبية والثقافية ووسيلة لترويضه وكبح شطحاته ككاتب يلعب الخيال دورًا كبيرًا فى تحديد رؤيته السياسية.

لقد كان من الممكن لو أراد النحاس أن تكون حملات العقاد على الحكومة والإنجليز وسيلة لخدمة القضية الوطنية على اعتبار أن صحيفة «روز اليوسف» لم تكن وفدية تمامًا وإتاحة الفرصة لكاتب كالعقاد أن يقول ما تعجز الصحف الوفدية عن نشره يعد وسيلة للمناورة السياسية بهدف دفع الحكومة إلى التمسك بدستور ١٩٢٣. هذا من جانب ومن جانب آخر فقضية الخلاف لا تمثل استراتيجية ثابتة لحزب الوفد وإنما هو نوع من الحسابات التى لم يكن الوفد واثقًا من نتائجها؛ لأن اتخاذ القرار لم يكن فى يد الحكومة بل كان فى يد الإنجليز والقصر وكل التجارب أكدت أن الاعتماد على حكومة ضعيفة كحكومة نسيم لا يحقق أية مكاسب قومية بل يتفاقم النفوذ البريطانى فى ظل تلك الحكومات التى تفتقد إلى الرقابة الشعبية.

وأعتقد أن وجهة نظر العقاد فى تلك القضية كانت أكثر تحقيقًا للمكاسب الوطنية ورجل كالعقاد كان مفكرًا أكثر منه سياسيًا ومن ثم فمن الواجب أن يقدر رأيه وأن يناقش بموضوعية وألا يعامل بمفهوم الالتزام الحزبى، الذى يتسع مدلوله أحيانًا بشكل يكبل لغة الحوار داخل الحزب ويصنع هالة للزعامة باعتبار أنها لا تخطئ أبدًا بينما الفكرة فى مجملها قائمة على المصلحة الوطنية التى هى فى أشد الحاجة إلى كل الآراء.

إضافة إلى أن الوفد كان حزبًا كبيرًا ضم بين صفوفه كل التيارات المتباينة اجتماعيًا وثقافيًا واختلاف الآراء فى حزب كهذا قضية واردة لكن على ما يبدو كان لخصوصية العقاد ومكانته أثر كبير فى عدم تقبل الزعامة الوفدية لهذا المنطق.

الهوامش

(١) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص ١١٠.

(٢) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الأول - دور الانعقاد الأول ٢٢ - ٢٧/ ٩ ص٩٥٣.

(٣) نفس المصدر السابق ص ٩٥٣ - ٩٥٦، روز اليوسف ٢٨- ٨ - ١٩٢٦.

(٤) العقاد، برنارد شو، ص ١٤٧ ، ١٤٨.

(٥) روز اليوسف ٦ - ٤ - ١٩٣٥.

(٦) روز اليوسف ٨ - ٤- ١٩٣٥.

(٧) د. نعمات أحمد فؤاد، الجمال والحرية والشخصية الإنسانية فى أدب العقاد ص٣٥.

(٨) صحيفة البلاغ ٢٥ - ١١ - ١٩٣٤.

(٩) صحيفة روز اليوسف ١٥ نوفمبر ١٩٣٥.

(١٠) روز اليوسف ١٦ نوفمبر ١٩٣٥، نفس المرجع ١٥ نوفمبر ١٩٣٥.

(١١) البلاغ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥.

(١٢) عامر العقاد ، مرجع سبق ذكره ص ١٥٨، فاطمة اليوسف ذكريات فاطمة اليوسف ص ١٧٨.

(١٣) روز اليوسف ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥، عامر العقاد المرجع السابق ص ١٥٥.

(١٤) مشيرا إلى الحاضرين.

(١٥) عباس العقاد، يوميات جـ ٣ص ٦، ٧.

(١٦) مذكرات فاطمة اليوسف ص ١٧٤.

(١٧) طاهر الجبلاوى، مع العقاد ص ٣١.

(١٨) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية حـ٢ ص ٢٠٢.
(١٩) روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٣٥.
(٢٠) نفس المرجع السابق ٢،٣، ٤ نوفمبر ١٩٣٥.
(٢١) فاطمة اليوسف، مرجع سبق ذكره ص ١٦٢، ١٧٣.
(٢٢) نفس المرجع السابق ص ١٥٦، ١٥٧.
(٢٣) صحيفة الأهرام، روز اليوسف الأول من نوفمبر ١٩٣٥.
(٢٤) البلاغ ٣ نوفمبر ١٩٣٥.
(٢٥) عباس العقاد - يوميات حـ ٣ ص٨.
(٢٦) د. يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره ص ٢٧٨.
(٢٧) صحيفة كوكب الشرق، الأهرام ٢٩ - ٨ - ١٩٣٥.
(٢٨) نفس المرجع السابق.
(٢٩) يقول العقاد: «يراد منا أن نخدع الأمة بقرب عودة الدستور ونحن على يقين حازم أن الأمر غير جد .. يراد منا أن نهلل بالتبليغ البريطانى كما هللت الصحافة المكرمية .. والتبليغ البريطانى مع ذلك حماية من أشنع أنواع الحمايات كأننا لم يفرض علينا الحماية المكرمية فحسب بل نضيف إليها حماية الأمة القاصرة التى لا تفقه معنى التطورات الدولية إلا أن يرشدها إليها الوحى كما يرشد الآباء أطفالهم الصغار يراد منا أن نقول إن الوزارة النسيمية مقدمة على الدستور .. يراد منا أن ندعو إلى القذف بالأرواح والأموال إلى النار ولا ننتظر من الإنجليز اعترافًا لنا بحق الإصرار فى الدفاع.. لا فرق بين النحاس ونسيم.. فإذا كان الانفصال بينى وبين هذه السياسة الخاشعة الخانعة ففى هذا المفترق الكريم فلننفصل على بركة الله.
(٣٠) صحيفة كوكب الشرق ٤-١٠ ١٩٣٥، عامر العقاد، مرجع سبق ذكره ص١٦٧.
(٣١) البلاغ ٥ - ١٠ - ١٩٣٥.
(٣٢) روز اليوسف ٧ - ١٠ - ١٩٣٥، نفس المرجع السابق ١٢-١٠ - ١٩٣٥.
(٣٢) روز اليوسف ١٢ - ١٠ - ١٩٣٥.
(٣٤) صحيفة كوكب الشرق ٦ - ١٠ - ١٩٣٥.
(٣٥) نفس المرجع السابق.
(٣٦) مضابط مجلس النواب جلسة ٢٢ يونيو ١٩٣٦ ص ٩٦.
(٣٧) د. محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، دار المعارف ١٩٨٥ ص٢٨٨.

(٣٨) مضابط مجلس النواب ٢٢ يونيو ١٩٣٦ ص ٩٦.
(٣٩) العقاد - سعد زغلول سيرة وتحية. مرجع سبق ذكره ص ٥٥٧.
(٤٠) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره ص ١٢٢.
(٤١) صحيفة كوكب الشرق ٦ أكتوبر ١٩٣٥.
(٤٢) نفس المرجع السابق.
(٤٣) روز اليوسف ١٧ أكتوبر ١٩٣٥.
(٤٤) صحيفة الجهاد الأول من أكتوبر ١٩٣٥ من خطبة مكرم عبيد فى الإسكندرية.
(٤٥) روز اليوسف ٢- ١٠ - ١٩٣٥.
(٤٦) مذكرات فاطمة اليوسف، مرجع سبق ذكره ص ١٨٤.
(٤٧) نفس المرجع السابق.
(٤٨) صحيفة الجهاد ٢٩ - ٩ - ١٩٣٥.
(٤٩) روز اليوسف ٣-٩- ١٩٣٥.
(٥١) صحيفة كوكب الشرق ٦ - ١٠ - ١٩٣٥.
(٥٢) روز اليوسف ٨ - ١٠ -٣ ١٩٥.
(٥٣) كوكب الشرق ٦ أكتوبر ١٩٣٥.
(٥٤) عامر العقاد، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٤.
(٥٥) الاهرام، الجهاد ٦ -١٠ ١٩٣٥.
(٥٦) روز اليوسف ٩ - ١٠ - ١٩٣٥.
(٥٧) نفس المرجع السابق ١٥ - ١١- ١٩٣٥.
(٥٨) «عندما استشارونا نصحنا بعدم عودة دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠».
(٥٩) الأهرام ٩ نوفمبر ١٩٣٥.
٦٠ روز اليوسف ١١ نوفمبر ١٩٣٥.
(٦١) الأهرام، ورز اليوسف، الجهاد ١٥ نوفمبر ١٩٣٥.
(٦٢) الأهرام، روز اليوسف ٢٢ نوفمبر ١٩٣٥.
(٦٣) ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥.
(٦٤) روز اليوسف ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥.
(٦٥) مذكرات فاطمة اليوسف، مرجع سبق ذكره ص ٢٠٩.
(٦٦) العقاد، يوميات حـ٢ ص٨، أخبار اليوم ١٩-١٢-١٩٥٢.
(٦٧) العقاد، يوميات حـ٣ص ٧، ٨.
(٦٨) روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٣٥.

(٦٩) نفس المرجع ٣ نوفمبر ١٩٣٥.

(٧٠) نفس المرجع السابق ٨ نوفمبر ١٩٣٥.

(٧١) السياسة، روز اليوسف ٨ نوفمبر ١٩٣٥.

(٧٢) روز اليوسف الأول من نوفمبر ١٩٣٥.

(٧٣) الأهرام، روز اليوسف، الجهاد، السياسة ١٨ نوفمبر ١٩٣٥.

(٧٤) الجهاد، الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٣٥.

(٧٥) محمد طاهر الجبلاوى، من ذكرياتى فى صحبة العقاد، الأنجلو ١٩٦٧ ص ٢٠٩.

(٧٦) كوكب الشرق ٦ أكتوبر ١٩٣٥.

(٧٧) نفس المرجع السابق.

الفصل السابع
العقاد خارج الوفد

لعل خروج العقاد من الوفد يعد من أصعب المواقف التى مر بها فى حياته، حيث وجد نفسه مستهدفًا من أكبر تيار وطنى شهدته مصر خلال النصف الأول من من هذا القرن، هذا التيار الذى أسهم العقاد فى صنعه من خلال تواجده المؤثر فى قلب الأحداث بدءًا من ثورة ١٩١٩.

ويبدو أن الرجل كان متصورًا أن خروجه من الوفد سيترتب عليه كوارث وطنية تتناسب وإسهاماته فى الحركة القومية، لكن الوفد وبينما التصادم على أشده بين العقاد والوفد، إذا بالأحداث تتمخض عن حركة طلابية أخذت تنتشر بشكل لافت للنظر وتتبنى تحت ضغط الأحداث المتلاحقة فكرة الائتلاف بين الأحزاب على اعتبار أنه ليس من المصلحة الوطنية أن تظل الأحزاب تتراشق بينما بيزنطة تحترق. على حد تعبير أحد الكتاب السياسيين[1].

وأخذت الحركة الطلابية تنظم حركتها وتحدد أهدافها من خلال مؤتمرات كبيرة حظيت بإجماع منقطع النظير من خلال

الدعوة لوحدة الأحزاب وتناسى الخصومات وجمع الصفوف وفى سبيل ذلك راحوا يشكلون وفودًا لمقابلة زعماء الأحزاب ومطالبهم بإنقاذ ما يمكن إنقاذه تقديرًا لمصالح مصر القومية(٢).

وبينما المعركة بين العقاد والوفد على أشدها إذا بحزب الأحرار الدستوريين وقد استجاب لدعوة الطلاب بجمع الكلمة وتوحيد الصفوف. وعلى الرغم من أن العقاد لم يحدد موقفه بصراحة إلا أنه بارك دور الطلاب وأثنى على مبادرة الأحرار الدستوريين(٣).

وفى الوقت الذى تبارت فيه أحزاب الأقلية فى محاولة للتأثير على العقاد كوسيلة لكسبه إلا أنه رفض وبشدة أن ينضم إلى أى من هذه القوى إضافة إلى رفضه الكتابة فى أية صحيفة سبق له أن هاجمها بما فى ذلك حملته على الوفد حيث بقى متفردًا رافضًا أن يحقق انتصارًا رخيصًا من خلال أحزاب يعلم حقيقتها وهو موقف ينم عن درجة عالية من الصدق واحترام الذات.

وفى الوقت الذى قبل فيه مصطفى النحاس فكرة الائتلاف شريطة أن تهدف إلى عودة دستور ١٩٢٣ وعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا(٤) إذا بالعقاد يحذر من الإفراط فى شعارات لا معنى لها إلا فى نفوس أصحابها(٥).

لقد كانت الدعوة إلى الوحدة والائتلاف قوية هائلة لدرجة أن أيا من القوى السياسية لم تستطع أن تتراجع عن تأييد تلك الدعوة بما فى ذلك حزب الوفد، الذى كانت له بعض الاعتراضات خلافًا لما أجمعت عليه أحزاب الأقلية.

ولعل التفسير المنطقى لهذا التراجع أن الوفد كان حريصًا على أن ينفرد وحده بمهمة التفاوض مع بريطانيا باعتباره الحزب القادر على هذه المهمة بما له من أغلبية هائلة، كما أن إشراك الأحزاب الأخرى يقوى من موقفها ويكسبها قدرًا من الشرعية والشعبية وهو ما يحرص الوفد على عدم تحقيقه، إضافة إلى أن مصطفى النحاس قد عرضت عليه فكرة الوزارة القومية ١٩٣١ فرفضها فكيف له أن يقبل اليوم ما رفضه بالأمس، خصوصًا وأن الهدف من الدعوة الجديدة يفضى بالدخول فى مفاوضات مع الإنجليز وهو أمر يرفض النحاس الدخول فيه وظهره مستندة إلى جبهة يشك فى إخلاصها، وهذا ما أشار إليه مصطفى النحاس: «إن الحكومة الدستورية المستندة إلى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع الإنجليز اتفاقًا شرعيًا ثابتًا يرضاه الشعب»(٦). ويعلق أحد زعماء الأحرار الدستوريين على الفرق بين الدعوة التى يريدها الوفد والدعوة والتى يتبناها الأحرار الدستوريين ومعهم معظم الأحزاب الأخرى:

«الوفديون يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور كوسيلة إلى الحكم بينما يرى الدستوريون أن إبرام معاهدة مع الإنجليز هو الهدف الأساسى من الوحدة والائتلاف فإذا أبرمت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات، تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة إلى أن الحياة الدستورية باقية(٧).

لقد انفعل العقاد من دعوة الطلاب ودرجة صدقهم. ولعله قد أرادها فرصة لشن حملة على زعماء الوفد، حيث أسماهم

بالمتخاذلين وحذرهم قائلاً: من هو المصرى الذى يحبط هذه الفرصة ويهمل هذه الدعوة؟ من هو المصرى الذى يحمل على رأسه لغة وطنه ودماء شهدائه ويجلل نفسه بعار هذه الخيانة فى حاضره ومصيره(٨).

وفى صباح ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اتفقت الأحزاب على صيغة التآلف ورفعت بذلك عريضة للملك مطالبة إياه بدستور ١٩٢٣ وفى مساء نفس اليوم صدر الأمر الملكى بعودة الدستور(٩).

وبقدر سعادة العقاد من هذا التآلف فإن انزعاجه كان واضحًا خوفًا من سيطرة الوفد الذى نجح إلى حد كبير فى تشويه صورة العقاد وملاحقته فى كل مكان لدرجة التشهير به باعتباره طرفًا فى مؤامرة مولها خصوم الوفد بالمال بهدف هدم الوفد وزعامته(١٠). أولاً ليس هناك دليل مادى على هذا الكلام، وثانيًا أن مثل هذه الاتهامات لا تتفق وشخصية العقاد، التى تتسم دومًا بالوضوح والجرأة والشجاعة الأدبية، وثالثًا أن خروج العقاد من الوفد كان منذ أواخر ١٩٣٥ وقد بقى بعيدًا عن الانتماء الحزبى حتى سنة ١٩٣٧ حين انضم إلى الهيئة السعدية وليس من الطبيعى أن يبقى من ١٩٣٥ وحتى ١٩٣٧ بعيدًا عن المشاركة الحزبية حتى تكتمل أبعاد ما تسمى بالمؤامرة.

والمتتبع لتسلسل الخلاف بين العقاد وأقطاب الوفد يلمس أن تصعيد الموقف جاء تلقائيًا وكل موقف قد أسلم تلقائيًا للموقف

الذى يليه مما ينم عن إبعاد أية شبهة اتفاق مسبق بين العقاد وخصوم الوفد.

يأخذ البعض على العقاد أنه بخروجه من الوفد قد غيَّر كثيراً من مبادئه وتخلى عن قضايا بعضها يتعلق بالاشتراكية والديمقراطية الاقتصادية، حيث ارتمى فى أحضان الإقطاعيين والرأسماليين[11].

إن مثل هذه الآراء تفتقد إلى البعد التاريخى اللازم لتقييم مثل هذه المواقف فعامل الزمن شرط أساسى للحكم على أية قضية تاريخية حتى لا تجرد من مفهومها الحقيقى والدارس لتاريخ مصر خلال حقبة الثلاثينيات من هذا القرن يدرك أن مفاهيم الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية لم تكن من بين الأيديولوجيات التى اعتنقها الوفد ولم تكن من بين برامجه السياسية والاجتماعية وأعتقد أنها لم تكن تمثل واقعًا فى فكر العقاد نفسه.

لقد كان الوفد يضم أعدادًا كبيرة من الإقطاعيين والرأسماليين كما كان يضم أعدادًا هائلة من الشباب والطبقة المتوسطة، ولم يصنف الوفد تاريخيًا على أنه عدو للأغنياء. فكيف يمكن أن نفسر التاريخ وفق هوانا ومازجنا الشخصى؟ ثم إن اتهام العقاد بأن ثقافته افتقدت إلى مثل هذه المفاهيم (الاشتراكية) هو من قبيل التزيد الذى لا معنى له.

أما أن يقال إن العقاد قد تحول من اليمين إلى اليسار لمجرد أنه انضم إلى الهيئة السعدية فهو منطق لا يتفق وأبجديات المسائل

لسبب بسيط وهو أن غالبية أعضاء الهيئة السعدية كانوا من القيادات الوفدية التى أسهمت بشكل كبير فى تاريخ الوفد فإذا كان خروجهم على الوفد بسبب اختلاف وجهات النظر حول المسائل العامة يعد خيانة وتراجعًا عن الخط الوطنى فإن معنى ذلك أن كل الخارجين على الوفد والمختلفين معه فى الرأى يعدون خونة، رجعيين أعداء للتقدم.

ثم إن اتهام العقاد بدءًا من ١٩٣٦ بأنه بدأ يغير نظرته للإنجليز بسبب قيادتهم للتحالف ضد النازية والفاشية، ومن ثم فقد كان تأييده للديمقراطية الغربية ولقيمها الفكرية والسياسية وأرجعوا ذلك إلى أن العقاد قد أصبح نصيرًا للإنجليز.

ولعل هذا الفهم أيضًا يفتقد إلى البعد التاريخى ومن المناسب أن نذكر عدة جوانب:

أولاً: إن الوفد نفسه كان صاحب فكرة مساندة الحليفة «بريطانيا» دفاعًا عن الديمقراطيات فى العالم ضد النازية والفاشية لمعاداتها لكل القيم الإنسانية النبيلة ومن أجل ذلك استبيحت كل الإمكانات المصرية دفاعًا عن هذا المبدأ الذى ارتضاه الوفد فإذا صنفنا العقاد على أنه من دعاة الديمقراطية الغربية فيجب أن نصنف كل أنصار هذا الاتجاه بما فى ذلك الوفد نفسه.

ثانيًا: إن كراهية العقاد للنازية والفاشية والشيوعية لم يكن خدمة لبريطانيا وإنما كان إيمانًا مخلصًا بأن مثل هذه النظريات

تتعارض وفطرة الإنسان الذى فطر على مبدأ «الاختيار» محور فهمه للحياة بتفاصيلها، حيث يختار الإنسان عمله وعقيدته وكل تفاصيل حياته ولا يمكن أن يفهم هذا المعنى على أنه خدمة لبريطانيا أو غيرها.

ثالثًا: لم تكن معارك العقاد من أجل الديمقراطية لصالح بريطانيا أو حلفائها ولم تكن حملته على النازية والفاشية إلا بقدر قناعته بصرف النظر عن أن بريطانيا قد اتخذت من مبدأ الدفاع عن الديمقراطية وسيلة لتحقيق أهدافها العسكرية والسياسية، وليس صحيحًا أن العقاد قد غير وجهة نظره فى بريطانيا بسبب معاركها ضد المحور؛ لأن القضية المصرية لم يطرأ عليها تطور يذكر بسبب مقدمات الحرب بل العكس فقد كبلت مصر بمعاهدة ١٩٣٦ التى استباحت لبريطانيا كل الإمكانات المصرية ولم يكن العقاد من مؤيدى معاهدة ١٩٣٦ وشن عليها حملة عنيفة أحرجت كل القوى التى شاركت فى إبرامها.

لم يلتفت إلى الحالة النفسية التى حكمت تصرفات العقاد منذ خروجه من الوفد سنة ١٩٣٥ غير مأسوف عليه وتبارى سياسيو الحزب فى التشنيع عليه وتلفيق التهم ضده مستغلين إمكانات الوفد الهائلة حيث أصبح الرجل مادة أساسية فى كل الصحف الوفدية وأعتقد أنهم نجحوا فى إنزال الهزيمة بالعقاد. ولعل الهزيمة النفسية كانت أقساها على نفسه فلقد حرم من لقاء قرائه من خلال صحيفة منتظمة بينما رفض أن يكون أداة للأحزاب

الساخطة على الوفد. وفى كل مكان يحاول العقاد استعادة حركته تطارده لعنة الوفد.

والذين يلومون العقاد بسبب لجوئه إلى الهيئة السعدية لا يقدرون حجم المطاردة التى لقيها فكيف برجل وقد فقد كل مقومات نجاحه إلا أن يبحث له عن حزب يحتمى فيه من خلال صحيفة منتظمة يلتقى من خلالها بقرائه ثم ألم يكن أعضاء الهيئة السعدية فى معظمهم أقطاب ثورة ١٩١٩؟

لقد راح الوفد يطارد العقاد ويضيق عليه الخناق فى كل مكان لدرجة عزله عن الجماهير وكاد أن يختنق لولا الإنشقاق الكبير الذى خرج على الوفد بزعامة أحمد ماهر والنقراشى وكان من الطبيعى أن يقترب منهما باعتبارهما شركاء نضال قديم وأصحاب قضية مشتركة، ولأنهم جميعًا خارجون على الوفد ساخطون على سياسته.

لقد كانت الفترة من ١٩٣٥ وحتى ١٩٣٧ هى أصعب الفترات فى حياة العقاد حيث راح يبحث فيها عن زعيم يعوضه بعض ما فقده فى سعد زغلول وذهب فى بعض مقالاته إلى وضع شروط الزعيم المرتقب ومواصفاته وحاول البعض أن يرشح له اسم «عزيز المصرى» إلا أنه فضل عليه محمد فريد وجدى[١٢]، الذى عمل معه العقاد فى بداية حياته محررًا فى صحيفة الدستور.

لعل هذا الترشيح لم يلق قبولاً فقد كان فريد وجدى قد ترك الحياة العامة منذ سنة ١٩٠٨ ولم يكن من بين رموز ثورة ١٩١٩ وهو

الشرط الذى يخول لصاحبه قيادة العمل العام، وبكل تأكيد فقد أدرك العقاد أنه من الضرورى أن يتعامل مع الحياة بواقعية فمن المستحيل أن يعود سعد زغلول ومن المستحيل أيضًا أن يهزم النحاس بما يملك من صحف وإمكانات وساسة قادرون على حصار العقاد أينما ذهب.

العقاد ومعاهدة ١٩٣٦:

إذا كان العقاد قد أبدى تحمسًا كبيرًا لحركة الطلاب (ديسمبر ١٩٣٥) وما ترتب عليها من قيام الجبهة المتحدة، التى ضمت غالبية الأحزاب المصرية مما شجع بريطانيا إلى الدخول فى مفاوضات جديدة، إلا أن العقاد هاجم بعنف ما أسماه بوصاية النحاس على الشعب المصرى، ورفض أن ينفرد الوفد بمباحثة الإنجليز وأبدى حماسته لفكرة الوزارة القومية، بينما رفضها النحاس بحجة أن ذلك يتعارض مع مبادئ الوفد، الذى جرب مثل الوزارات وأثبتت التجارب فشلها واقترح النحاس أيضًا الفصل بين الوزارة ووفد المفاوضات فالوزارة لابد وأن تكون وفدية أما وفد المفاوضات فلا بأس من أن يتشكل من الجبهة المتحدة[١٣].

وبذلت محاولات لإقناع الوفد بالعدول عن تشدده إلا أن جميعها باءت بالفشل، وخروجًا من حالة، الجمود التى أوشكت على فشل التفاوض وافقت الأحزاب على تكوين وزارة «محايدة» يترأسها على ماهر تقوم بإجراء الانتخابات بينما يتشكل وفد التفاوض من كل الأحزاب المصرية (ما عدا الحزب الوطنى)[١٤] الذى رفع شعار لا

مفاوضات إلا بعد الجلاء على أن يكون الوفد برئاسة مصطفى النحاس.

لقد تمخضت الانتخابات عن أغلبية وفدية ساحقة حيث حصل الوفد على ١٦٦ مقعداً بينما حصلت كل القوى الأخرى على ٦٦ مقعداً فقط، نجح من الوفديين فى مجلس الشيوخ ٦٢ والقوى الأخرى لم تحصل إلا على ١٥ مقعداً فقط[١٥].

وهكذا أتيح لمصطفى النحاس أن يترأس الوزارة (١٠ مايو ١٩٣٦) فى الوقت الذى تمخضت المفاوضات عن الاتفاق على بنود معاهدة ١٩٣٦، التى سماها الوفديون معاهدة الصداقة والتحالف. واعتبرها البعض منهم أنها قد حققت الاستقلال التام بما لا يتعارض مع حقوق بريطانيا فى مصر[١٦]. ويبدو التناقض الواضح اعتقاداً بأن الاستقلال التام لا يتعارض مع ما أسموه بالحقوق البريطانية فى مصر.

فإذا كانت المادة الأولى تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر عسكرياً[١٧]، فإن ذلك يتعارض مع نص المادة الثامنة، التى ترخص لبريطانيا بأن تضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال قوات بريطانية بهدف الدفاع عنها[١٨]، ويحدد ملحق المادة الثامنة عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف وقت السلم وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تبنى على نفقتها ثكنات للقوات البريطانية فى منطقة القنال وأن تمد شبكة من الطرق تصلح للأغراض العسكرية معظمها بين تلك المنطقة وبين كل من الدلتا والإسكندرية وحدود

مصر الغربية وعلق الجانب البريطانى نقل قواته إلى منطقة القنال على إكمال تلك المشروعات على أن تنسحب تلك القوات من مصر حين يصبح الجيش المصرى قادرًا وحده على الدفاع عن القناة[١٩].

لقد كان إشراك كل الأحزاب المصرية (ما عدا الحزب الوطنى) فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ وسيلة ماكرة للحيلولة دون وضع العقبات أمام تلك المعاهدة إلا أن عباس العقاد قد تنبه إلى خطورة كثير من بنودها وخصوصًا المواد العسكرية، التى جاءت من وجهة نظره فى صالح بريطانيا على طول الخط وأن بنود المعاهدة فى مجملها لم تترك شيئًا للمصادفات مما ينبئ عن خطر داهم، ويتساءل العقاد: وهل قضية الاحتلال كلها غير قضية الشروط العسكرية؟ يخلص العقاد إلى أن تلك المعاهدة قد حصلت بريطانيا بمقتضاها على مصر والسودان وهما أكبر من بلاد الإنجليز[٢٠].

ويعلق العقاد بطريقته الساخرة على ما يقال بأنها معاهدة الشرف والاستقلال.

قائلاً: كيف تكون المعاهدة وثيقة التفريط والاحتلال وثيقة الشرف والاستقلال؟

وما الفرق بين تهليل الخاسرين وسكوت الرابحين؟

ويجيب العقاد: هو نفس الفرق بين الجهل والثقافة وبين الرجل الذى لا ثقافة له غير الصناعة التى يأكل منها العيش وليس هو فيها من المبرزين المعدودين وبين الرجل الذى هو مثل أنتونى ايدن يعرف الجندية ويعرف الحياة الفكرية ويؤلف رسالة عن المصور

«سيزان» ورحلة عن أماكن تحت الشمس، حين سافر إلى أستراليا ويتعلم اللغة الفارسية والعربية ويستوفى حظه من أدب اللغتين ويلقى هو ورئيس وزراء فرنسا «ليون بلوم» فلا ينقضيان من بحث المسألة السياسية حتى يستغرق كلاهما فى بحث أسلوب «بروست» والمقارنة بينه وبين سائر الأساليب ويجيب العقاد: هذا هو الفرق بين الوزراء والزعماء وهو نفس الفرق بين الحواشى والأتباع[٢١].

وإذا كان العقاد قد حمل على النحاس بطريقة يفهمها البعض على أنها تحامل لا مبرر له فقد كانت البنود العسكرية، التى حمل عليها العقاد على درجة كبيرة من الخطورة تستحق فعلاً حملاته العنيفة فوفقًا لنص المعاهدة فإن المدة التى تصل بالجيش المصرى إلى درجة الدفاع وحده عن القناة تعتبر مبهمة فلكى يصل الجيش المصرى إلى الدرجة التى تمكنه من الدفاع عن القناة وحرية الملاحة فيها يجب أن يكون جيشًا فى مستوى جيوش الدول الأوروبية المتعددة وأن مسألة «القدرة» هذه مسألة نسبية، إضافة إلى ما خولته المعاهدة لبريطانيا من حق الإشراف والتسليح على الجيش المصرى وأهليته للدفاع عن القناة كمبرر لاستمرارها مسيطرة على الأوضاع المصرية، ويبدو ذلك من نص المذكرة التى قدمها مصطفى النحاس إلى المستر ايدن:

«تخول البعثة العسكرية البريطانية حق اختيار العناصر القادرة على الارتقاء بمستوى الجيش المصرى عن طريق الإشراف والتدريب دون التقيد بمدة زمنية محددة»[٢٢].

وأعطت المعاهدة حقوقًا للقوات العسكرية البريطانية من حيث الانتقال برًا وبحرًا أو جوًا. وكذلك حق التخابر المطلق من كل قيد سواء بالراديو أو التلغراف أو التليفون أو أية وسيلة أخرى(٢٣).

وفى الوقت الذى حصلت فيه بريطانيا على كل الحقوق التى تتمتع بها الدول الاستعمارية فى مستعمراتها حرمت هذا الحق على الدول الأخرى، ففيما يتعلق باستعمال «الشفرة» مثلاً بين ممثلى الدول فى مصر وبين حكوماتهم أصدرت الحكومة المصرية قانونًا يحرم استعمال «الشفرة» إلا للدول الحليفة مما كان سببًا لاستجواب فى البرلمان المصرى تقدم به النائب الدكتور حنفى أبو العلا وعجزت الحكومة عن رد مقنع لهذا السؤال(٢٤).

لقد كانت المعاهدة موضع نقد شديد من العقاد الذى راح يحلل بنودها العسكرية ويحمل النحاس باشا شخصيًا مسئولية ما اعتقد أنه تفريط فى حقوق مصر، التى اعتقد أنها تعنى النحاس قدر عنايته بمكاسبه الشخصية والحزبية وخصوصًا حينما يصف زعماء الوفد بالجهل وسطحية الثقافة.

لعل العقاد قد أصيب بقدر من الإحباط وهو يندد بالمعاهدة حيث لم تعد لكلماته التأثير الذى كان يوده حينما كان الناس يتلقفون مقالاته ويتدارسونها باعتبارها تمثل رأى الوفد بلا منازع، وعلى الرغم من ذلك فقد واصل كشف عيوب المعاهدة متهمًا الأقلام التى تروج لها بأنها أقلام مأجورة وكاد العقاد أنْ يفقد صوابه بسبب ما اعتقد أنه جرائم صورها الوفد على أنها مكاسب:

«هى غنيمة الشرف والاستقلال بغير شك ولا مراء، هى الوثيقة التى قضينا الأسابيع والأشهر نسمع من الصادقين الأمناء أنها خير الوثائق وأفضل المعاهدات.. لقد بقينا الأسابيع والأشهر نحار كيف يجسر «أتنونى ايدن» على الظهور بها فى مجلس النواب الإنجليزى دون أن يتأهب لها بجملة الحراس ووقاية الحصون.. ثم وقعت المعجزة التى جعلتها أفضل المعاهدات وقد خرج الإنجليز وقد نالوا بها أكثر مما طلبوه[٢٥].

والحقيقة أن معاهدة ١٩٣٦ كانت مليئة بالعيوب، سواء منها ما يتعلق بالوضع السياسى أو العسكرى فلقد أصبح للوجود البريطانى، لأول مرة وضعًا قانونيًا يضاعف من قوته ونفوذه، حيث زال عنصر الإملاء وأصبح الوضع كما صوره «لامبسون» بمثابة: «وضع الشقيق الأكبر مع الشقيق الأصغر أو وضع الشريكين فى بيت تجارى ولو أنه بحكم طبيعة الأشياء فإن نفوذنا يجب أن يكون هو الأكبر وخصوصًا فى الشئون الدولية[٢٦]. ويواصل العقاد مهمة التعريف بالمعاهدة بعد أن وقع معظم الناس تحت تأثير دعايات الوفد باعتبارها معاهدة الشرف والاستقلال ويتساءل العقاد:

إذا كانت بنود المعاهدة أفضل عند الإنجليز مما طلبوه قبل اليوم فكيف تكون أفضل وأوفى مما أراده سعد؟ فيكف يتفق هذا مع ما أقسم عليه الكتاب بأنها وثيقة الشرف والفخار وأن من يشك فيها شكة واحدة حقيق أن يبوء بالمهانة والعار[٢٧].

لقد أثارت دعايات الوفد للمعاهدة ضيق العقاد وسخريته لدرجة اتهامه الرأى العام بالجهل ويخلص العقاد إلى أن المعاهدة تعد تنازلاً يصل إلى حد التفريط فى القضايا القومية بهدف الوصول إلى كراسى الحكم(٢٨).

لقد نجح الوفد بدعاياته الواسعة فى أن يقنع معظم الشعب المصرى بما يخالف الحقيقة، بينما بح صوت العقاد من خلال صحيفته الجديدة (الضياء)، التى لم تصمد أكثر من أسبوعين حيث قاطعها الناس وحققت خسائر كبيرة مما اضطر العقاد إلى وقفها عن الصدور والاتجاه إلى تأليف كتابه الشهير «سعد زغلول سيرة وتحية» والذى أصدره سنة ١٩٣٦ وهو فى خضم محنته كتعبير عن رفض الواقع السياسى المؤلم، والارتباط بالماضى الذى يذكره بسعد زغلول وثورة ١٩١٩.

لقد رفض العقاد الاستسلام أمام ضغوط الأغلبية وبما أنه ليس حزبًا ولا يملك من الإمكانات المادية والجماهيرية ما يجعله ندًا للوفد فقد راح يؤلف أعظم نتاجه الفكرى فى مجال العبقريات والإسلاميات وتاريخ الفن، لعلها كانت فرصة مناسبة لكى يتاح له أن يكتب خلاصة أفكاره وقراءاته من خلال إبداعات إنسانية جسدت عبقرية العقاد كرد فعل على المحترفين فى مجال السياسة.

لقد وصل العقاد إلى قناعة بأن قضيته هى الفكر والأدب أما السياسة فلها أهلها الذين لهم القدرة بشكل أو آخر على إدارتها، أما هو فقد خلق لمهمة أخرى لا يملكها الساسة، وهكذا دفعته

الحياة السياسية لكى ينصرف إلى حيث مكانته الحقيقية. وعلى الرغم مما أصاب الرجل من هزائم سياسية ونفسية إلا أن الظروف شاءت أن يعود إلى صحيفة «البلاغ» مرة ثانية ١٩٣٧ حينما خرجت تلك الصحيفة على الوفد وراح يوقظ الناس من غفوتهم ويصحح مفاهيمهم التى اعتقد أن النحاس ورفاقه قد زيفوها من خلال دعاياتهم، ولذا فقد أخذ يذكر الناس بمبادئ الوفد الحقيقية، التى خرج النحاس عليها ثم أخذ يذكر الناس بسعد زغلول ويقارن بينه وبين النحاس ويتساءل بسخرية ومرارة شديدين: ماذا أبقت الزعامة لمصطفى النحاس؟

يجيب العقاد: أنه تكفل بتسهيل الوطنية فجعلها من أهون الواجبات بعد أن كان السر فى اختيار سعد والإجماع عليه أن المصريين قد أرادوا أخطر الرجال لأخطر الأعمال[٢٩].

ثم يواصل العقاد كشف الأخطاء التى وقع فيها الوفد الذى فرط فى الوجه الأول لفلسفة ثورة ١٩١٩ وهو الوجه الدستورى. ويتساءل: ماذا يكون مصير دستورنا إذا استبد النحاس وقلنا له لا تستبد. فقال لا: أما أنا فأستبد ويستبد معى أذنابى وأصهارى ومن أشاء، وأما أنتم فإن رضيتم فذلك شأنكم وإن لم ترضوا فاغضبوا ما بدا لكم وانظروا كيف يدوم الدستور[٣٠].

كان من الصعب على العقاد أن يستسلم ويلقى بأسلحته ويركن إلى الانزواء، فقد كانت صحيفة البلاغ متنفسًا له لكى يكيل للنحاس بما يعرف من خصوصياته التى أخذ يقدمها للقراء لعل

أخطرها استبساله فى قبول المعاهدة كوسيلة للحكم الذى يفضله على أية مصلحة قومية[٢١].

لقد اعتقد العقاد أن فكره الذى ساهم فى الإطاحة بحكومة نسيم كفيل بإقالة حكومة النحاس. على الرغم من الاختلاف الواضح بين الحكومتين فالأولى كانت حكومة إدارية أكثر منها حزبية فلم يكن لها رصيد شعبى ولم تكن تمثل حزبًا بذاته ولم يكن من بين أعضائها من يعرف بأن له دورًا وطنيًا كبيرًا وموقفها من دستور ١٩٢٣ وترددها تجاهه كل ذلك كان سببًا واضحًا من أسباب ضعفها.

أما الوفد فهو الحزب الكبير بلا منازع وقيامه بمهام الحكم هو الوضع الطبيعى وفاء للدستور وسهام العقاد والمعارضين للمعاهدة لم تبدد كثيرًا من شعبية الوفد، إضافة إلى أنه الحزب القادر على تطبيق المعاهدة، حيث كانت هناك دلائل كثيرة لمزيد من تعقد الموقف الدولى واستمرار الوفد فى الحكم ضرورة تتعلق بالموقف الدولى وعلى الرغم من كل ذلك فقد اتخذ العقاد من صحيفة «البلاغ» وسيلة لممارسة الضغط على النحاس ومكرم خصوصًا والتشهير بهما بطريقة رأتها الحكومة إهانة لهما مما كان سببًا فى تقديم العقاد إلى النيابة، حيث بقى فى السجن لمدة أربعة أيام أفرج عنه بعدها مالية بغرامة قدرها عشرون جنيهًا.

يعتقد البعض أن سبب الإفراج عن العقاد يرجع إلى أن حكومة النحاس الشعبية لم تكن لترضى أن يعبث بالقانون على نفس

الصورة التى يمارسها أعداء الدستور من أمثال صدقى ومحمد محمود وعلى ماهر(٣٢).

وإذا كان لنا من تعليق على هذا الرأى. فإن العقاد سبق له أن هاجم كل الحكومات التى خرجت على الوفد وكان أشد هجومًا على صدقى ونسيم ومحمد محمود منه على النحاس ومكرم ولم يتجرأ أحد على تقديمه للمحاكمة إلا حينما تجاوز العقاد رؤساء الوزارات إلى شخص الملك مما كان سببًا فى سجنه.

فكيف لمصطفى النحاس أن يرفض أن يقبل الزج بالعقاد فى السجن طالما سمحت الحكومة لنفسها بتقديم العقاد للمحاكمة بتهمة إهانة مكرم والنحاس أما الزج به فى السجن فهى مسألة تتعلق بالقضاء وليس للحكومة فيه شأن إلا إذا كان للنحاس نفوذ على القضاء.

وتهمة العيب تهمة مطاطة لم تر النيابة فيه ما يسوغ سجن الرجل ولو كانت الحكومة حريصة على الديمقراطية ما قبلت تقديم العقاد للمحاكمة.

العقاد والهيئة السعدية:

لقد تعرض الوفد لسلسلة من الانشقاقات بدءًا من ١٩٢٢ فى عهد سعد زغلول حينما خرج على الوفد تيار يتزعمه عدلى باشا ممن رأوا أن تصريح ٢٨ فبراير أساس طيب للاستقلال المصرى، ولذا فقد كانوا موضع هجوم مرير من العقاد بسبب ارتباطهم

بالقصر والإنجليز، ولذا فقد رفض العقاد الارتباط بهم حينما خرج على الوفد ١٩٣٥ مفضلاً أن يظل بعيدًا عن أى حزب يعتقد أن على علاقة بالقصر أو الإنجليز.

لعل من أبرز الانشقاقات، التى تعرض لها الوفد خروج أحمد ماهر والنقراشى وتبعتهما أعداد كبيرة من الشباب، بعضهم ساخط على الوفد اعتقادًا منهم بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق المصالح القومية والبعض الآخر رأوا فى تصرفات النحاس ومكرم ما يتعارض مع مبادئ سعد وعدد آخر تعاطف مع أحمد ماهر والنقراشى ولا تغفل دعايات العقاد وحملاته الصحفية، التى وجدت صداها لدى قطاع لا بأس به من المثقفين المصريين.

لقد ألف الدكتور أحمد ماهر والنقراشى من هؤلاء جميعًا ما يعرف باسم الهيئة السعدية[٣٣]. وتشير أحد المصادر وثيقة الصلة بالقصر إلى أن خروج ماهر والنقراشى من الوفد يعد من أقوى الدوافع التى شجعت فاروق على إقالة الوفد سنة ١٩٣٧. على اعتبار أن شخصية أحمد ماهر والنقراشى بما لهما من ثقل شعبى كفيلتان بإحداث خلل فى هيكل الوفد بهدف الاستيلاء على الوفد من الداخل[٣٤]. لعلها كانت فرصة مناسبة لكى يعيد العقاد نشاطه السياسى من خلال الهيئة السعدية، التى اعتقد زعماؤها أنهم لم يخرجوا على الوفد. وإنما الوفد هو الذى خرج على مبادئ سعد زغلول الزعيم الذى يهيم به العقاد.

لقد اعتقد البعض أن انضمام العقاد إلى الهيئة السعدية يعتبر ارتماءً فى أحضان الأقليات الرجعية وأن سنة ١٩٣٧ تعتبر بداية

نكسة العقاد الذى أخذ أقصى اليمين الرجعى بعدأن كان فى طليعة اليسار المصرى[٣٥].

وأعتقد أن هذا الاستنتاج يحمل قدرًا من التهويل الذى لا يتفق واستقراء الأحداث التاريخية لأن تفاصيل الصراع داخل الأحزاب المصرية وقتئذ أو ما بين الأحزاب وبعضها البعض تنبئ عن رؤية مغايرة، فليس كل من اختلف مع مكرم والنحاس يعد عميلاً وليس كل ما هو داخل الوفد يعد فى طليعة اليسار المصرى.

فكل القوى السياسية المصرية قد اضطرت لسبب أو آخر إلى التعامل مع القصر والإنجليز ولا ننكر أن القصر كان ضالعًا فى خروج الدكتور ماهر والنقراشى ووفق تحليل السفير البريطانى وقتئذ: «إن العناصر المعادية للنحاس لا تحظى بشعبية كبيرة ومن ثم فلابد لها من زعامة رمزية والملك الشاب وحده هو القادر على أن يمثل هذه الزعامة[٣٦].

ويضع السفير البريطانى «لامبسون» أصابعه، بمهارة شديدة على طبيعة العلاقة بين الملك فاروق والهيئة السعدية، حيث يلمح إلى أن القصر كان وراء تفاقم الصراع بين القوتين المتنافستين حيث يصرح لامبسون إلى أن فاروقًا قد استغل التنافس الدائر وعمل على تصعيده بصورة كبيرة[٣٧].

وإذا كانت الكلمة التاريخية مسئولية فإنه من الصعب أن نقبل مقولة إن العقاد كان جزءًا من مؤامرة كبيرة وكذا لا نقبل ما يقال عن خيانة أحمد ماهر والنقراشى لمجرد أن أهدافهما اتفقت مع

أهداف فاروق ومن ثم فقد تعاطف فاروق معهما لأن القضية إذا كانت بهذا الشكل فإن كل القوى السياسية بحكم تواجدها فى دائرة مغلقة الإحكام بين القصر والإنجليز قد أصابها شىء مما يمكن أن نسميه «خيانة» أو «تآمر» مع أنه من البديهى أن نحكم على الوقائع التاريخية بمنظور الزمن حيث كان الملك هو الحاكم الشرعى والإنجليز متواجدون عمليًا وليست هناك قوة سياسية قادرة على الانفراد بالحكم أو اتخاذ قرار يتعلق بالسياسة العامة إلا إذا روعى فيه مصلحة القوتين (القصر والإنجليز) والعقاد رجل مفكر ليس له فيما وراء الجدران ولا يعرف دهاليز السياسة.

أما القضية التى خرج من أجلها العقاد ومن قبل الأحرار الدستوريون ثم الهيئة السعدية فهى ديمقراطية الحوار داخل حزب الوفد والتى كانت مفتقدة إلى حد كبير وبسببها حدثت كل الانشقاقات بدءًا من سنة ١٩٢٢.

أما انضمام العقاد إلى الهيئة السعدية فقد كانت له مبرراته:

أولاً: الحصار الذى فرضه الوفد على العقاد، حيث حيل بينه وبين قرائه فبعد أن كان كاتب الشعب الأول «وجبار المنطق» كما كان يصفه سعد أصبح معزولاً عن جماهيره بطريقة قاتلة فى الوقت الذى يشيع فيه الوفد من خلال صحفه كل أنواع التهم، التى لا يستطيع أن يدفعها عن نفسه.

ثانيًا: عند خروج أحمد ماهر والنقراشى صرحا بأنهما لم يخرجا على الوفد وإنما مكرم والنحاس هما اللذان خرجا على الوفد ومبادئ سعد.

ثالثًا: لقد كانت شخصية أحمد ماهر والنقراشى موضع ثقة كثير من المصريين وهما رجلان لهما تاريخهما فى حركة النضال الوطنى والنقراشى كان صديقًا للعقاد وموضع ثقته.

رابعًا: ليس صحيحًا أن الوفد هو ثورة ١٩١٩ وإن كل من خرج عليه يعد خارجًا على الثورة وأهدافها. واللافت للنظر أن قوة الدفع الهائلة التى أحدثتها ثورة ١٩١٩ فى السياسة المصرية قد فقدت قوتها عقب وفاة سعد زغلول ودخلت القضية المصرية مرحلة يمكن أن نسميها بمرحلة الوهن وأصاب كثير من المصريين قدرًا كبيرًا من اليأس ولعل ثورة الطلاب سنة ١٩٣٥ تعد ترجمة عملية لتلك الحالة، ثم كانت معاهدة ١٩٣٦ ترجمة أكثر دقة لواقع تداخلت فيه التفاصيل وانقلبت فيه الحقائق وزيفت إرادة الشعب واختلطت كل الألوان بشكل يصعب على المثقف الواعى أن يلاحق الزيف وهى حالة عاشها العقاد وذاق مرارتها.

خامسًا: إذا كان العقاد قد رفض من قبل برغم كل العروض التى عرضت عليه من الأحرار الدستوريين وجماعة مصر الفتاة وكذا الجماعات اليسارية، التى تسابقت فى إقناعه بمبادئها[٣٨]، إلا أنه على الرغم من كل ذلك فقد فضل الهيئة السعدية باعتبارها بديلاً مناسبًا لعله يستطيع أن يعيد قدرًا من شعبيته التى فقدها وأن يثأر لنفسه من الإهانات التى لحقت به من خلال صحيفة منتظمة لا يستطيع الوفد أن يعيق صدورها كما حدث للعقاد من قبل.

ومنذ اللحظة الأولى التى انضم فيها العقاد إلى الهيئة السعدية كان لوجوده تأثير كبير فمن أجل منافسة الوفد فى شعبيته وجريًا على سياسة التفاهم بين الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين فقد اقترح البعض أن يندمج الحزبان فى هيئة واحدة يكون محمد محمود باشا رئيسًا والدكتور أحمد ماهر نائبًا للرئيس ووافقت هذه الفكرة لبعض الجهات فشجعت عليها ولم ير الدستوريون بأسًا من الفكرة(٣٩).

وعلى الرغم من ذلك فقد قاد العقاد فريق المناهضين لهذه الفكرة اعتقادًا منه بأن السعديين هم ورثة سعد الحقيقيون وأنهم بتمسكهم بمبادئ سعد سيتغلبون على النحاس، أما إذا انضموا إلى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة، لأن النحاس سيظل عندئذ الوريث الوحيد لسعد زغلول وتغلب العقاد بهذا الرأى على أنصار فكرة الاندماج(٤٠).

وليس صحيحًا أن العقاد قد قبل بانضمامه إلى الهيئة السعدية أن يكون واحدًا من المقربين للقصر، الشاكرين لحسناته بهدف تقويض دعائم الوفد على حساب القضية المصرية، وإنما كان لمكانة العقاد عند النقراشى الذى قدر عبقرية الرجل وطبيعة شخصيته، ولم يكن تقارب العقاد مع هذا الاتجاه نفاقًا للنقراشى بقدر ما كان تعبيرًا صادقًا عن ود استطاع النقراشى أن يصنعه مع العقاد، الذى كانت تأسره الكلمة الطيبة والمعاملة الكريمة وهو بديل متواضع لما افتقده العقاد بوفاة سعد زغلول.

وينفرد النقراشى بمكانة فريدة عند العقاد، منذ أن كانا فى الوفد معًا حيث اتسمت علاقاتهما بود لم ينقطع حتى بعد خروج العقاد من الوفد، فقد كان النقراشى فى مقدمة من بذلوا جهدًا كبيرًا لإعادة العلاقات بين العقاد والنحاس، لذا فهو يكاد يكون من القلائل الذين سلموا من قلم العقاد الذى لم يترك واحدًا من الساسة الكبار الذين خرجوا على الوفد إلا هاجمهم بعنف وبعد أن ترك الوفد كان أشد قسوة على أحمد ماهر الذى اتهمه بالنفاق والكذب ولم يسلم من ذلك كله إلا النقراشى إلى أن اغتيل ١٩٤٨ فكان أكثر الناس حزنًا واعتبره شهيد الرأى والوطنية ومثالاً للنزاهة وطهارة اليد والقلب، بل اعتبره فريدًا فى نزاهته، حيث عاش فقيرًا ومات فقيرًا، وبكلمات تتسم بالصدق والمرارة يقول العقاد: «هذا الشهيد الذى عاش من الفقراء ومات من الفقراء. من هذا الرجل الذى استطاع ما لا يستطيع فهزم الغواية التى لم يهزمها أحد من الناس؟ هذا الشهيد الفقيد هو رئيس وزراء مصر وحاكمها العسكرى فى إبان السيطرة على أموال الدولة وأموال الأعداء، هذا الشهيد الفقيد هو وزير الخزانة فى إبان التصدير والاستيراد والإثراء.. هذا الشهيد الفقيد هو صاحب الوزارة الكبرى التى يباع نفوذها لو شاء بالألوف وعشرات الألوف هذا الشهيد قد مات وليس عنده شىء[٤١].

ولعل الهيئة السعدية كانت فى مقدمة القوى التى تسابقت فى مساندة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية وخصوصًا فيما يتعلق

بموقف مصر من الحرب، حيث عبر الدكتور أحمد ماهر عن أهمية دخول مصر الحرب بجانب الحليفة مما جعل صحف الوفد تتهم الدكتور ماهر بنفاق الإنجليز على حساب المصالح القومية بهدف الوصول بحزبه إلى الحكم(٤٢).

ولم يكتف السعديون بذلك، بل أيدوا دستورية إعلان الأحكام العرفية فى مصر إلا أنهم اشترطوا موافقة البرلمان إعمالاً لنص الدستور(٤٣).

وعلى الرغم من أننى لا أتفق وسياسة الحزب التى استخدمها الاحتلال لتحقيق أغراضه إلا أننى أعتقد أن أقطاب السعديين كانوا أكثر شجاعة فى التعبير عن رأيهم بعكس الوفد مثلاً، الذى رفض دخول مصر دخول الحرب وكان أكثر تشدداً فى كل ما يتعلق بموقف مصر من الحرب وبمجرد أن أعيد إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ راح ينفذ التعليمات البريطانية بدقة متناهية لدرجة أن النفوذ البريطانى قد أصبح متغلغلاً فى الشئون المصرية أكثر من أى وقت مضى.

ولهذا فإن فكرة اتهام قوى معينة بأنها كانت عميلة للقصر أو للإنجليز هو قول لا يتفق والظروف الموضوعية التى واكبت الحياة السياسية المصرية خلال تلك الفترة فالكل كان مسانداً ومتعاوناً بدرجة أو بأخرى. وكان العقاد واحداً من الذين حبذوا دخول مصر الحرب لنفس المبررات التى ساقها الدكتور أحمد ماهر وهو أن تكون مصر جزء من القوى المتحالفة بهدف أن يكون لها موقع فى المؤتمر المزمع عقده عقب إنهاء الحرب(٤٤).

وانفردت الإذاعة المصرية بإذاعة عدة أحاديث للعقاد يحبذ فيها دخول مصر الحرب وبدأت تذاع يوميًا بدءًا من ١٩٣٩/٩/٢٢. وهى تعتمد فى فكرتها على أن مصر الحضارة والشرف والأخلاق العليا تأبى أن تقف وهى ترى الجبروت والوحشية يكادان يفتكان بالحضارة الإنسانية.

وعمومًا فقد كان ارتباط العقاد بأحد أحزاب الأقلية (الهيئة السعدية) سببًا فى تحسين علاقته بالقصر وخصوصًا منذ عهد فاروق الذى حظى بشعبية كبيرة فى بداية عهده وأخذ يزور مواقع الجيش والمديريات المختلفة ومنها رحلته إلى الصحراء الغربية فى سبتمبر ١٩٣٨ والتى اصطحبت فيها رئيس ديوانه ووكيل وزارة الحربية وعباس العقاد (عضو النواب عن المنطقة)[٤٥].

ويعيب البعض على العقاد، الذى كتب يصف أحد لقاءاته مع الملك فاروق قائلاً:

«إننى لم أسعد من قبل بفرصة كهذه الفرصة الواسعة لاستجلاء طلعة الملك عن كثب والإصغاء لجلالته على انفراد فى جو لا مثيل له بين أجواء اللقاء والحديث؛ لأنه جو الملك والديمقراطية ممثلين فى شخصه الكريم أجل تمثيل مجتمعين فى سماعه وكلماته وإرشاداته أحسن اجتماع لقد سمعت فى هذا الحديث الواحد كلام فيلسوف وكلام وطنى غيور وكلام محدث ظريف وطاف بخاطرى ذكر الأيمان وذكر الوطن»[٤٧].

يصعب قبول كلام كهذا من العقاد دون مراعاة السياق التاريخى للأحداث، حيث الملك فى بداية عهده والأمة كلها تترقب سياسته التى اصطدم من أجلها بالسفير البريطانى عدة مرات وخولت الحكومة البريطانية لسفيرها فى القاهرة حرية استخدام الشدة مع الملك ولم تكن كل هذه الأمور بعيدة عن الرأى العام المصرى الذى راح يلتف حول فاروق بطريقة أزعجت السلطات البريطانية التى راحت تفكر جديًا فى وسيلة لإقالة الملك الشاب.

لقد أدرك العقاد أن مساندته للملك يعد هجومًا غير مباشر على السلطات البريطانية، ولذا فقد أعلن صراحة أن «من نصر الملك فقد نصر الحق ونصر الأمة ومن تولى فعليه لعنة الحق ولعنة الأمة(٤٨).

وإذا كان للعقاد مبرراته فى دفاعه وثنائه على الملك الشاب فى بداية عهده بحكم أن مواقفه لم تكن قد اتضحت بعد وأن موقفه من السفير البريطانى ومحاولة كبح جماحه كل ذلك كان سببًا فى اتساع شعبيته، إلا أن الذى لا نقبله من العقاد هو الاستمرار فى الدفاع عن الملك والثناء عليه فى كل مناسبة يتاح فيها للعقاد أن يصل صوته إلى الملك وخصوصًا بعد أن انحدر فاروق بسياسته بشكل أفقده شعبيته التى تمتع بها بداية عهده، ولعله من المناسب أن نقارن العقاد فى علاقته بالملك فؤاد بالعقاد فى علاقته بفاروق.

لقد كان العقاد فى عهد الملك فؤاد يستند إلى الإجماع الشعبى الهائل الذى يحظى به الوفد وتحديه للملك فؤاد وحملته عليه فى

البرلمان وفى الصحف الوفدية، كان تعبيرًا مخلصًا عن الرفض الشعبى لهيمنة الملك على الحياة السياسية والدستورية وكان صراعًا بين الوفد والقصر تسلح العقاد برصيد الوفد وتاريخه الوطنى اعتقاداً منه بأن الملك لن يستطيع النيل منه تقديرًا لهذا الرصيد الشعبى الهائل.

أما وقد أصبح العقاد من رجالات أحزاب الأقلية التى تعتمد فى سياستها على سلطة القصر وقد تصور العقاد أن فاروقًا يختلف عن والده فهو شاب فى مقتبل العمر لم تلوثه دسائس الساسة والشعبية التى قوبل بها فى بداية عهده تعد مقومًا كبيرًا لنجاح سياساته إضافة إلى الكراهية المشتركة بين العقاد وفاروق ضد الوفد وأقطابه، حيث تصور الملك أنهم يتآمرون ضده ويخططون للنيل منه وهكذا التقى فاروق والعقاد عند هدف مشترك هو النيل من الوفد.

ويبدو أن انصراف الجماهير عن العقاد فى محنته مع الوفد كانت أشد إيلامًا على نفسه من حملات الوفد عليه. وهكذا سيطرت عليه عقدة كراهية الوفد وخصوصًا النحاس ومكرم مما دفع به إلى إلقاء كل ثقله بجانب الهيئة السعدية التى تعتمد فى وجودها على الملك فاروق وهو قدر من التناقض الذى لم يقع فيه العقاد وحده وإنما كان ظاهرة بارزة فى الحياة السياسية المصرية سواء على المستوى الشخصى للزعامات المصرية أو على مستوى سياسة الأحزاب عمومًا. وعمومًا فإننا نستطيع أن نقول إن العقاد

كان فى التزامه بسياسة الهيئة السعدية أكثر التزامًا منه بسياسة الوفد حينما كان واحدًا من أقطابه، ولذا فقد كان دفاعه عن سياسة الهيئة السعدية والتزامه بخط أحمد ماهر والنقراشى هو تعبير عن كراهية للنحاس ومكرم.

ومن أجل ذلك فقد اتسمت كتاباته بهجوم لم يهدأ، حتى حينما أصر الإنجليز على عودة الوفد إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢، كان العقاد فى مقدمة الذين حملوا على الإنجليز اعتقادًا منه بأنها صفقة مع الوفد ثمنًا لسكوته عن عدة جرائم: «جريمة أولى هى التخريب والإفساد تؤدى إلى جريمة ثانية وهى إهدار الاستقلال، تؤدى إلى جريمة ثالثة وهى حكم النحاسيين بما هو معهود فيهم من الطغيان والتبجح «والهرجلة» وقلة الاكتراث بغير المنفعة والظهور»(٤٩).

لم يتراجع العقاد فى هجومه على الاحتلال بحكم أنه أساس كل البلاء. وأن ما قد يبدو من خلاف مع الوفد هو نوع من التمويه حيث الاتفاقات والصفقات التى تعقد وأن إهدار الاستقلال مسألة لا تعنى النحاس فى قليل أو كثير(٥٠).

وإذا أدركنا طبيعة المعركة التى لم تنته بين العقاد والوفد اتضحت لنا دوافع العقاد فى مجاملته للملك فاروق، الذى اتسمت علاقاته بالوفد بقدر كبير من التنافس وبحكم التنسيق الاستراتيجى بين الهيئة السعدية والملك فاروق وعلى اعتبار أن العقاد قد أصبح المعبر الحقيقى عن رأى الحزب السعدى، لذا فقد

اتسمت كتاباته عن الملك بقدر كبيرمن المجاملة فزواج الملك سنة ١٩٣٨ من فريدة وفقًا لرأى العقاد «زواج أقرب إلى الديمقراطية وإلى الحرية وإلى المعانى الإنسانية»(٥١).

ويعلق أحد الباحثين الثقاة: ما أرخص الديمقراطية إذا كانت هذه هى علاقاتها(٥٢).

وإذا كانت عقده كراهية الوفد قد حددت طبيعة العلاقة بين العقاد وفاروق لفترة تجاوزت سنة ١٩٤٢. إلا أن العقاد قد تراجع عن مناصرة الملك بعد أن ظهرت الكثير من الدلائل على تدهور سلوكه وارتمائه فى أحضان الإنجليز بعد أن تأكد من عزمهم على إقالته مرارًا، وبدأ كالحمل الوديع ينفذ كل طلباتهم بطريقة أدت إلى انصراف كثير من الذين سبق لهم الوقوف بجانبه إضافة إلى أن سلوكياته الخاصة كانت موضع تندر من كل طوائف الشعب.

لم يكن العقاد وحده هو الذى جامل الملك وإنما كان كثيرون من أدباء مصر فى مقدمتهم الدكتور طه حسين الذى أشاد كثيرًا بفاروق وبوالده واستمرت هذه الإشادة إلى سنة ١٩٥٢(٥٣). بل إن كاتبًا اشتراكيًا كسلامة موسى قد كتب عن فاروق وعن سلالته الطاهرة بشكل أخرج كتاباته عن حد الموضوعية ولعلنا نجد عذرًا لكل من كتب عن فاروق قبل سنة ١٩٤٢. فقد اكتسب خلال تلك الفترة شعبية كبيرة لأسباب تتعلق فى معظمها بمواقفه من الإنجليز، والتى كان يضطر إلى التراجع عنها بسبب ما يمارس عليه من أساليب التخويف من جانب السلطات البريطانية التى تجاوزت

كل حدود الدبلوماسية فى دولة يقال إنها حصلت على استقلالها وفقًا لمعاهدة ١٩٣٦.

ولعل أكثر القطاعات التى كان يتمتع فيها الملك بشعبية كبيرة هو الجيش ولذلك كان وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمثابة الزلزال الذى هز كيان الضباط الشبان الذين التفوا حول الملك الذى نجح وقتئذ فى الظهور بصورة البطل المناضل الذى جابه وحده سطوة الاحتلال علاوة على ما أحس به الضباط من شعور بالمهانة، حيث اعتبروا أن عدوانًا قد وقع على شرفهم العسكرى(٥٤).

لقد امتد آثار هذا الحادث على الضباط لدرجة أن صحيفة «المناشستر جارديان» كتبت تقول: إن الضباط الشبان يعتقدون أن ما حدث كان امتهانًا لكرامتهم ولعزتهم الوطنية. ونصحت الصحيفة الحكومية البريطانية بأن تعالج الموقف بسعة صدر وبروح جديدة يتفقان مع مقتضيات التحول الجديد فى الأفكار المصرية(٥٥).

ولم يقتصر الأمر على مجرد أحاديث يتناقلها الضباط الشبان بل إن ضابطًا كبيرًا كمحمد نجيب تقدم باستقالته: «حيث لم أستطع أن أحمى مليكى وقت الخطر فإننى لأخجل من ارتداء بذلتى العسكرى»(٥٦). إلا أن الملك قد نصحه بالعدول عن استقالته.

لقد أدرك العقاد عقب أحداث ١٩٤٢مثلاً أن فاروقًا لا يختلف عن فؤاد ومن خلال بعض ما كتبه العقاد فى تلك الفترة يلمس الباحث تراجعًا واضحًا فيما كتبه عن فاروق ثم تبدو الصورة أكثر وضوحًا عقب حرب فلسطين: «مازال به الجهل (فاروق) حتى أصبح

أذنابه وأعوانه حمى له من الجيش وهم أعجز من أن يحموا أنفسهم لو لم يعتمدوا عليه ولم يعد فى الجيش المصرى ضابط ولا جندى يضمر الولاء للملك المجرم الذى بلغت به الضعة والعياذ بالله، أن يتجر بأرواح جنده وهم فى ساحة القتال[٥٧].

وهكذا وصل العقاد إلى قناعة كبيرة بأن فاروقًا قد فقد شعبيته وسط جيشه بعد أن كان يحظى بتأييد كبير وهو موقف ينسحب على العقاد نفسه الذى كان متفائلاً بالملك الشاب متمنيًا له التوفيق فى مهمته الكبيرة ويصل العقاد فى اتهاماته إلى الملك لدرجة أنه يحمله مسئولية قتل جيشه مقابل مكاسب رخيصة. وهكذا أخذ العقاد يتراجع لكى يأخذ موقفًا جديدًا وبمجرد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يظهر العقاد وكأنه واحدًا من رجالاتها، حيث يصب جام غضبه على الملك فاروق متهمًا إياه بالجنون، حيث تنطبق عليه أحيانًا جنون القسوة وأحيانًا أخرى جنون السرقة وثالثة جنون الشهوة[٥٨].

من الصعب أن يتسم موقف شخص ما بالالتزام بخط سياسى لا يحيد عنه طوال حياته ورجل كالعقاد استوعب الحياة بكل تفاصيلها واستوعبته الحياة بهمومها وآلامها ويصعب أن ندينه لمجرد أن مواقفه تباينت حول قضية سياسية أو اقتصادية أو فكرية.

فالعقاد بشر تحكمه كما تحكم غيره من الناس الطبيعة البشرية التى تتسم بالتردد أحيانًا والتناقض فى أحيان كثيرة والمتتبع لحياة أى شخصية عمومًا يلمس هذا التباين الذى يعد ظاهرة إنسانية

إضافة إلى أن الفترة التاريخية بدءًا من ١٩٣٦ اتسمت بالاضطراب والتناقض، ثم كان قيام الحرب العالمية الثانية مما ضاعف من هذا التناقض. ولم يكن العقاد إلا رجلاً يتأثر بزخم الحياة بكل همومها.

ويمكن أن نحدد ثلاث مراحل شكلت تفكير العقاد وحددت رؤيته للحياة بكل تفاصيلها:

أولاً: الفترة من ١٩٠٧ وحتى ١٩١٩ وهى فترة لم يشأ العقاد فيها أن ينخرط فى العمل الحزبى، بل نستطيع أن نسميها بفترة التمرد الفعلى على الحياة السياسية فلم تستهوه مبادئ مصطفى كامل ومحمد فريد. وعلى الرغم من تأثره بهما كثيرًا ودفاعه عنهما أحيانًا إلا أنه كثيرًا ما عاب على مصطفى كامل هجومه على عرابى، كما عاب عليه ارتباطه بالدولة العثمانية وبالخديو عباس حلمى، كما عاب على صحيفة اللواء افتقادها إلى الرؤية السياسية الدقيقة ونزوعها إلى التهييج والمبالغة وهى أمور استنكرها العقاد.

واللافت للنظر أن ابتعاد العقاد عن الحزب الوطنى قد حكمته عوامل نفسيه خالصة، حيث لم يجد فى مصطفى كامل الشخصية الجديرة بزعامة الحركة الوطنية المصرية، على الرغم من أن كثيرًا من مبادئ التشدد فى الوطنية ورفض المساومة كان من المعالم التى ميزت حركة مصطفى كامل ومحمد فريد وهى أمور تتفق ومبادئ العقاد إلا أنه لم تستهوه زعامات الحزب، ولذا فلم يلتق معهم ولم يعتنق مبادئهم ورفض أن يكون مثل أقرانه من الشباب، الذين تأثروا بشخصية مصطفى كامل وانخرطوا فى العمل الوطنى العام.

ثانياً: الفترة من ١٩١٩ وحتى ١٩٣٥ حيث ارتبط بحزب الوفد وبزعامته (سعد زغلول).

وانخرط فى العمل الوطنى من خلال ثورة ١٩١٩ وبرز دوره ككاتب سياسى يحظى بحب الجماهير باعتباره معبراً عن آمال الشعب من خلال مقالاته التى تشبه المنشورات الثورية إضافة إلى كتابته منشورات الثورة، التى كانت تلهب مشاعر الجماهير، وبقدر اعتزاز العقاد بذاته بقدر ما كان يحظى برعاية خاصة من سعد زغلول الذى أدرك منذ الوهلة الأولى طبيعة شخصية العقاد، ولذا فلم يكن يعامل كواحد من أعضاء حزب الوفد وإنما كصاحب رأى وفكر وثقافة واسعة، ومن ثم فقد أقبل العقاد على العمل السياسى برغبة شديدة وبوفاء كبير تقديراً منه لزعامة الحزب وإيماناً بأهمية دوره فى خدمة القضية المصرية، ولذا فقد برز العقاد كسياسى أكثر منه أديباً وشاعراً خلال تلك الفترة حيث تميزت كتاباته السياسية بالعمق والرؤية الواضحة والإلمام الشامل بتفاصيل القضية المصرية، ولذا فقد عبرت مقالاته عن الموقف الرسمى لحزب الوفد.

ثالثاً: لعل الفترة من سنة ١٩٣٥ حتى ١٩٣٧ تعد من أصعب السنوات فى حياة العقاد فقد خرج من الوفد وراحت الصحف الوفدية تشن عليه حملات قاسية بعضها يشكك فى وطنيته والبعض الآخر يقسم بأغلظ الأيمان أن الرجل كافر بكل الأديان، ولذا فقد انصرفت عنه الجماهير لدرجة قاطعت معها مقالاته التى

راحت تعبر بمرارة شديدة عن نكران الجميل وألقى باللائمة على أقطاب الوفد واتهمهم بخيانة القضية المصرية وتزييف العقل المصرى الذى يستقى معلوماته من هذه الجهات «الضالة المضللة» ثم تضاعفت مرارة العقاد حينما وقع الخلاف بينه وبين صحيفة روز اليوسف وجرد الرجل من كل أسلحته فى وقت راحت فيه الأقلام الوفدية تتهمه فى شرفه وفى كرامته بل وفى وطنيته.

ثم كانت الهيئة السعدية منذ سنة ١٩٣٧ بمثابة طوق النجاة، حيث ارتبط العقاد وفى خضم صراعها مع الوفد راح الرجل يمارس حرفته فى الكتابة السياسية، التى انصرف معظمها للنيل من الوفد ضاربًا عرض الحائط بما كان يقال من ارتباط الهيئة السعدية بالقصر والإنجليز.

لقد أدرك الرجل أن كرامته قد أهينت وأن حصار الوفد له كاد أن يشل حركته، ولذا فقد أخذ يتعامل مع القضية بمثابة ثأر شخصى أفقده أحيانًا قدرًا كبيرًا من الموضوعية ومنذ تلك الفترة لم يعد العقاد هو ذلك الثائر المتسلح بقدر واسع من الثقافة ولعلها كانت فرصة مناسبة لكى يعود العقاد لأدبه وشعره وكتاباته التى بدأت بكتابه الشهير عن سعد زغلول ثم سلسلة كتبه فى العبقريات والإسلاميات، ولذا فقد عاد العقاد الأديب والشاعر لكى يتميز على العقاد السياسى والصحفى ويبدو أن حرجًا شديدًا قد أدركه العقاد بسبب ارتباط حزبه «الهيئة السعدية» بالقصر والإنجليز، ولذا فقد هدأت حدة الرجل وبرزت إسهاماته فى مجال العبقريات التى كانت

محور كثير من كتاباته كرد فعل على الأغلبية الوفدية التى راح أقطاب الوفد يتشدقون بها ردًا على القوى السياسية التى ارتبطت بالقصر والإنجليز.

الهوامش

(١) «محمود عزمى»، روز اليوسف ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) السياسة، ٤ نوفمبر ١٩٢٥.

(٤) المقطم والأهرام، ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥.

(٥) روز اليوسف ٤ نوفمبر ١٩٣٥.

(٦) الأهرام، المقطم ١٤ نوفمبر ١٩٣٥.

(٧) د. محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص ٢٨٦.

(٨) روز اليوسف، السياسة، ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥.

(٩) الأهرام، المقطم، ١٣ ديسمبر، ١٩٣٥.

(١٠) من مقال لمكرم عبيد، كوكب الشرق، ٦ أكتوبر ١٩٣٥.

(١١) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

(١٢) فتحى رضوان، عصر ورجال، ص ٢٢١.

(١٣) الأهرام، البلاغ ١٩٣٦/١/٢٣، الجهاد ١٩٣٦/١/٢٤.

(١٤) ما عدا الحزب الوطنى صاحب مبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

(١٥) الأهرام، البلاغ، السياسة ٨ مايو ١٩٣٦.

(١٦) مضبطة مجلس النواب، ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ (من بيان رئيس الحكومة أمام مجلس النواب) ص ٤.

(١٧) نص معاهدة ١٩٢٦، ملحق بمضبطة مجلس النواب، الجلسة الثانية ١١ نوفمبر ١٩٣٦، ص ٢٤.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) نفس المصدر السابق.

(٢٠) صحيفة الضياء، ٦ ديسمبر ١٩٣٦.

(٢١) نفس المصدر السابق.

(٢٢) ملحق بمضبطة مجلس النواب، الجلسة الثانية ١١ نوفمبر ١٩٣٦، ص ٢٤، ٢٥، القضية المصرية، الكتاب الأبيض ص ٤٧٨ رسالة من النحاس إلى ايدن.

(٢٣) مضابط مجلس النواب، مضابط الانعقاد غير العادى ملحق رقم ١ : ٢ - ١٩ نوفمبر ١٩٣٦، ص ٢٥.

(٢٤) المصدر السابق، الجلسة الحادية والأربعين ١٩، ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠، دور الانعقاد الرابع، ص ١١٣٣.

(٢٥) صحيفة الضياء، ٦ ديسمبر ١٩٣٦.

(٢٦) د. محمد جمال المسدى وآخرون، مصر والحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٨٦.

(٢٧) صحيفة الضياء، ١٩٣٦/١٢/١٢.

(٢٨) نفس المرجع السابق، ١٩٣٦/١٢/٦.

(٢٩) صحيفة البلاغ، ١٩٣٧/١١/١٣.

(٣٠) نفس المرجع، ١٩٣٧/١١/٦.

(٣١) نفس المرجع السابق، ١٩٣٧/١١/١٣.

(٣٢) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٣٣) د. محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥، ٨٦، صحيفة السياسة ١٣، ١٥ مارس ١٩٢٨.

(٣٤) مذكرات حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٣٨.

(٣٥) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧، ١٢٨.

(٣٦) د. محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ٢٤٤.

(٣٧) نفس المصدر السابق.

(٣٨) مجلة الطليعة، ٢٦ أكتوبر ١٩٣٥.

(٣٩) د. هيكل، مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص ١٥٢، فتحى رضوان لقاء شخصى فى منزله بمصر الجديدة، ١٩٨٢/٩/٨.

(٤٠) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨.

(٤١) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.
(٤٢) صحيفة المصرى، ١٥ أكتوبر ١٩٤٠.
(٤٣) الأهرام، المصرى، الدستور، ١٢ سبتمبر ١٩٣٩.
(٤٤) د. محمد صابر عرب، ٤ فبراير ١٩٤٢، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.
(٤٥) عامر العقاد، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.
(٤٦) د. لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦-١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٥٨.
(٤٧) فتحى رضوان، عصر ورجال، ص ٢٣٨.
(٤٨) البلاغ، ١٢ سبتمبر ١٩٣٧.
(٤٩) صحيفة الدستور، ٣ فبراير ١٩٤٢.
(٥٠) نفس المرجع، ٢ فبراير ١٩٤٢.
(٥١) مجلة الرسالة، ٢٤ يناير ١٩٣٨.
(٥٢) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.
(٥٣) رجاء النقاش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧.
(٥٤) جمال حماد، عضو مجلس قيادة الثورة، أطول يوم فى تاريخ مصر، مجلة المصور،٢٣ يوليو ١٩٨٢.
(٥٥) نقلاً عن أخبار اليوم ١٩٤٦/٢/٢٣.
(٥٦) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ القاهرة ١٩٧٥، ص ١٢.
(٥٧) عباس العقاد، دراسات فى المذاهب الأدبية والاجتماعية، ص ٢٤٢.
(٥٨) نفس المرجع، ص ٢٣٩.

المصادر والمراجع

وثائق إنجليزية غير منشورة:

F.O. 407/174 - 1909.

F.O. 407/175 - 1910.

F.O. 407/177 July - Dec. 1911.

F.O. 407/178 - Jan. - June 1911.

F.O. 407/179 - July - Dec. 1912.

F.O. 407/180 - Jan. - June 1913.

F.O. 407/181 - July - Dec. 1913.

F.O. 407/181 - July - Dec. 1913.

ثم مجموعة F.O. 371.

F.O. 371/31569 1942.

F.O. 371/41334 1943.

F.O. 371/45916 1944.

F.O. 371/45916

وثائق عربية منشورة:

- مضابط مجلس النواب عن الفترة من ١٩٢٤ وحتى ١٩٥٢.

- ضابط مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٥٢.

- القضية المصرية ١٩٨٢ـ١٩٥٤ (الكتاب الأبيض) المطابع الأميرية القاهرة ١٩٤٥.

- وثائق ونصوص فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

د. عبد العزيز الشناوى، د. جلال يحيى القاهرة ١٩٦٩.

- ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩ مركز الوثائق والبحوث التاريخية، مؤسسة الأهرام ١٩٦٩.

مذكرات منشورة:

- إبراهيم فرج، ذكرياتى فى السياسة، القاهرة ١٩٨٤.

- أحمد شفيق باشا، مذكراتى فى نصف قرن، القاهرة ١٩٣٦.

- أحمد لطفى السيد، قصة حياتى عدد ١٣١ من كتاب الهلال، القاهرة ١٩٦٢.

- إسماعيل صدقى (مذكراتى) دار الهلال، القاهرة ١٩٥٥.

- أنور السادات، صفحات مجهولة، القاهرة ١٩٥٤.

- حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٢.

- عبد الرحمن الرافعى، مذكراتى، دار الهلال، القاهرة ١٩٥٢.
- عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، جـ٢، جـ٣.
- فاطمة اليوسف، ذكرياتى، القاهرة ١٩٥٣.
- محمد فريد، أوراق محمد فريد، مركز وثائق تاريخ مصر، القاهرة ١٩٧٨.
- محمد حسين هيكل (دكتور)، مذكراتى فى السياسة المصرية جـ١، جـ٢، القاهرة ١٩٥٢.
- محمد نجيب (اللواء) كلمتى للتاريخ، القاهرة ١٩٨١.

المؤلفات والدراسات:

- أحمد زكريا شلق (دكتور)، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، القاهرة ١٩٨٢.
- أحمد زكريا شلق (دكتور)، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، القاهرة ١٩٧٩.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور)، مصر والمسألة المصرية، ١٨٧٦ - ١٨٨٢، القاهرة.
- رجاء النقاش، أدباء معاصرون، القاهرة ١٩٦٧.
- رجاء النقاش، العقاد بين اليمين واليسار، بيروت (بدون).
- سامح كريم، العقاد فى معاركه السياسية، بيروت ١٩٧٩.

- سامح كريم، معارك طه حسين الأدبية والفكرية، بيروت ١٩٦٨.
- شوقى ضيف (دكتور) مع العقاد، القاهرة ١٩٦٤.
- طاهر الجبلاوى، من ذكرياتى فى صحبة العقاد، القاهرة ١٩٦٧.
- طه حسين، فلسفة ابن خلدون السياسية والاجتماعية، القاهرة ١٩٢٥.
- عباس محمود العقاد:

مطالعات فى الكتب والحياة، القاهرة ١٩٢٤.

ساعات بين الكتب جـ١، جـ٢، القاهرة ١٩٣٧.

عالم السدود والقيود، القاهرة ١٩٣٧.

عقائد المفكرين فى القرن العشرين، القاهرة ١٩٥٨.

فى بيتى، القاهرة ١٩٤٥.

ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو، طبعة ٢، ١٩٨٣.

اليد القوية، القاهرة ١٩٢٨.

اليوميات، جـ١ ١٩٦٣، جـ٢ ١٩٦٥، جـ٣ ١٩٧١، جـ٤، ١٩٧١ القاهرة.

الحكم المطلق فى القرن العشرين، القاهرة ١٩٢٨.

هتلر فى الميزان، القاهرة ١٩٤٠.

الشيوعية والإسلام، القاهرة ١٩٥٦.

عبقرية محمد، القاهرة ١٩٤٢.

عبقرية عمر، القاهرة ١٩٤٢.

عبقرية الصديق، القاهرة ١٩٤٣.

عبقرية الإمام، القاهرة ١٩٤٩.

الإسلام والاستعمار، القاهرة ١٩٥٧.

الديمقراطية فى الإسلام، القاهرة ١٩٥٢.

أثر العرب فى الحضارة الأوروبية، القاهرة ١٩٤٦.

حياة قلم، القاهرة ١٩٦٣.

روح عظيم (غاندى)، القاهرة ١٩٤٨.

برنارد شو، القاهرة ١٩٥٠.

الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، القاهرة ١٩٦١.

سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، القاهرة (بدون).

درلمات فى المذاهب الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٩.

الحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٧٠.

- عامر العقاد، العقاد ومعاركه فى السياسة والأدب.

- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، القاهرة.

- عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، جـ٢، جـ٣.

- عبد الخالق لاشين (دكتور) سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية جـ١، القاهرة ١٩٧١، جـ٢ بيروت ١٩٧٥.

- عبد العظيم رمضان (دكتور)، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٢٨ ـ ١٩٣٦، القاهرة ١٩٧٦.
- على شلبى، مصطفى النحاس، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١ ـ ١٩٣٦، القاهرة ١٩٨١.
- فتحى رضوان، عصر ورجال، القاهرة (بدون).
- لطيفة سالم (دكتورة)، فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٩.
- محمد عمارة (دكتور)، الإسلام وأصول الحكم، القاهرة.
- محمد صابر عرب (دكتور)، ٤ فبراير الحياة السياسية المصرية ١٩٤٢، القاهرة ١٩٨٥.
- محمد صابر عرب (دكتور، الحركة الوطنية المصرية ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة.
- محمد مصطفى المسدى (دكتور) وآخرون مصر والحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٧٨.
- محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة ١٩٧٩ ـ ١٩٣٨، بدون تاريخ «كتاب المجمل فى تاريخ مصر».
- يونان لبيب رزق (دكتور)، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣، القاهرة ١٩٧٥.

الدوريات

الأخبار . صحيفة

الأهرام . صحيفة

البلاغ . صحيفة

البيان . مجلة

الجهاد . صحيفة

الرسالة . مجلة

الأستاذ . مجلة

السياسة . صحيفة

المؤيد . صحيفة

الطلعة . مجلة

الضياء . صحيفة

المصور . مجلة

الدستور . صحيفة

الوقائع . صحيفة

المصرى . صحيفة

مصر . صحيفة

روز اليوسف . صحيفة

الفهرس

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤ كورنيش النيل – رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة – ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ ش ٢٦ يوليو – القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو – القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ ش شريف – القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى – التوفيقية – القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر – الحسين – القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة ساقية
عبد المنعم الصاوى
الزمالك – نهاية ش ٢٦ يوليو
من أبو الفدا – القاهرة

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان – السيدة زينب
أمام دار الهلال – القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو – حلوان خلف مبنى الجهاز
ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة
١ ش مراد – ميدان الجيزة – الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
بجوار كلية الإعلام – بالحرم الجامعى –
الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم – محطة المساحة – الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى اكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

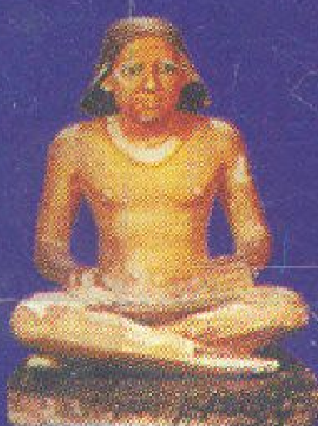
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف



ينعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذي يحياه ويحيا فيه، حين يفتح أفقًا أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه المعلوم، وإدراكه المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين، فكل قراءة تجدد المعرفة تحررنا من العجز أمام المشكلات، وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما يمكن أن نمتلكه في الحياة، ففي ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه المتجدد الحضور، فتتعدد لديه الإبداعات والإنجازات، وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل المجالات. إن من يحسن القراءة يحسن ممارسة الحياة. لذا، كانت وستظل دعوتي أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك


الهيئة المصرية العامة للكتاب



ISBN# 9789774205466



٢ جنيه

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨